العلاقات الفرنسية الإسرائيلية
وأثرها على القضية الفلسطينية
(2017-1995)

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس
*
darjundi46@gmail.com

العلاقات الفرنسية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية

فدوى عبد الواحد سعيد نصار

*
الطبعة الأولى (2023).
*

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأ شكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

العلاقات الفرنسية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية

(2017-1995)

فدوى عبد الواحد سعيد نصار

الطبعة الأولى

2023 م

[سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ]

(الإسراء: آية 1)

الإهداء

إلى أبي وأمي اللذان منحاني من

الحب والحنان ما يكفيني لمحبة الناس، وعلماني من الصبر ما يكفيني لمواصلة المشوار، وأحبا أن يرياني في هذا المقام

إلى من أقف شامخة وأنا أستند عليهم إخوتي: (سعيد ومحمود ومحمد)

وإلى من هم قطعة من القلب أخواتي: (رحاب ومنار ومنيرة)

وإلى ابنة قلبي (ربا)

إلى من هم سر سعادتي أبناء إخوتي وأخواتي

إلى أخوالي وخالاتي وأبنائهم

إلى كل من وقف بجانبي وساعدني وشجعني من الصديقات والأصدقاء، وأخص بالذكر: (منال ولمياء وأحلام)

وإهداء إلى زميلاتي وزملائي في قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر

وأخيراً: إلى من تمنيت كما هو تمنى أن يشاركني هذه اللحظات ... خالي الغالي (أبو حمودة نصار) لروحه الطاهرة الرحمة من العلي القدير.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبي الهدى من بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى من دعا بدعوته إلى يوم الدين.

أحمد الله عز وجل وأشكره على توفيقه لي بإتمام هذا العمل، وأ سأله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يعفو عما فيه من قصور وزلات.

وعرفاناً بالفضل لأهله أتقدم بالشكر الجزيل إلى كلٍ من: الأستاذ الدكتور الفاضل/ أسامة أبو نحل الذي شرفني بإشرافه على ر سالتي، فله مني كل الاحترام والتقدير على ما قدمه لي من معلومات وملاحظات قيمة.

كما وأتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للسادة أعضاء لجنة المناقشة الأ ستاذ الدكتور/ رياض العيلة مناقشاً داخلياً، والدكتور/ أحمد الوادية مناقشاً خارجياً على تفضلهما بقبول مناقشة رسالتي.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى جامعة الأزهر العريقة وأساتذتها الأفاضل، وأخص بالذكر القائمين على برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط تقديراً لجهودهم وعطائهم المستمر.

وأقدم شكري العميق إلى زملائي في وكالة خبر الفلسطينية لتقديرهم الكبير لظروف درا ستي وعلى رأسهم الأستاذ سامي القيشاوي، والأستاذ صالح النزلي، وزملاء التحرير (محمود وأحمد وسوار).

وأتقدم بالشكر إلى مركز التخطيط والتعاون الدولي، وإلى العاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية.

كما ولا يفوتني إلاَّ أن أتقدم بالشكر والعرفان لصديقتي شذى حسنين لمساعدتي في الترجمة.

وإلى كل من ساندني وساعدني في إتمام هذا البحث المتواضع، لكم جميعاً جزيل الشكر والامتنان.

الفهرس

المقدمة.....13

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة 17

الفصل الثاني

نشأة وتطور العلاقات السياسية الفرنسية الإسرائيلية

المبحث الأول: العلاقات الثنائية منذ نشأة إسرائيل وحتى عام 1967.....34

المبحث الثاني: العلاقات الثنائية بين عامي 1968 وحتى عام 1987 47

المبحث الثالث: العلاقات الثنائية بين عامي 1988 وحتى عام 1994.....66

الفصل الثالث

محددات العلاقات الفرنسية الإسرائيلية

المبحث الأول: محددات العلاقات الإسرائيلية تجاه فرنسا.....83

المبحث الثاني: محددات العلاقات الفرنسية تجاه إسرائيل.....109

الفصل الرابع

تطور العلاقات بين إسرائيل وفرنسا بين عامي 1995-2017

المبحث الأول: العلاقات الفرنسية الإسرائيلية السياسية.....139

المبحث الثاني: العلاقات الفرنسية الإسرائيلية العسكرية والاقتصادية 154

المبحث الثالث: العلاقات الفرنسية الإسرائيلية العلمية والثقافية.....171

الفصل الخامس

أثر العلاقات الفرنسية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية

المبحث الأول: الموقف الفرنسي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية 183

المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبل العلاقات الفرنسية الإسرائيلية.....212

النتائج والتوصيات 218
قائمة المراجع والمصادر.....222

المقدمة

تناولت هذه الدراسة العلاقات الفرنسية الإسرائيلية ما بين عامي 1995-2017، وأثرها على القضية الفلسطينية، وبينت المراحل المختلفة التي مرت بها صعوداً وهبوطاً. فالعلاقات الفرنسية الإسرائيلية دارت في مراحلها الأولى حول دعم (إسرائيل) سياسياً وعسكرياً وحتى في بناء البرنامج النووي الإسرائيلي في خمسينيات القرن العشرين. كما تناولت محددات العلاقات الفرنسية الإسرائيلية في المناحي كافة.

واشتملت الدراسة على خمسة فصول، فتناول الفصل الأول منها: الإطار العام للدراسة والذي اشتمل على المقدمة ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها، وفرضياتها، وأهدافها، وحدودها، ومنهجية الدراسة ومصطلحاتها، بالإضافة إلى الدراسات السابقة. وتناول الفصل الثاني: تطور العلاقات الفرنسية الإسرائيلية منذ نشأة دولة (إسرائيل) وحتى عام 1994.

وتناول الفصل الثالث: أهم المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات الإسرائيلية الفرنسية من جهة، والعلاقات الفرنسية الإسرائيلية من جهة أخرى. بينما تناول الفصل الرابع: تطور العلاقات الفرنسية الإسرائيلية خلال الفترة بين عامي 1995-2017، والتي تمثلت بالعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية التكنولوجية. كما وتطرقت الدراسة إلى مدى تأثير العلاقات الفرنسية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى دراسة استشرافية لمستقبل العلاقات الفرنسية الإسرائيلية.

واتبعت الدراسة عدة مناهج بحثية هي: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستشرافي، بالإضافة إلى نظرية التوازن.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1. أن فرنسا تعتبر أول من أسس لوضع حجر الأساس للدولة الصهيونية (إسرائيل) على أرض فلسطين، من خلال الوعود المتكررة التي أعطتها للصهاينة بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهي أول من دعمت مؤسساتها وطورتها فيما بعد.
2. أن العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات بين (إسرائيل) وفرنسا في تطور مستمر، وبالتالي: هناك فصل في التعامل الاقتصادي والسياسي بين الطرفين، فعلى الرغم من الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والتي أثارت انتقادات المجتمع الدولي لم تعلق فرنسا أي اتفاقيات اقتصادية مع (إسرائيل)، فالعلاقات الاقتصادية مستقلة إلى حدٍ ما عن العلاقات السياسية المتوترة نوعاً ما مع إسرائيل.
3. هناك نوع من التطور في الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية في الآونة الأخيرة؛ كالاعتراف بفلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، ولكن يبقى الخلاف بين الباحثين حول تطور هذه المواقف إلى إجراءات أكثر فاعلية على أرض الواقع، أو بقائها في دائرة البيانات والشجب والاستنكار فقط.

وبناءً على النتائج، أوصت الدراسة بما يلي:

1. يتعين على الدبلوماسية الفلسطينية أن تحث فرنسا على تفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و(إسرائيل) لعام 1995، للضغط على إسرائيل ومنعها من استغلال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 لمصالحها الاستيطانية التوسعية والاقتصادية.
2. على الجانب الفلسطيني تشجيع فرنسا على مقاطعة منتجات المستوطنات اليهودية كلياً، وعدم السماح لها بدخول أسواقها، وليس وضع علامات تمييز عليها فقط.
3. العمل على استغلال جميع الخطوات الفرنسية الداعمة للقضية الفلسطينية؛ كالتصويت الرمزي للاعتراف بالدولة الفلسطينية على سبيل المثال، والعمل على تحويلها إلى اعترافات رسمية.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

- المقدمة.
- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- حدود الدراسة.
- منهجية الدراسة.
- مصطلحات الدراسة.
- الدراسات السابقة.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعد السياسة الخارجية للدولة مظهراً رئيسياً مهماً من مظاهر تفاعلها في العلاقات الدولية التي هي طرف فاعل ومشارك فيها، بحكم ما تؤديه من أدوار أو تتحمله من التزامات، أو تقدمه لتطوير المجتمع الدولي من مساهمات، وفضلاً عن ذلك: فإن السياسة الخارجية للدولة هي أداتها الأولى التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا، وفي حماية أمنها، والذود عن كيانها وقيمها في وجه ما قد يواجهها من أخطار وتهديدات من هذا المصدر الخارجي أو ذاك.

ولقد أقامت فرنسا علاقات ثنائية وطيدة مع (إسرائيل) اتسمت بدعمها الثابت لوجود هذه الدولة، وكانت فرنسا من بين البلدان الأولى التي أقامت علاقات دبلوماسية مع (إسرائيل) في 11 آيار (مايو) 1949، ثم أسهمت فرنسا على نحو فاعل في ترسيخ الدولة الفتية من خلال المشاركة في الجهود التي تبذلها للدفاع عن نفسها، وانعكس هذا الالتزام في تدخل فرنسا إبان أزمة قناة السويس في عام 1956، واتخذت فرنسا موقفاً محايداً في حرب حزيران (يونيو) 1967، ودعا القرار (242) الذي اعتمد بإجماع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومن بينها فرنسا، (إسرائيل) إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بعد الحرب.

كما وتتميز السياسة الفرنسية منذ ذلك الوقت، برغبة فرنسا في المحافظة على التوازن بين دعمها لدولة (إسرائيل) التي يعد حقها في الوجود والأمن حقاً لا جدال فيه، وبين إدانة سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وهي سياسة تتنافى والقانون الدولي وتعرض حل الدولتين للخطر.

وسجلت العلاقات الثنائية تطوراً سريعاً على المستوى الثقافي والعلمي والاقتصادي والسياحي، ويتسع نطاقها أكثر وأكثر على المستوى السياسي، وتجري الزيارات الثنائية على المستوى الوزاري على نحو متواتر ومنتظم، وتنمو العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بفعل تواجد أكبر جالية يهودية في أوروبا على الأراضي الفرنسية، وبفضل وجود جالية فرنسية كبيرة في (إسرائيل) (حوالي 150 ألف شخص)، وتحرص فرنسا على دور الجالية اليهودية الفرنسية التي تعد ركناً من أركان المجتمع الفرنسي المتنوع، وعلى نشاط الفرنسيين في (إسرائيل) الذين يمثلون وسائط لنشر الفرانكفونية وقيمها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تدور مشكلة الدراسة حول فهم خلفيات العلاقات الفرنسية الرسمية مع (إسرائيل)، ودور فرنسا في نشأة فكرة توطين اليهود في فلسطين فيما عُرِفَ بوعد "نابليون"، وهو سابق لتصريح "بلفور"، كما أن هناك تعاونًا عسكريًا واقتصاديًا وثقافيًا بين فرنسا و(إسرائيل)، كما ولوحظ تغيرات في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية منذ نشأة (إسرائيل) ما بين التأييد المطلق، والتحالف إلى حد انتقاد السياسة الإسرائيلية وانتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني، إلى أن وصل الرئيس "جاك شيراك" للحكم والتي تمثلت زيارته إلى الأراضي الفلسطينية نقطةً فاصلةً في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، من خلال انتقاد (إسرائيل) لهذه الزيارة. ومن ذلك: يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **ما مدى انعكاس العلاقات الفرنسية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية بين عامي 1995- 2017؟**

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، تتمثل بالتالي:

1. كيف ساهمت فرنسا في قيام دولة (إسرائيل)؟
2. كيف تطورت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية منذ نشأة (إسرائيل) حتى عام 1994؟

3. كيف ساهمت المحددات الداخلية والخارجية في تطور العلاقات الفرنسية الإسرائيلية؟
4. كيف تطورت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بين عامي 1995-2017؟
5. كيف أثرت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية؟
6. ما هو مستقبل العلاقات الفرنسية الإسرائيلية؟

أهداف الدراسة:

الهدف العام:

هدفت الدراسة إلى فهم العلاقات الفرنسية الإسرائيلية وتداعياتها على القضية الفلسطينية من خلال قراءة تاريخ العلاقات، وتحليل حاضرها بعد تسلم حزب الليكود الحكم بقيادة بنيامين نتنياهو في (إسرائيل).

كما سعت الدراسة لتحقيق عدة أهداف فرعية وهي:

1. إظهار دور فرنسا في قيام دولة (إسرائيل).
2. استعراض نشأة وتطور العلاقات الفرنسية الإسرائيلية منذ نشأتها وحتى عام 1994.
3. تحديد مدى مساهمة المحددات الداخلية والخارجية في تطور العلاقات الفرنسية الإسرائيلية.
4. التعرف على تطور العلاقات الفرنسية الإسرائيلية خلال الفترة بين عامي 1995-2017.
5. إظهار مدى تأثير العلاقات الفرنسية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية.
6. استشراف مستقبل العلاقات الفرنسية الإسرائيلية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

الأهمية النظرية:

1. تساهم في الإثراء المعرفي والأكاديمي في مجال العلاقات الدولية، ويغطي أحد جوانب النقص في المكتبات العربية.
2. تفيد الباحثين والمهتمين في العلوم السياسية ومراكز البحث العلمي المهتمة بموضوع العلاقات الفرنسية الإسرائيلية والشأن الفرنسي عموماً.

الأهمية العملية:

1. تسليط الضوء على العلاقات الفرنسية الإسرائيلية والتي لها أهميتها، وأثرها على المستوى الإقليمي والدولي.
2. تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تناولت فترة معاصرة لم تخضع للدراسة، إلاَّ في ضوء عدد محدود من الدراسات.

حدود الدراسة:

هناك ثلاث حدود لهذه الدراسة:

الحد الموضوعي: التركيز على العلاقات الفرنسية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية.

الحد الزمني: التركيز على العلاقات الفرنسية الإسرائيلية ما بين عامي 1995-2017، مع الإشارة إلى تاريخ العلاقات منذ نشأة (إسرائيل).

الحد المكاني: تتناول الدراسة فرنسا، و(إسرائيل)، وفلسطين.

منهجية الدراسة:

تعتمد طبيعة الدراسة على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: من خلال الاعتماد على الكتب والوثائق والدراسات السابقة والأبحاث العلمية والمقالات، حول العلاقات الفرنسية الإسرائيلية منذ نشأة (إسرائيل).

المنهج الوصفي التحليلي: لوصف وتحديد العلاقات الفرنسية الإسرائيلية وتأثيرها على القضية الفلسطينية، ومعرفة مكوناتها الداخلية واستعراضها بشكلٍ واضحٍ وملموس، وعرض خصائصها وأبعادها، من خلال تحليل البيانات للوصول إلى العوامل التي تتحكم فيها والتي ساهمت في تشكيلها، وبالتالي: استخلاص نتائج يمكن الاستفادة منها.

المنهج المقارن: الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، واعتمدت الباحثة هذا المنهج لمقارنة العلاقات الفرنسية الإسرائيلية خلال الفترة الزمنية 1995–2017 بين ثلاث رؤساء مروا على فرنسا ومدى تأثيرها على القضية الفلسطينية.

نظرية التوازن: تساهم هذه النظرية في فهم الدور الذي تحاول لعبه كل من (إسرائيل) وفرنسا في البيئة الإقليمية، في إطار العلاقات المصلحية المتبادلة.

المنهج الاستقرائي التحليلي: يساهم في التوقع بمستقبل العلاقات الثنائية، استناداً على الماضي والحاضر، وذلك من خلال نظرة استشرافية لمستقبل العلاقات الفرنسية الإسرائيلية ومدى انعكاسها على القضية الفلسطينية.

مصطلحات الدراسة:

جماعة الضغط: تجمع من الأفراد ذوي مصلحة خاصة اقتصادية أو غير اقتصادية نابعة عن اتفاق بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك من العوامل، بهدف التأثير في اتجاهات ونشاطات السلطة الحاكمة، وهناك من يصنف جماعات الضغط بالتجمع السياسي غير الرسمي بين أفراد يشتركون في خصائص وظيفية معينة، ترمي إلى

تحقيق مصالح محددة عبر إيقاع التأثر السياسي ودفع حركة السياسة الخارجية لصناع القرار بالاتجاه الذي يتماشى مع أقليتها وارتباطها. (الرمضاني، 1991: 221)

اللوبي: منظمة تضم مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة، تمارس نشاطاً تجارياً أو نقابياً أو اجتماعياً بقصد التأثير على تصرفات الحكومة أو مواقفها أو في مواقف الهيئات التشريعية، وعملها لصالح هدف معين، يحقق أغراض الجماعات الضاغطة، ويستخدم هذا التعبير في الولايات المتحدة والنظم البرلمانية الغربية، وجماعات الضغط أنواع، منها ما هو سياسي ويطلق عليه اسم (اللوبي)، فيقال (اللوبي الصهيوني)، ومنها ما هو نقابي أو مهني أو اقتصادي أو إنساني أو اجتماعي. (الكيالي، 1983: 72)

وعد نابليون: وعد قدمه نابليون بونابرت لليهود بأن تكون فلسطين وطنًا قوميًا لليهود أثناء قيامه بالحملة الفرنسية على مصر والشام عام 1789، بعد احتلال مصر واجتياز حدودها إلى فلسطين. (بركات، 2004: 89)

تصريح بلفور: هي الرسالة التي أرسلها آرثر جيمس بلفور بتاريخ 2 نوفمبر 1917 إلى اللورد ليونيل والتر دي روتشيلد يشير فيها لتأييد حكومة بريطانيا لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد صدر بعد اتفاقية الأمير فيصل ممثل ملك الحجاز مع حاييم وايزمان أول رئيس لدولة إسرائيل التي وقعت سنة 1915، وتم اعتمادها في اتفاقية باريس عام 1919 لتطبيق وعد بلفور. (عيسى، 1990: 5)

الدراسات السابقة:

1. دراسة (عزام، 2018) بعنوان:" العلاقة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي وأثرها على القضية الفلسطينية 1995-2016".

هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين (إسرائيل) والاتحاد الأوروبي منذ توقيع الشراكة عام 1995 وحتى عام 2016، وأثرها على القضية الفلسطينية، ولتحقيق الهدف من الدراسة استخدم الباحث عدة مناهج بحثية هي: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستشرافي، حيث تطرق إلى بداية نشأة دولة (إسرائيل) بدعمٍ من قبل دولٍ أوروبية، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا اللتان أسستا لنشأة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: استمرار التطور في العلاقات بين (إسرائيل) والاتحاد الأوروبي في العديد من المجالات على الرغم من وجود بعض التوترات على الجانب السياسي، عدم اتخاذ الاتحاد الأوروبي مواقف صارمة وحقيقية وفعالة ضد الممارسات الإسرائيلية العدوانية على أرض فلسطين المحتلة عام 1967، والذي يرجع سببه إلى ضعف القرار السياسي للاتحاد الأوروبي، بسبب تبعية الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة والاختلاف بين أعضائه والطبيعية المعقدة لعملية اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

ومن أهم التوصيات: حث الاتحاد الأوروبي على ترجمة البيانات الصادرة عنه إلى واقعٍ فعلي وعدم الاكتفاء بالشجب والاستنكار، وعلى الجانب الفلسطيني استغلال جميع المواقف والخطوات الأوروبية الداعمة للقضية الفلسطينية لصالحها.

2. دراسة (الشوا، 2016) بعنوان "الموقف الفرنسي تجاه السلطة الفلسطينية 1994-2006".

هدفت الدراسة إلى تعرف الموقف الفرنسي والسياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية، من قيام السلطة الفلسطينية من نهاية ولاية الرئيس فرانسوا ميتران

عام 1994، إلى ولاية الرئيس "جاك شيراك" الثانية عام 2006، بالإضافة إلى تعرف تطور الموقف الفرنسي منذ حرب حزيران (يونيو) 1967 وحتى عام 1993.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، ومنه تحليل النظم "مايكر بريتشر"، ونظرية صنع القرار؛ لملائمة هذه المناهج لمثل هذه الدراسات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من شأنها أن تقدم قراءة واضحة لتطور الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية، ويعزى هذا التطور إلى المصالح الفرنسية في الدرجة الأولى في المنطقة العربية، ومن ثم إلى رغبة فرنسا في أن تكون لاعباً أساسياً في العملية السياسية.

ومن أهم التوصيات: العمل على بناء استراتيجية عربية موحدة تسعى لبلورة موقف عربي قوي يمثل قوة ضاغطة في النظام الدولي وخاصة مع الدول التي لها مصالح مشتركة في المنطقة العربية بشكل عام والاتحاد الأوروبي بشكل خاص.

3. دراسة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010) بعنوان: "دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية".

هدفت الدراسة للتعرف على دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ولتحقيق الهدف من الدراسة استخدمت المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي، حيث تحدث المركز في دراسته عن زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك" للشرق الأوسط ومن ضمنها الأراضي الفلسطينية، و(إسرائيل)، وخطابه في جامعة حيفا، بالإضافة إلى موقف فرنسا من اعتداء (إسرائيل) على لبنان في عام 2006، كما وتناول موقف فرنسا من الحصار على قطاع غزة، ومن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، والعدوان الصهيوني على قطاع غزة في نهاية العام 2008.

ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة: أن زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك" للشرق الأوسط ومن ضمنها الأراضي الفلسطينية و(إسرائيل) كانت نقطة فاصلة في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية.

4. دراسة (البرغوثي، 1999) بعنوان: "العلاقات الفرنسية الفلسطينية 1967-1997)

هدفت الدراسة للتعرف على العلاقات الفرنسية الإسرائيلية منذ عام 1948 وحتى عام 1967، والتعاون العسكري والأمني الفرنسي الإسرائيلي، كما وتطرق إلى المؤثرات الداخلية الفرنسية فيما يتعلق بالحزب الشيوعي الفرنسي والجالية اليهودية في فرنسا، بالإضافة إلى الموقف الفرنسي من عدوان (إسرائيل) عام 1967، كما وتناول العلاقات الفرنسية الإسرائيلية في عهد الرئيس "فرانسوا متيران"، بالإضافة إلى موقف الاشتراكيين تجاه الصراع الإسرائيلي العربي، والموقف الفرنسي من العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982، ولتحقيق الهدف من الدراسة استخدم الباحث المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي.

وخرج الكاتب بنتيجة أن الدولة الفرنسية أظهرت اهتماماً منذ العصور الوسطى بالأماكن المقدسة في فلسطين، وهي من أصدرت تصريحاً للحركة الصهيونية بالوطن القومي اليهودي في فلسطين فيما يعرف بـ "وعد كامبو" الذي سبق زمنياً تصريح بلفور.

5. دراسة (منسي، 1994) بعنوان: " فرنسا وإسرائيل".

هدفت الدراسة للتعرف على دور فرنسا في تكوين الفكرة الصهيونية وموقفها من تصريح بلفور بالإضافة إلى الأطماع الصهيونية في منطقة النفوذ الفرنسية ما قبل الحرب العالمية الأولى، كما تطرق إلى موقف فرنسا من قيام دولة (إسرائيل) وعوامل التقارب الفرنسي الإسرائيلي، بالإضافة إلى المساعدات الفرنسية العسكرية والنووية لـ(إسرائيل)، كما تحدث الكاتب عن أثر مشكلة الجزائر على التقارب بين الفرنسيين

والإسرائيليين، والدور الفرنسي الإسرائيلي في حرب السويس فيما يتعلق بالتآمر الفرنسي الإسرائيلي في الحرب ووقائع الحرب ودور كل من (إسرائيل) وفرنسا وبريطانيا فيها ونتائج حرب السويس على (إسرائيل) وفرنسا ومستقبل العلاقات بينهما بعد الحرب، كما وتناول الكاتب العلاقات الفرنسية الإسرائيلية في عهد الرئيس "شارل ديغول" وموقف فرنسا من حرب 1967، بالإضافة إلى العلاقات في عهد الرئيس "بومبيدو" ما بين عامي 1967-1974 وفي عهد الرئيس "فرانسوا متيران".

وخرج الكاتب بنتيجة مفادها أن هناك اتفاقاً عسكرياً كان بين فرنسا و(إسرائيل) والتي تمت في دهاليز وزارتي الدفاع والخارجية الفرنسيتين، كما أن "متيران" ليس هو المسئول بشكل مباشر عن هذا الاتفاق بعد أن تقدم به العمر وحل به المرض، وأوشك اشتراكه كرئيس للجمهورية مع النهاية.

6. دراسة (الرفاعي، 1986) بعنوان: "النفوذ اليهودي في الأجهزة الإعلامية والمؤسسات الدولية".

هدفت الدراسة للتعرف على النفوذ اليهودي في الأجهزة الإعلامية والمؤسسات الدولية، حيث تناول الكاتب السيطرة الصهيونية على الصحافة العالمية ومن ضمنها السيطرة على الصحافة الفرنسية، حيث ذكر العديد من الصحف والمجلات اليهودية المنتشرة في فرنسا مثل "نوفوكاييه" و"الدفاتر الجديدة" ومجلة "الإكسبريس" التي يمتلكها اليهودي البريطاني الجنسية "جيمس غولد سميث"، كما وتطرق الكاتب إلى دور اليهود في أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص في صناعة السينما والمسرح العالمي والحركة الثقافية وشبكات التلفزيون والإعلانات التجارية، بالإضافة إلى جماعات الضغط الصهيونية في فرنسا وصوراً أخرى من النفوذ الصهيوني في فرنسا.

ومن أهم النتائج التي خرج بها الباحث: أن لليهود دور أساسي وكبير في إدارة الأجهزة الإعلامية والمؤسسات في أوروبا بشكلٍ عام وفي فرنسا بشكلٍ خاص، حيث أنها تسيطر على العديد من المنابر الإعلامية في أوروبا.

7. دراسة (الطيار، 1984) بعنوان: "علاقات إسرائيل الدولية".

قامت الدراسة بتحليل تطور علاقات (إسرائيل) بفرنسا منذ عام 1948 حتى عهد الرئيس "فرانسوا متيران"، حيث مرت العلاقات بين فرنسا و(إسرائيل) بمراحل صعود وهبوط بدءاً من وصول جي موليه الاشتراكي على رأس الحكومة الفرنسية عام 1956، حيث بلغت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية أوج ازدهارها مروراً بقيام فرنسا و (إسرائيل) وبريطانيا بالعدوان الثلاثي على مصر، وصولاً إلى عودة الجنرال "شارل ديغول" للسلطة عام 1958، وحدوث تحول تدريجي في السياسة الفرنسية إزاء (إسرائيل) والذي وصل إلى أدنى مستوياته بعد حرب عام 1967. وقد نتج عن هذا التحول تدهور ملحوظ في العلاقات السياسية بين الدولتين، دلل عليه اتخاذ "ديغول" قراراً بالوقف الفوري والشامل لإرسال الأسلحة لـ(إسرائيل)، ولهذا تتبع أهمية تلك الدراسة من تحليلها لمدى تمسك "شارل ديغول" وخلفائه بمضمون السياسة الفرنسية المتوازنة تجاه قضايا العالم العربي، حيث عمل كل من "جورج بومبيدو"، و"فاليري جيسكار ديستان"، و"فرانسوا متيران" على إقامة علاقات جيدة مع جميع الدول العربية، والتأكيد على حرصهم على إيجاد تسوية شاملة ودائمة للصراع الإسرائيلي العربي على أسس عادلة.

8. دراسة (نوفل، 1984) بعنوان: "العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية".

تناول الكاتب موقف الجمهورية الفرنسية الرابعة من قرار التقسيم ومن نشأة دولة (إسرائيل)، حيث أنها اعترفت بها بشكل غير مباشر لكونها كانت مترددة؛ لكونها خشيت إثارة العرب ضدها وأن تخسر نفوذها في شمال أفريقيا، كما تناول الكاتب العلاقات العسكرية بين فرنسا و (إسرائيل) قبل حزيران (يونيو) 1967، وموقفها من حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، بالإضافة إلى موقف "ديستان" من الصراع الإسرائيلي العربي، وموقف فرنسا من زيارة الرئيس المصري "أنور السادات" للقدس، وتأثير الموقف السياسي الفرنسي، وخرج الكاتب بنتيجة مفادها بأن موقف فرنسا من

الصراع الإسرائيلي العربي تبدل من التأييد المطلق إلى حد التحالف مع (إسرائيل)، إلى انتقاد السياسة الإسرائيلية وتفهم للموقف العربي، ومع ذلك: فإن فرنسا لم تكن في أي وقت من الأوقات معارضة لوجود (إسرائيل)؛ بل على العكس فهي تتشدد في كل مناسبة على ضرورة المحافظة على هذا الوجود في أي حل لمشكلة الشرق الأوسط، ولكنها تعارض وتنتقد السياسة الإسرائيلية العدوانية.

9. دراسة (مسعد، 1983) بعنوان: "الصهيونية والقوى الضاغطة في فرنسا".

والتي تتناول وضع الجماعات اليهودية في فرنسا ودوره في التأثير على السياسة الخارجية الفرنسية، حيث أدى اتباع "شارل ديغول" لموقف متوازن تجاه العرب في أزمة 5 حزيران (يونيو) 1967 إلى إطلاق ثورة الجماعات اليهودية الفرنسية، حيث كلف هذا "ديغول" بقاءه في السلطة إذ نشب خلاف بين الجماعة اليهودية الفرنسية وبين الرئيس الفرنسي، آخذاً في الاعتبار للاتجاه الغريزي لعدد كبير من الفرنسيين المتعاطفين مع (إسرائيل)، الأمر الذي ترتب عليه عدم حصول ديغول على نسبة تأييد جماهيري ترضيه في استفتاء عام 1969، فكان أن تقدم باستقالته. ولقد علق السفير الفرنسي في (إسرائيل) آنذاك "ليون نويل" قائلاً: "إن ما قامت به الجماعات اليهودية من مقاومة للنظام الديغولي، نتيجة لما أوتوا من ذكاء ومثابرة ونشاط مكثف قد أثر إلى الحد الذي لا يكون معه من المبالغة في اعتبارهم إلى حد كبير مسئولين عن النتيجة"، ولقد تحدث أيضاً "إدموند ميشليه" أحد وزراء ديغول السابقين بنفس المنطق بقوله: (إن من قلب ميزان الأغلبية هم مئات الآلاف من اليهود وذلك لأنهم يجمعون بين أيديهم جانباً كبيراً من وسائل الاتصال الجماعي). ولقد اتخذت الجماعات اليهودية هذا الموقف ظنًا منها أن رحيل "شارل ديغول" عن السلطة سيؤدي إلى مجيء قائد آخر يعيد العلاقات الفرنسية الإسرائيلية إلى ما كانت عليه في عهد الجمهورية الرابعة من تفاهم عميق، وتأتي أهمية تلك الدراسة في أنها

أوضحت مدى القوة والقدرة التنظيمية التي تتمتع بها الجماعات اليهودية في فرنسا، وقدرتها على التأثير في السياسة الداخلية والخارجية الفرنسية في آن واحد.

10. **Alexis, Berg et Vidal, "Meme de Gaulle etait isole", Dominique (2007).**

تناول هذا المقال سياسة الرئيس "شارل ديغول" وخلفائه، وصولاً للرئيس "جاك شيراك" مع التركيز على سياسة فرنسا الخارجية تجاه القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة في عهد هؤلاء الرؤساء الذين تمسكوا بالمبادئ التي أرساها الرئيس "ديغول"، حيث أوضح هذا المقال بداية تغير موقف فرنسا تجاه (إسرائيل) وبداية مساندتها للقضايا العربية، وهذا يتضح من سياسة الرئيس "ديغول" أثناء حرب حزيران (يونيو) 1967، وإعلانه الحياد التام، ووقف تصدير السلاح الفرنسي لأي طرف من أطراف الصراع بما فيها (إسرائيل). وقد أعلن "ديغول" بعد فترة في مؤتمر صحفي: "أن اليهود شعب نخبة واثق في نفسه ومسيطر"، ولكنه أضاف بعد ذلك: "إن (إسرائيل) تكرس الاحتلال على الأراضي العربية التي استولت عليها، الأمر الذي يترتب عليه ممارسات القهر والطرد والتي انعكست ضدها في مقاومة تصفها (إسرائيل) بالإرهاب".

أوضحت المقالة: أن "ديغول" كان يرى في سياسة (إسرائيل) في الأراضي المحتلة مبرراً لأعمال المقاومة، وأوضح "موريس كوف دي مورفيل" وزير الخارجية الفرنسي في عهد "ديغول": "أن هناك علاقة بين رفض (إسرائيل) العمل من أجل التوصل إلى تسوية، وبين تدهور الوضع في المنطقة وظهور المقاومة"، وأضافت المقالة: أن مجازر "صبرا وشاتيلا" عام 1982، وانتفاضة الحجارة عام 1987، عمقت التباعد الفرنسي عن المواقف الإسرائيلية، من أجل مساندة العرب في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القسم الشرقي من مدينة القدس، بالإضافة إلى الاهتمام بقضية اللاجئين، حيث أعربت فرنسا عن أملها في إيجاد حل إنساني ومرضي لهذه القضية، والعمل على إدماج اللاجئين الفلسطينيين أو استيعابهم أو

توظيفهم في دول أخرى دون التفكير في عودتهم إلى فلسطين، مؤكدة في نفس الوقت بأنه لا يمكن تجاهل الاعتبارات السياسية المرتبطة بهذه المشكلة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة نجد أن:

الدراسات السابقة قدمت معلومات قيمة أضافت إلى موضوع البحث الكثير من المعلومات في جوانب عديدة، حيث كان العديد منها مرجعاً مهماً في كثير من جوانب الدراسة، وعليه: عالجت هذه الدراسة بعض الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة، حيث جاءت كما يلي

1. بعض الدراسات السابقة لم تتناول مجالات التعاون بين فرنسا و(إسرائيل) بعد توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993، حيث شهدت تلك الفترة مجالات تعاون متعددة في كافة المجالات، امتدت إلى الصعيد الأمني والاستخباري والعسكري.
2. لم تبين الدراسات السابقة موقف فرنسا من قضايا الحل النهائي، وخاصة قضية اللاجئين وملف القدس.
3. معظم الدراسات لم تعالج أثر البيئة الداخلية الفرنسية في اتخاذها لقرار عملية التسوية مع (إسرائيل).
4. تم استعراض دور المجتمع المدني والأحزاب في فرنسا، في تطوير العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بشكل مختصر.

الفصل الثاني

نشأة وتطور العلاقات السياسية الفرنسية الإسرائيلية

المبحث الأول: العلاقات الثنائية منذ نشأة إسرائيل وحتى عام 1967.

المبحث الثاني: العلاقات الثنائية بين عامي 1968 وحتى عام 1987.

المبحث الثالث: العلاقات الثنائية بين عامي 1988 وحتى عام 1994.

الفصل الثاني

نشأة وتطور العلاقات السياسية الفرنسية الإسرائيلية

تمهيد:

تعتبر فرنسا أول من طرح فكرة إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، فيما لو نجح "نابليون بونابرت" في حملته على الشرق، فقد كان "بونابرت" أول من دعا اليهود لإقامة وطن لهم على أرض فلسطين، وقبل قيام دولة (إسرائيل) في 15 أيار (مايو) 1948، كانت فرنسا من الدول التي صوتت على قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، كما قامت بتزويد اليهود والعصابات الصهيونية بكميات كبيرة من الأسلحة، وبعد أن أصبحت (إسرائيل) أمراً واقعاً وموجوداً بدأت فرنسا تتخذ مواقف ثابتة نوعاً ما تجاه إسرائيل في تلك المرحلة، وتطور الموقف الفرنسي من قضية الصراع الإسرائيلي العربي. فقد بدأ يتخذ مواقف مؤيدة وداعمة تماماً لـ(إسرائيل) في صراعها مع الدول العربية، إلاَّ أنها بعد حرب 5 حزيران (يونيو) 1967، واحتلال (إسرائيل) ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة والقسم الشرقي من مدينة القدس)، وسيناء المصرية، والجولان السوري لم يتردد الجنرال "شارل ديغول" في نعت (إسرائيل) بالمعتدية، وقام بفرض حظر عام على إرسال الأسلحة الفرنسية لجيش الاحتلال الإسرائيلي، وظلت فرنسا على موقفها من الحرب، وهو الموقف الرافض لتلك الحرب والنتائج التي ترتبت عليها.

ومن هنا: يمكن تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي: المبحث الأول: العلاقات الثنائية منذ نشأة إسرائيل وحتى عام 1967، المبحث الثاني: العلاقات الثنائية بين عامي 1968-1987، المبحث الثالث: العلاقات الثنائية بين عامي 1988-1994.

المبحث الأول

العلاقات الثنائية منذ نشأة إسرائيل وحتى عام 1967

مقدمة:

أهمية الحديث عن العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، يرجع إلى كون فرنسا دولة عظمى لها تأثيرها المباشر على مجمل القضايا الدولية، فهي دولة قوية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، إلى جانب كونها عضو رئيس إلى المجموعة الأوروبية، بل تعتبر إحدى أقوى الدول في تلك المجموعة، والتي تحدد سياستها الخارجية، فمن خلال المبحث الحالي سيتم الحديث عن جذور العلاقات الفرنسية الإسرائيلية منذ تصريح "نابليون بونابرت"، مرورًا بموقف فرنسا من قرار التقسيم رقم (181) عام 1947، ودورها في قيام دولة (إسرائيل) عام 1948، والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ومن ثم موقفها من حرب حزيران (يونيو) 1967.

جذور العلاقات الفرنسية الإسرائيلية:

يعد تصريح "نابليون بونابرت" بدء طلب ود اليهود، حيث وعد بأن تكون فلسطين وطنًا قوميًا لليهود أثناء قيامه بالحملة الفرنسية على مصر والشام عام 1798، بعد احتلال مصر واجتياز حدودها إلى فلسطين، وفي آذار (مارس) 1799، احتل يافا حتى وصل عكا، وفي أحد التقارير في الصحف الفرنسية في تلك الأيام، قيل: إن "بونابرت" نشر منشورًا يدعو اليهود في أفريقيا وآسيا إلى التجمع حول علمه لإقامة القدس العتيقة من جديد ولم تتوفر نسخة المنشور، ولكن نسخته المترجمة إلى الألمانية اكتشفت في عام 1939، وعنوان المنشور: "رسالة إلى الأمة اليهودية من الجنرال الرئيس الفرنسي "بونابرت"، ومن الحاخام أهرون في القدس"، وكتب فيه: الإسرائيليون أمة فريدة تقترح فرنسا عليكم ميراث آبائكم، خذوا ما احتل ودافعوا عنه

بدعم من فرنسا وبمساعدتها، وكان "نابليون" أول من رأى في اليهود قوة سياسية في الميدان الدولي. (بركات، 2004م، ص89)

يقول البروفيسور "مردخاي جيحون" – المؤرخ العسكري وعالم الآثار في قسم الدراسات الكلاسيكية في جامعة تل أبيب– في كتابه:" نابليون وأرض إسرائيل"، والذي جمعت مادته من أرشيف الحرب، ويوميات سطرها جنود في جيش "نابليون"، يقول: إن فكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (إسرائيل) نبعت من اعتبارات سياسية وضعف السلطنة العثمانية، ووصل الأمر أبعد من ذلك، وتصريح "نابليون" الذي ردده على أسوار عكا زمنًا طويلًا والذي استمر في طلب ود اليهود طوال حياته على حد أقوال "جيحون"، وذلك من الأحاديث التي أجراها "نابليون" في سنواته الأخيرة مع طبيبه الشخصي، حيث قال:" إنه أحسن لليهود من خلال الأمل أن ينظروا إلى فرنسا كأرض (إسرائيل)، وإلى باريس كأنها القدس، وإليه كأنه الملك سليمان وعلى الأقل الملك هيرودوس. (سوسة، 2003: 147)

وحسب المصادر: فإن طيلة مدة حصار عكا، قام الفرنسيون بـ (14) محاولة هجومية لاقتحام أسوارها باءت جميعها بالفشل، بينما شنَّ المدافعون عنها أكثر من ستة وعشرين هجومًا مضادًا على المواقع الفرنسية، حيث شُنَّت أولى هذه الهجمات قبل الهجوم الفرنسي الأول، ثم استمرت بعد ذلك دون توقف على وجه العموم، وحتى آخر أيام الحصار. (أبو نحل، 2000: 172)

وكانت الدول الاستعمارية الأوروبية كفرنسا وإنجلترا خلال القرن الثامن عشر قد استغلت تطلعات اليهود لإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين؛ وذلك لتنفيذ مخططاتها في المنطقة، فقد وضع "نابليون" أثناء غزوته العابرة البذور الأولى للمشكلة الصهيونية بصورة عفوية، فقبل تحرك الحملة الفرنسية إلى مصر، تلقى "بول باراباس" عضو حكومة الإدارة في باريس رسالة من صديقه " توماس كوريت" الرأسمالي اليهودي الإيرلندي، ينصحه فيها بالاستفادة من اليهود، ووضع هذا الاقتراح كما يبدو

بتصرف "نابليون" أثناء تجهيزه للحملة، بعدما اجتمع بعدد من الشخصيات اليهودية الفرنسية التي صدر عنها بعد ذلك بيان يدعو يهود العالم إلى استخدام نفوذهم وثرواتهم لاستعادة بلادهم القديمة، وإلى إقامة مجلس ينتخبه اليهود في خمسة عشر بلدًا من أوروبا وتركيا وآسيا وأفريقيا ليقرر ما يجب عمله. (أبو نحل، 2000: 163) (هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984: 279)

ويعد النداء الذي وجهه "بونابرت" إلى اليهود الأول من نوعه، وذلك قبل نشوء الحركة الصهيونية، فقد وجه في 4 نيسان (أبريل) 1799، وخلال فترة حصاره لعكا نداءً إلى "الورثة الشرعيين" أي (اليهود) –حسب زعمه –قال فيه: "إن العناية الإلهية التي أرسلتني إلى فلسطين على رأس هذا الجيش إلى هنا ... جعلت من القدس مقري العام، وهي التي ستجعله بعد قليل في دمشق". وطلب فيه من اليهود: "لا العمل على إعادة احتلال وطنكم فحسب ... بل لأجل ضمان هذه الأمة ومؤازرتها لتحفظوها مصونة من جميع الطامعين بكم؛ لكي تصبحوا أسياد بلادكم الحقيقيين"، وليصل إلى أهدافه الرئيسية، طلب من يهود آسيا وأفريقيا الانضواء تحت رايته؛ لإعادة تأسيس مملكة القدس القديمة. (أبو نحل، 2000: 163–164؛) (العويسي، 1992م: 136)

و"نابليون" في ندائه هذا غيب حقائق التاريخ عن عمد، وأولى هذه الحقائق: إن نواياه البغيضة ضد الإسلام قد ظهرت من بين ثنايا هذا النداء، فهو الذي كان قد تظاهر باعتناق الدين الإسلامي، وصلى في جوامع القاهرة، نجده في هذا النداء يحاول التحالف مع يهود المنطقة ضد الإسلام، وثانيها: ذكر في ندائه أنه جعل من القدس مقراً لحكمه، والثابت أنه لم يستطع بل لم يفكر جدياً خلال حملته على فلسطين الاستيلاء عليها، ولربما كان يطمع من وراء تزويره للثوابت التاريخية، تشجيع اليهود على المسارعة بتقديم الدعم له، لكي يتمكن من الاستيلاء على عكا، في وقت كان يقف فيه على أبوابها عاجزاً تماماً عن اختراق تحصيناتها، وثالثها: إن طلب "بونابرت" من اليهود العمل على إعادة تأسيس وطن لهم في فلسطين، كان يهدف في المقام

الأول إلى دغدغة أحلام اليهود وإيقاظها لديهم، واستثارة همتهم لتقديم مساعدتهم له بدون حساب، ما دام الربح الذي سيحصلون عليه يفوق ما سيقدمونه له أضعافاً مضاعفة، وأخيراً: فإن هدف "نابليون" الرئيس كان إخراج "حاييم فارحي" مدبر أمور "الجزار" عن طاعته؛ بهدف إحداث نوع من البلبلة والفوضى داخل صفوف المدافعين عن عكا (أبو نحل، 2000: 164)

ولكن بصورة عامة، فاليهود في المنطقة العربية لم يعيروا دعوة "نابليون" أدنى اهتمام، وظلوا موالين للحكم العثماني، بعدما رأوا أن دعوته هذه لم تكن سوى تكتيك عسكري وليست استراتيجية بعيدة المدى، بل إن "فارحي" الذي حرص "بونابرت" على استمالته ظل موالياً للجزار، وكذلك رجال الدين اليهود في القدس، ومن المرجح أن يكون مرد موقف اليهود من نداء "نابليون" ناجمًا أساسًا عن رغبتهم في تجنب إثارة ولاة المنطقة وحكامها ومنهم "الجزار" بالطبع ضدهم، فيما لو فشل الفرنسيون في الاستيلاء على عكا. (نوفل، 2007، ص9)

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، فقد قدمت فرنسا وعدًا آخر، وأعطت للحركة الصهيونية وعدًا لا يقل أهمية عن تصريح "بلفور"، وقام سكرتير وزارة الخارجية الفرنسية "جول كامبو" الذي سمي الوعد باسمه بعد اجتماعات عديدة، تمت بين رئيس الحكومة الفرنسية "ريبو" مع ممثل الحركة الصهيونية في باريس "سوكولوف"، بإصدار وعد "كامبو" في 4 حزيران (يونيو) 1917، تتعهد فيه فرنسا بدعم إقامة دولة يهودية في فلسطين لبعث القومية اليهودية التي نفي منها شعب (إسرائيل) منذ قرون، والغريب في الأمر، أن الحركة الصهيونية لم تكشف في ذلك الوقت عن هذا الوعد؛ حتى لا يؤثر على الدعم البريطاني، خاصة وأن وعد "كامبو" صدر قبل 5 أشهر من تصريح بلفور. (نوفل، 2007: 10)

وجاء في الرسالة:" لقد تفضلتم بتقديم المشروع الذي تكرسون جهودكم له، والذي يهدف إلى تنمية الاستعمار اليهودي في فلسطين، إنكم ترون أنه إذا سمحت

الظروف من ناحية، وإذا توافر ضمان استقلال الأماكن المقدسة من ناحية أخرى، فإن المساعدة التي تقدمها الدول المتحالفة من أجل بعث القومية اليهودية في تلك البلاد، التي نفي منها شعب (إسرائيل) منذ قرون عديدة، ستكون عملًا ينطوي على العدالة والتعويض، إن الحكومة الفرنسية التي دخلت هذه الحرب، للدفاع عن شعب هوجم ظلمًا، والتي لا تزال تواصل النضال لضمان انتصار الحق على القوة، ولا يسعها إلاَّ أن تشعر بالعطف على قضيتكم التي يرتبط انتصارها بانتصار الحلفاء، إنني سعيد لإعطائك مثل هذا التأكيد". (شريتح، 1998: 148)

إذن: ففرنسا كانت تسير على خطٍ موازٍ مع بريطانيا بالاطلاع بإقامة (إسرائيل)؛ بل إنها كانت سباقة في السعي لتحقيق هذا الهدف؛ فهي كقوة استعمارية يشكل قيام دولة لليهود في فلسطين مكسبًا هامًا بالنسبة لها؛ فهي كانت أول من فكر بذلك. وقد أورثت هذه الفكرة إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين ومن منطلق استعماري أيضاً أدركتا أهمية وجود اليهود في هذه المنطقة الحساسة، من خلال إقامة وطن لهم يكون تابعاً لجهة استعمارية، كما أن الصهيونية ومنذ البداية، أدركت أنه لا بد من ارتباط الدولة الموعودة بقوة كبرى.

موقف فرنسا من قرار التقسيم رقم (181) عام 1947:

نلاحظ من تصريح "كامبو"، أن فرنسا أيدت استعمار فلسطين من قبل اليهود، شريطة عدم الإساءة للأماكن المقدسة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا التصريح يعتبر اعترافًا بالهوية اليهودية لفلسطين –إن صح التعبير.

بعد ذلك طالبت فرنسا بتنفيذ اتفاقية "سايكس–بيكو"، إلاَّ أن بريطانيا رفضت ذلك، فأخذت فرنسا ترقب الوضع في هذه المنطقة بقلق، لأن الأمور أخذت تسير بغير مصلحتها، وجاء تقرير لجنة "كنج–كرين"، الأمريكية، لتقصي الحقائق بالمنطقة، ليظهر أن العرب يعارضون النفوذ الفرنسي، عندها خشي الفرنسيون أن يسحب البساط من تحتهم كما يقال، وأخذوا بعقد مباحثات مع بريطانيا للاتفاق على صيغة جديدة

للتعاون من أجل السيطرة على هذه المنطقة، أسفرت عن تعديلات جوهرية في أحكام اتفاقية "سايكس–بيكو"، وبذلك دخلت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، بناءً على قرار عصبة الأمم في 16 أيلول (سبتمبر) 1922، ونفذ القرار في 29 أيلول (سبتمبر) 1923، بينما دخلت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

وبعد أن شعر العرب الفلسطينيون بخطورة السياسة البريطانية القاضية بتنفيذ وعد بلفور، وذلك بتشجيع اليهود على الاستيطان في فلسطين، أعلنت بريطانيا أنها قررت عرض القضية على مجلس عصبة الأمم في جلسة 14 أيلول (سبتمبر) 1937، وأعلن وزير الخارجية البريطانية "أنطوني إيدن": أن بلاده وافقت على اقتراحات "لجنة بيل" بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. أما موقف فرنسا فقد تمثل بمعارضة التقسيم، ويعتبر نوفل أن معارضتها كانت من موقف مبدئي جاء على لسان مندوبها في عصبة الأمم الذي قال في جلسة المناقشة: "إن الذين يحاولون أن يجدوا في فلسطين حلًا للمشكلة اليهودية العالمية بإرسالهم عددًا لا يحصى من اليهود الذين عانوا تلك الآونة، اضطهادًا في بعض البلدان، إن هؤلاء الذين يقومون بهذه المحاولة، يعيدون إلى ذاكرتنا قصة الطفل الذي صادفه "القديس أوغسطينوس" على أحد الشواطئ الإفريقية، يحفر حفرة صغيرة في الرمل، وأمسك الطفل بصدفة صغيرة، وجعل ينقل الماء من البحر إلى هذه الحفرة، ولما سأله القديس عن غرضه أجاب: "أردت أن أنقل البحر إلى هذه الحفرة) وفلسطين لا تستطيع، ولا يجب أن تكون ملجأ لليهود المضطهدين". (شريتح، 1998: 150)

دور فرنسا بعد قيام دولة (إسرائيل) 1948:

بعد أن أصبحت (إسرائيل) أمراً واقعاً وموجوداً، بدأت فرنسا تتخذ مواقف ثابتة نوعاً ما تجاه إسرائيل في تلك المرحلة، الأمر الذي دفع فرنسا بالعمل على دعم هذه الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً خاصة بعد الفشل العربي في مقاومتها.

لـذا: جـاءت أول مسـاهمة فرنسـية حقيقيـة لـ(إسرائيل) عـام 1950، بعـد أن اشتركت مع بريطانيا والولايات المتحدة في إصدار البيان الثلاثي، وهو الإعلان الذي استهدفت حماية (إسرائيل) حتى في حدودها الأوسع مما جاء في قرار التقسيم. مقابل ذلك: ظلت فرنسا تؤيد القرار رقم (194) الخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين، ومبدأ تمكينهم من العودة إلى ديارهم أو التعويض لهم وهو القرار الصادر في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948. (الموسوعة الفلسطينية، 1990: 45)

تطـور الموقـف الفرنسـي مـن قضـية الصـراع الإسـرائيلي العربـي، وبـدأ يتخـذ مواقف مؤيـدة وداعمـة تمامًـا لـ(إسرائيل) فـي صـراعها مـع الـدول العربيـة. فقد تابعت الحكومات الفرنسية المتتالية تأييدها لـ(إسرائيل)، وتزويدها بالأسلحة ولاسيما المتطورة منهـا، كالطـائرات الحربيـة حتـى أصـبحت فرنسـا الممـول الـرئيس لـ(إسرائيل) فـي ذلـك المجـال؛ بـل وصـل الأمـر أكثـر خطـرًا مـن ذلـك بكثيـر، وذلـك حينمـا زودت فرنسـا (إسرائيل) بالمجال النووي العسكري، وقد بدأ هذا التعاون، عندما وقعت (إسرائيل) مع فرنسـا عـام 1953، اتفاقيـة ميـدان الأبحـاث النوويـة، حيـث زودت فرنسـا (إسـرائيل) بموجبها بعدد من العلماء في أبحاث القوى النووية، ثم مدت لها يد الدعم الفعلي من أجل إنجاز مفاعل "ديمونا" النووي، الذي أصبحت (إسرائيل) بموجبه قوة نووية تهدد المنطقة بأسرها، وقد بلـغ التأييد والتقارب الفرنسـي– الإسرائيلي، حد اشتراك الدولتين معًا إلـى جانـب بريطانيـا فـي عدوان السويس عام 1956م، ووقفت فرنسـا إلـى جانـب (إسـرائيل) بـرفض انسـحاب الأخيـرة مـن سـيناء وقطـاع غـزة. (الموسـوعة الفلسـطينية، 1990: 45)

كمـا قامـت فرنسـا فـي نفس العـام، بإعطـاء (إسرائيل) أول صـفقة مـن صـفقات الطائرات الميراج الفرنسية، وذلك بطلب رسمي من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك مـا أكده رئيس وزراء فرنسـا فـي حينـه "غـي موليـه". وتوالـت صـفقات السـلاح الفرنسـية لـ(إسرائيل) متصـاعدة في الحجم والكيف بطلب من الولايات المتحدة، وكانت (إسرائيل)

تدفع ثمن هذه الصفقات من أموال الدعم الأمريكي لها، أو تقوم أمريكا بدفعها مباشرة. وفي المقابل استغلت الولايات المتحدة والحركة الصهيونية، القوة التي يتمتع بها الصهاينة داخل فرنسا، أولًا في دعم فرنسا لـ(إسرائيل) سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، والعمل على الحيلولة دون قيام فرنسا بتزويد أي دولة عربية يخشى خطرها العسكري على (إسرائيل) بالسلاح، ويذكر أن الولايات المتحدة وقفت بقوة ضد صفقة طائرات الميراج لليبيا كما وقفت ضد صفقات السلاح الفرنسي الجوي حتى للدول العربية التي تعتبرها واشنطن دولًا معتدلة. (الموسوعة الفلسطينية، 1990: 46)

ونلاحظ أن الموقف الفرنسي خلال الفترة ما بين 1947–1950، وهي مرحلة شابها نوع من التردد في الموقف الفرنسي بين التأييد المطلق لـ(إسرائيل)، وبين مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية.

دور فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر 1956:

في 30 تشرين الأول (أكتوبر) 1956، أعلن "إيدن" أن بريطانيا وفرنسا تنويان توجيه إنذار للقوات المصرية والإسرائيلية مفاده انسحاب الطرفين إلى مسافة 10 أميال عن جانب القناة مهلة 24 ساعة؛ لتنفيذ الإنذار وإلاَّ تدخلت الدولتان مباشرة (العربي، 1967: 107). وقد كان الغرض من توجيه هذا الإنذار الثنائي لمصر و(إسرائيل)؛ ذلك لأجل وقف القتال بين القوات الإسرائيلية والمصرية؛ لأن ذلك يهدد مصالح الدولتين في تعطيل الملاحة عبر القناة، حيث كان رد فعل (إسرائيل) على هذا الإنذار القبول، واستقبلت فيه (إسرائيل) هذا الإنذار بصدر رحب لأن هذا الانسحاب سيمنحها صحراء سيناء، رفضت مصر هذ الإنذار وأعلن الرئيس "جمال عبد الناصر" في بلاغ رسمي إلى حكومتي بريطانيا وفرنسا رفضه للإنذار، ما اعتبرته فرنسا وبريطانيا خرقًا لميثاق الأمم المتحدة. (الغوري، 1958: 69)

وقد اتخذت الدولتان صاحبتا الإنذار من قرار مصر برفض الإنذار وعدم الموافقة على الانسحاب ذريعة لتنفيذ التهديد، وذلك من خلال الهجوم البريطاني

والفرنسي على السلاح الجوي المصري ابتداءً من 29 تشرين الأول (أكتوبر) 1956. (طه، 2010: 231)

ومما لا شك فيه: أن التخطيط البريطاني الفرنسي لغزو مصر جاء تنفيذ خطة عسكرية متكاملة ومنسقة جدًا، حيث جاء الهجوم الإسرائيلي تمهيداً للهجوم الأنجلو فرنسي فقد تم استعداد القوات البريطانية والفرنسية في قبرص وبإمكانيات متفوقة الطيران، والأساطيل البحرية، والقوات المدفعية، والمشاة والمظليين. (جلال، 2001: 605)

عقد مجلس الأمن في 30 تشرين الأول (أكتوبر) اجتماعاً لبحث مسألة الهجوم الإسرائيلي على مصر، واقترح بعض أعضائه وجوب وقف إطلاق النار، غير أن كل من "إيدن" وأمام مجلس العموم البريطاني و"موليه" أمام الجمعية الوطنية الفرنسية صرحا أن (إسرائيل) على حق في عدوانها وأن لإجراءاتها العسكرية ما يبررها. (الغوري، 1958: 69)

وفي مساء 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1956م، بدأت قاذفات القنابل البريطانية من طراز "كانبيرا" قذف المطارات المصرية (السيد، 2006: 121)، كما توجهت قوات الغزو البريطانية الفرنسية صوب بور سعيد، وبدأت بضرب المراكز العسكرية المصرية والقواعد الحربية في معظم أماكن الجمهورية المصرية (جلال، 2001: 606). وقد كانت سيرورة هذا الغزو الأنجلو فرنسي على مصر وفقًا لمجموعة من المعارك المنفصلة في أبو عجيلة ورفح وبور سعيد ... الخ، وقد حشدت لهذه المعارك قوة حربية ضخمة. (واصل، 2005: 83)

غير أن كل من فرنسا وبريطانيا منيت بخسائر فادحة، وذلك في المجال الدبلوماسي نتيجة التأييد الدولي لمصر، حيث قطعت العديد من الدول العربية علاقاتها معهما مثل: السعودية والأردن والعراق وسوريا، مما أدى إلى سقوط مكانة

الدول الاستعمارية خاصة لدى مستعمراتها، حيث تمكنت العديد من الدول من أخذ استقلالها خاصة في البلاد العربية والأفريقية. (نوار، د.ت: 310)

ومن الملاحظ، أن الموقف الفرنسي بعد عام 1950 جاء داعماً ومؤيداً لـ(إسرائيل) في كل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويمكن القول: إن فرنسا في تلك المرحلة ساهمت إلى حد كبير في نشأة دولة (إسرائيل) وتقويتها ودعمها حتى أصبحت من أقوى دول المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، خاصة في المجال العسكري النووي فقد قارب الدعم الفرنسي في تلك المرحلة لإسرائيل الدعم الأمريكي أو يزيد عنه.

موقف فرنسا من حرب حزيران (يونيو) 1967:

يمكن تقسيم موقف الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" من الصراع الإسرائيلي العربي إلى ثلاث مراحل: تميزت الأولى منها والممتدة من عام 1958 وحتى عام 1962، أي السنوات الأربع الأولى من حكمه والتي تمكن من خلالها من حل قضية الجزائر، بأنها كانت تتسم بانقطاع العلاقات بينه وبين أغلب الدول العربية. وقد أبلغ "ديغول" سفير فرنسا في تل أبيب قائلاً: "منذ البداية وأنا معجب بأعمال الشعب الإسرائيلي، وأخبر الإسرائيليين بأنني سأبقى دائماً إلى جانبهم من أجل المحافظة على وجودهم"، واستمرت فرنسا على علاقاتها المميزة مع (إسرائيل) ولم تتوقف الأسلحة الفرنسية عن الوصول إلى (إسرائيل). (نوفل، 1984: 79-80)

أما المرحلة الثانية بين عامي 1963-1966 فقد تطور فيها الموقف الفرنسي إزاء (إسرائيل)، إذ تميزت بفتور العلاقات، وكان لحل القضية الجزائرية الفضل الأكبر في تطور العلاقات العربية الفرنسية، حيث كانت (إسرائيل) تستغل تلك القضية لتبقي على علاقاتها الخاصة مع فرنسا، وكان الجانب العربي يأمل أن تقلل فرنسا دعمها لـ(إسرائيل)، لا سيما في مجال التسليح، بينما كان الجانب الفرنسي يرغب بعودة العلاقات مع العرب، دون أن يؤثر ذلك على علاقاتها المميزة مع (إسرائيل)؛ بل كان

يريد الجمع بين الاثنين والسير في سياسة متوازنة بين طرفي الصراع. وبالتالي فإن هذه المرحلة تمثل حقبة تكوينية لاتجاه جديد في السياسة الخارجية الفرنسية في الشرق الأوسط ولم تشعر (إسرائيل) بارتياح لتلك السياسة، لذلك: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي "ليفي أشكول" باريس في 28 حزيران (يونيو) 1964 يرافقه وزير الدفاع "شمعون بيريز"، بهدف الاطمئنان على علاقاتهم مع فرنسا، واستكشاف طبيعة علاقات فرنسا المستجدة مع العرب عموماً، وإزاء القضية الفلسطينية تحديداً، وارتاح الوفد لتكرار الجنرال "ديغول" القول أمامهم " إسرائيل صديقتنا وحليفتنا". (نوفل، 1984: 87-101)

فيما شهدت المرحلة الثالثة بين عامي 1967-1969 شبه قطيعة بين فرنسا و(إسرائيل)، بعد فرض حظر تصدير الأسلحة إلى دول المواجهة في الشرق الأوسط، ولم يأت الموقف الفرنسي في حرب حزيران (يونيو) 1967 بشكل عرضي أو عشوائي، وإنما كانت تلك الحرب عاملًا مساعدًا لبلورة الموقف الفرنسي الجديد من القضية الفلسطينية، لأن الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية إزاء العرب و(إسرائيل) بدأت تتحدد وتتضح بعد استقلال الجزائر، لذلك: كان الموقف الفرنسي من الحرب نقطة تحول مهمة في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، وعند زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي "أبا إيبان" لباريس قبيل الحرب في يوم 24 آيار (مايو) 1967 قال له ديغول: "لو هوجمت (إسرائيل) فإننا لن نسمح بتدميرها، ولكن إذا بدأتم الهجوم فسندين عملكم، وبالرغم من قلة عدد شعبكم، إلاَّ أنكم منظمون ومجندون ومسلحون أكثر من العرب، وأنا لا شك عندي بأنه لو استدعى ذلك فإنكم ستحققون نصرًا سياسيًا، ولكن بعد ذلك تجدون أنفسكم مرتبطون بالأرض، ومن جهة القانون الدولي ومع ازدياد المشاكل ستصبحون محتلين"، وفي اليوم التالي للزيارة أبلغ "ديغول" مجلس الوزراء الفرنسي أن على فرنسا أن تقف موقف الحياد في الحرب، وما تأكد لفرنسا على أن (إسرائيل) مستعدة لشن هجوم على الدول العربية، قررت فرض حظر على إرسال

الأسلحة للشرق الأوسط قبل الحرب بيومين، وأخبر وزير الخارجية "كوف دي مورفيل" في 3 حزيران (يونيو) سفير إسرائيل في باريس بهذا القرار، وتحللت فرنسا من التزاماتها السابقة إزاء (إسرائيل). (نوفل، 1984: 101–116)

وأشار الجنرال "ديغول" في مؤتمره الصحفي الشهير في 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، أعلن بأن حل الأزمة يجب أن يتم على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع المناطق التي تم الاستيلاء عليها بالقوة، وإنهاء حالة الحرب، واعتراف جميع الدول المعنية بعضها بالبعض الآخر، وبعد ذلك يمكن تحديد الحدود النهائية، وتقرير مصير اللاجئين، وضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس، وطالب الأمم المتحدة مدعومة من الدول الكبرى أن تضمن بقواتها الخاصة خطوطاً واضحة للحدود ونظامًا لحرية الملاحة لجميع الدول، وانتقد الولايات المتحدة عندما قال: بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق ما لم تعمد إحدى الدول الكبرى إلى التخلي عن الحرب القذرة التي تحاربها في مكان آخر، إذ إن كل شيء اليوم هو جزء من كل، وأكد الجنرال "أنه لولا حرب فيتنام لما وصل الصراع الإسرائيلي العربي إلى ما وصل إليه، وإذا ما تحقق السلام في جنوب شرقي آسيا، فإنه سرعان ما سيشمل الشرق الأوسط". (الموسوعة الفلسطينية، 1990: 824)

وفي اليوم الرابع للحرب أعلن وزير الخارجية الفرنسي "جوبير" من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن استعداد فرنسا للعمل على تهدئة الحرب، ومنع اندلاعها من جديد، وأضاف قائلًا: "إن بوسع فرنسا تقديم اقتراحات تؤدي إلى حل سلمي، شرط أن يوافق عليه الجميع وأن يوافقوا فعلاً على إقامة سلام عادل ودائم، وإني واثق بأن أصدقاءنا الأوروبيين لهم نفس الرغبة". (نوفل، 1984: 242)

ظلت فرنسا على موقفها من الحرب وهو الموقف الرافض لتلك الحرب والنتائج التي ترتبت عليها، ولعبت دوراً رئيسياً في إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) والذي يضع أساسًا للتسوية في الشرق الأوسط، حيث حمل تفاسير كثيرة

فيما إذا كان ينص على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، كما ورد في نصه حسب الصياغة الفرنسية أو الانسحاب من أراضٍ محتلة، كما ورد في النص الإنجليزي للقرار، وقد تبنت فرنسا اجتهاداً للتوفيق بين ما ورد في مقدمة القرار (242)، من عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة وما ورد في فقراته التنفيذية من حق كل دولة في العيش داخل حدود آمنة معترف بها، والذي دعا من خلاله اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ويدعو للمساءلة في هذا الصدد، ويدعو إلى الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال التنسيق الأمني القائم، وتدين بوضوح جميع أعمال الإرهاب، ويرى الموقف الفرنسي أن الاعتراف بتلك الحدود يأتي ولا شك عن طريق التفاوض، إلاَّ أن ذلك التفاوض لا يمكن أن يجري تعديلاً في حدود ما قبل 5 حزيران (يونيو) 1967، إلاَّ إذا كان تعديلاً طفيفاً تقتضيه الاعتبارات الطبوغرافية أو السكانية أو طبيعة طرق المواصلات، ومع ذلك: يجب أن يكون ذلك التعديل برضا الطرفين. (الموسوعة الفلسطينية، 1990: 47)

التعقيب:

بناءً على ما سبق: فإن فرنسا كانت من أكثر الدول الأوروبية الداعمة للصهيونية، واتضح هذا الدعم من خلال عدة أوجه تمثلت بالدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، كما أن الموقف الفرنسي فيما يتعلق بالحرب هو عدم الإقرار بأي حقوق سيادية لإسرائيل على أي جزء من الضفة الغربية أو قطاع غزة ولا على بقية الأراضي العربية المحتلة، سواء السورية منها أو المصرية؛ وذلك خوفاً من أن يكون هناك انتقاص من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والدول العربية المعتدى على أراضيها، وذلك ذلك الواقع ملازمًا للسياسة الفرنسية تجاه قضية الصراع الإسرائيلي العربي حتى هذه اللحظة، بالرغم من بعض المواقف الفرنسية في بعض مراحل الصراع، والتي جاءت مؤيدة للحقوق العربية.

المبحث الثاني

العلاقات الثنائية بين عامي 1968-1987

مقدمة:

شهدت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية عقب حرب حزيران (يونيو) 1967 تحولًا كبيرًا، فبمجرد وقوع الحرب لم يتردد الجنرال ديغول في نعت إسرائيل بالمعتدية، وقام بفرض حظر عام على إرسال الأسلحة الفرنسية إلى المتحاربين، وكان هذا الحظر يمس إسرائيل مباشرة لأنها كانت تتزود بالأسلحة الفرنسية بموجب اتفاقات عقدتها مع حكومات الجمهورية الرابعة، ومن خلال المبحث الحالي سيتم تناول موقف فرنسا من القرار (242)، ودور الرئيس الفرنسي "بومبيدو" في الصراع الإسرائيلي العربي، وموقف فرنسا من حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، وموقفها من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، ودورها في بيان البندقية في حزيران (يونيو) 1980، وموقفها من الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وصولًا إلى موقفها من انتفاضة 1987 واعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية.

موقف فرنسا من القرار (242):

في مؤتمر صحفي عقد في 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، أعرب "ديغول" عن موقف فرنسا من أزمة الشرق الأوسط، وتلخص هذا الموقف في أن فرنسا تعتبر أن (إسرائيل) أمرًا واقعًا حدث في ظروف قد يكون بعضًا منها له ما يبرره، ولكن هذا لا يعني أنها تملك أي سيادة على أي جزء من مدينة القدس، وأن فرنسا ستدافع عن هذا الأمر الواقع لا لسبب سوى المحافظة على السلام في المنطقة، أما كل ما تدعيه (إسرائيل) من شرعية ترجع إلى عهد التوراة إنما هو ليس إلا وهمًا يناقض كل تاريخ وكل قانون. (الشنواني، 1987: 142)

ومن هنا: نرى أن سياسة الجنرال "ديغول" تجاه قضية الصراع الإسرائيلي العربي، وخلال العشر سنوات التي قضاها في الحكم قد حدث بها تقدم وتطور كبير تجاه تلك القضية، فمن ناحية أفادت سياسة "ديغول" فرنسا ومصالحها في المنطقة، ومن ناحية أخرى خدمت قضية الكفاح العربي الفلسطيني العادل الذي خاضه العرب منذ أكثر من أربعين عامًا؛ فهي سياسة لا تقوم على أساس حب العرب وكره اليهود، وإنما للسعي وراء ما تراه فرنسا مناسبًا لها ولمصالحها في المنطقة، ومن هذا المنطلق يمكن القول: إن سياسة "ديغول" خلال تلك المرحلة جاءت مؤيدة نوعًا ما للحقوق العربية، ولكن ليس على حساب الادعاءات اليهودية، ومما لا شك فيه: أن ديغول استطاع تثبيت الخط السياسي لفرنسا تجاه الصراع الإسرائيلي العربي، في وقت كانت معظم دول أوروبا تؤيد وتدعم (إسرائيل) ودون أي تحفظات، غير أن التحول الذي أصاب السياسة الفرنسية في فترة حكم "ديغول" تجاه تلك القضية، وانتقاده المباشر لـ(إسرائيل) في وقت كان يعتبر انتقادها من المحرمات في قواميس الدبلوماسية الغربية، خلق نوعًا من التوازن في قضية الصراع الإسرائيلي العربي على الجانب الأوروبي، وهي السياسة التي استمرت في فرنسا حتى بعد رحيل "ديغول" ومجيء "بومبيدو".

"بومبيدو" وقضية الصراع الإسرائيلي العربي:

عندما أصبح "بومبيدو" رئيساً لفرنسا اعتقد الصهاينة أنه سوف يحدث تغييراً في السياسة الفرنسية، نظراً لأن "بومبيدو" كانت له علاقة وطيدة بـ "روتشيلد"، الأمر الذي يؤدي في اعتقادهم إلى تأييد موقف إسرائيل في الصراع الإسرائيلي العربي، ولكن في المرحلة التي تلت انسحاب الجنرال "ديغول" من الحكم نشط بعض السياسيين لإرجاع فرنسا إلى سياسة الأحلاف التي تجعلها تابعة للولايات المتحدة، إلاَّ أن سياسة "ديغول" بحكم توافقها مع الخط التاريخي والقومي لفرنسا الذي يرفض التبعية صمدت؛

وبالتالي: لم يكن في وسع "بومبيدو" إلاَّ أن يمضي فيها ولا يحيد عن سياسة "ديغول". (الشنواني، 1987: 143)

ففي أول مؤتمر صحفي عقده في 20 تشرين الأول (أكتوبر) 1969، أكد الرئيس الفرنسي الجديد على التزامه بالخط الذي وضعه من قبل الجنرال "ديغول"، ومن أهم ما جاء في ذلك المؤتمر: "أن على فرنسا أن تدافع عن مصالحها القومية المعنوية والمادية، وهي مصالح ضخمة فيما يتعلق بحوض البحر المتوسط، وترجع بصفة خاصة إلى العلاقات الودية القديمة التي تربطها بالدول العربية لهذا كانت سياستنا –وما زالت –قائمة على مناشدة الحكمة أولاً، وعلى بذل المحاولات في سبيل إيجاد تسوية تتيح لـ(إسرائيل) الحياة في سلام داخل حدود معترف بها ومضمونة، وفي الوقت نفسه تضمن حلاً للمشاكل الإنسانية والسياسية النابعة عن وجود الشعب الفلسطيني وعن حقوقه". (الشنواني، 1987: 143)

بالرغم من ذلك الموقف، إلاَّ أنه وبعد انقضاء فترة وجيزة على تسلم "بومبيدو" الحكم بدأ الموقف الفرنسي بالتذبذب؛ فهو لم يكن واضحاً في بعض الأحيان، وكان غير منسجم مع المبادئ الديغولية في أوقات كثيرة، فخلافاً للتصريحات السابقة التي تؤيد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، "امتنعت فرنسا عن التصويت على قرار الجمعية العامة رقم (2672 – جـ) (الدورة 25) الصادر في 8 كانون الأول (ديسمبر) 1970، والذي نص لأول مرة في تاريخ المنظمة الدولية على الاعتراف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق، وبحق تقرير المصير، وعلى أن الاحترام التام للحقوق الثابتة لشعب فلسطين، هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط. في حين صوتت فرنسا ضد قرار الجمعية العامة رقم (2787) (الدورة 26) الصادر في 6 كانون الأول (ديسمبر) 1971، الذي أكد شرعية نضال الشعب في سبيل تقرير المصير، والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي ومنها شعب

فلسطين، وعادت فرنسا تمتنع عن التصويت على معظم القرارات المؤكدة لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. (تلحمي، 1972: 81)

والسؤال هنا: هل كان مقصد "بومبيدو" فعلاً حلاً لمشاكل الفلسطينيين في ظل إتاحة الحياة لـ(إسرائيل)؟ فالتصريح نفسه يتناقض مع بعضه البعض، ولا يعبر عن موقف حازم تجاه الصراع؛ بل على العكس يمكن القول: إن السياسة الفرنسية في عهد "بومبيدو" ومن بعده، اتسمت بالتذبذب والانتهازية المقلقة وعدم استمرار التوازن بين أطراف الصراع.

وهذا ما عبر عنه "جان دوبير" من جبهة التقدم الفرنسية في مقال له في لوموند بتاريخ 7 تشرين الأول (أكتوبر) 1970، عندما فسر سياسة الرئيس "بومبيدو" قائلاً: "قامت حكومة "بومبيدو" بانتهاج سياسة متموجة لم تؤدِ لا لتهدئة للإسرائيليين، ولا لطمأنة العالم العربي الذي لا يرى في تلك السياسة صلابة وبعد نظر". (تلحمي، 1972: 81)

وبالرغم من إعلان "بومبيدو" أنه متمسك بسياسة سلفه "ديغول" بالنسبة للصراع الإسرائيلي العربي، إلاَّ أنها في الواقع اختلفت كثيراً، فمثلاً "ديغول" اتبع مع (إسرائيل) سياسة حظر الأسلحة الجزئي في البداية وانتهى الأمر بالحظر الشامل والكلي، أما "بومبيدو" ورغم أنه منع تدفق شحنات الأسلحة لأطراف الصراع، إلاَّ أن الحظر على الأسلحة الإسرائيلية عاد وتراجع جزئياً وذلك بقرار من "بومبيدو" نفسه. (الشنواني، 1987: 144)

من الواضح أن سياسة فرنسا تجاه قضية الصراع الإسرائيلي العربي، في عهد "بومبيدو"، دخلت في مرحلة جديدة من الدعم شبه الكلي لـ(إسرائيل) في صراعها مع العرب، أو على الأقل يمكن القول: ابتعدت كثيراً عن السياسة الديغولية تجاه ذلك الصراع، وفي اعتقادنا أن السياسة الفرنسية سواء في عهد "ديغول" أو "بومبيدو" لم تختلف كثيراً تجاه ذلك الصراع، والمتمحور حول نقطة رئيسية هي التأييد المطلق

لإسرائيل وأمنها ووجودها، والحفاظ على تطلعات وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ومن ثم التعامل مع تطور الأحداث بشكل جزئي ونسبي.

فرنسا وحرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973:

تجدد القتال بين الدول العربية (مصر، وسوريا) و(إسرائيل)، وذلك في 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1973، واختلفت المواقف الدولية تجاه تلك الحرب، أما فرنسا فمواقفها لم تختلف كثيراً عن سابقتها فقد جاء تصريح وزير خارجية فرنسا منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب "ميشيل جوبير"، بأنه لا يمكن لفرنسا أن تلوم أناساً يريدون العودة إلى ديارهم، وأضاف: أنه إذا كان العرب قد بدأوا الحرب، فإن تلك المبادرة والمبادأة لا تعتبر عدواناً لأن عودة المرء إلى داره التي طرد منها عنوة لا تعتبر عدواناً غير متوقع، كما أعرب الوزير الفرنسي أن بلاده متمسكة بسياستها تجاه الشرق الأوسط والتي حددت فيها الطرف المعتدي في حرب حزيران (يونيو) 1967، وهو الجانب الإسرائيلي، وأن فرنسا لم يطرأ أي تغيير على سياستها رغم الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية، كذلك أوضح الوزير الفرنسي لدى اجتماعه بالسفراء العرب في باريس في 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1973، أن بلاده لا تزال متمسكة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) الذي يقضي بانسحاب (إسرائيل) من كل الأراضي التي احتلها في عدوان حزيران (يونيو) 1967. (United National Security Council, p.21)

وفي مجلس الأمن وعند مناقشة قرار وقف إطلاق النار رقم (338)، أوضحت فرنسا أن قرار مجلس الأمن (242)، يجب أن ينفذ طبقاً للمفهوم الفرنسي الذي يعني الانسحاب الكامل من جميع الأراضي التي احتلتها (إسرائيل) في عدوان عام 1967. (مصطفى، 1986: 87)

كما أن فرنسا قامت بفرض حظر على شحنات الأسلحة لأطراف الصراع خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، كما منعت الطائرات الأمريكية المشتركة

في الجسر الجوي من التحليق فوق أراضيها لإمداد (إسرائيل) بالسلاح. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1974: 48)

بالطبع كان لموقف فرنسا السابق من حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، آثاراً إيجابية على فرنسا نفسها، فعندما استخدم العرب النفط كسلاح استراتيجي تم حظره على دول أوروبا باستثناء فرنسا وبريطانيا، كما تدفقت الأموال العربية على فرنسا، وتم توقيع العشرات من الاتفاقيات مع العالم العربي، وربطت العديد من المصالح الاقتصادية الفرنسية مع الدول العربية.

بالرغم من الموقف السابق لفرنسا تجاه الصراع، إلاَّ أنه وبعد انتهاء الحرب عادت فرنسا إلى سياسة التذبذب أو الاستنكاف، وذلك خلال دورتي الجمعية العامة للأمم المتحدة، الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين؛ ففي حين صوتت فرنسا إلى جانب القرار الذي دعيت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مداولات الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية، امتنعت عن التصويت على القرار التاريخي، رقم (3236)، (الدورة 29) الصادر في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1974، والقاضي بالإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك امتنعت عن الموافقة على قرار الجمعية العامة بمنح منظمة التحرير مركز المراقب الدائم. (صبري، د.ت: 89-90)

أما خارج أروقة الأمم المتحدة فقد اتخذ الموقف الفرنسي منحى آخر من قضية الصراع الإسرائيلي العربي، وقد ظهر ذلك الموقف من خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس الفرنسي "فاليري جيسكار ديستان" في باريس في 24 تشرين الأول (أكتوبر) 1974، والذي تناول فيه القضية الفلسطينية بشيء من الشرح، وبعد أن قال: إن العالم أخذ يشعر بعد عام 1967، بأن هناك مشكلة فلسطينية غير مشكلة اللاجئين، وأن الفلسطينيين يؤلفون كياناً حقيقياً وشعباً وأنه لا فرصة للسلام في الشرق الأوسط بدون حل تلك القضية، وأن تصويت الأمم المتحدة على الاعتراف بمنظمة التحرير ليس تصويتاً في الحقيقة على الاعتراف بحد ذاته بقدر ما هو تثبيت للمنطق

السليم، وأنه عندما تجري مناقشة القضية في الأمم المتحدة فمن الطبيعي جداً أن يدلي ممثلو الشعب الفلسطيني برأيهم، وأضاف: أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في منطقة الشرق الأدنى إلاَّ إذا كانت القضية الفلسطينية موضوع تسويه عادل، ويجب أن تبدأ تلك التسوية وتنتهي بتحقيق محتوى القرار (242)، أي أن تتمكن دول المنطقة من أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. (صبري، د.ت: 90)

ومن هنا: فإن هذا الخطاب لم يأت بجديد في السياسة الفرنسية تجاه قضية الصراع الإسرائيلي العربي؛ بل على العكس فهو جاء تأكيداً للمواقف الفرنسية السابقة تجاه هذا الصراع، والذي ظل محافظاً على تذبذبه طوال تلك المرحلة، وهذا ما تؤكده المواقف التالية:

بالرغم من المواقف الفرنسية السابقة داخل أروقة الأمم المتحدة، نجد أن فرنسا سمحت في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) 1975 لمنظمة التحرير بافتتاح مكتب للإعلام والاتصال في باريس، وفي نفس الوقت ظلت لا تعترف حتى عام 1987، بالمنظمة اعترافا قانونياً كاملاً كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما أن حوادث الإرهاب الإسرائيلي ضد الفلسطينيين المقيمين في فرنسا، استمرت دون أن تواجه بردع الحكومة الفرنسية، أما موقفها مما تسميه الإرهاب العربي ضد المنشآت الإسرائيلية المقامة على أرض فلسطين فقد اتسم بالقوة والشجب والاستنكار. (مصطفى، 1986: 107)

فرنسا ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979:

لقد سبق هذه المعاهدة الموقعة بين (إسرائيل) ومصر عام 1979، حدث كبير في العلاقات العربية الإسرائيلية تمثل في قيام الرئيس "محمد أنور السادات" بزيارة (إسرائيل) في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1977، وقام بإلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي في 20 من الشهر نفسه. (عدوان، 2009: 15)

ولقد أثارت تلك الزيارة ردود أفعال مختلفة بين القوى الأوروبية، ففي حين رحبت بعضها بالزيارة تحفظت عليها دول أخرى كفرنسا. وقد جاء أول تعبير عن التحفظات الفرنسية على لسان رئيس الوزراء الفرنسي "ريمون بار" بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1977، قائلاً: "لا تعد زيارة "السادات" إلاَّ مبادرة فردية لم يستشر فيها أحد، ومن ثم سيكون لها عواقب في العالم العربي، بحيث إنه لن يتم إحلال السلام الدائم إلاَّ إذا تم تسوية القضية الجوهرية، شريطة أن يتمكن كل المسئولين عن الأوضاع في المنطقة مناقشة هذه القضايا فيما بينهم، وفي المقابل: اعتبر رئيس الوزراء الفرنسي رحلة "السادات" خطوة نحو الاعتراف بدولة (إسرائيل)". (كرم، 1978: 257)

لقد أثار ذلك الموقف الفرنسي الغريب الأوساط الصهيونية الفرنسية بشكل خاص ودولة (إسرائيل) بشكل عام، وكذلك الرأي العام الفرنسي، الأمر الذي جعل الرئيس الفرنسي "جيسكار ديستان" في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 1977 يعلن: "أن مبادرة "السادات" تخلق مسؤولية تاريخية يحتم علينا ألا نخيب الآمال التي فجرتها"، كما أعلنت الحكومة الفرنسية في اليوم ذاته عن استعدادها للمساهمة في الجهود السلمية في الشرق الأوسط، وذكرت أن زيارة "السادات" قد وضعت حلاً نهائياً للعداء وانعدام الثقة بين البلدين (مصر وإسرائيل). وقد صدر ذلك الموقف الرسمي بعد اجتماع رسمي لمجلس الوزراء الفرنسي. (كرم، 1978: 259)

تتابعت المواقف الفرنسية في نفس الاتجاه فقد صرح رئيس الوزراء السابق "منديس فرانس" الذي كان موجوداً في تل أبيب أثناء زيارة "السادات" لها قائلاً: "إن بدء حوار إسرائيلي مصري مباشرة، وتعهد كلا الدولتين بعدم شن حروب بعد الآن، هما تطوران من الدرجة الأولى ويجب أن يؤديا إلى السلام الحقيقي". (كرم، 1978: 260)

في 3 كانون الأول (ديسمبر) 1977، وصف الرئيس الفرنسي "ديستان"، زيارة "السادات" بأنها مبادرة شجاعة، وأضاف: "أنه لا يمكن إيجاد حل عادل لأزمة الشرق الأوسط إلاَّ عن طريق احترام ثلاثة عناصر أساسية هي: جلاء (إسرائيل) عن الأراضي المحتلة وقيام وطن فلسطيني، وحدود آمنة معترف بها لجميع دول المنطقة. (الموسوعة الفلسطينية، 1990: 49)

من الواضح أن التحفظ الفرنسي الذي جاء في بداية الزيارة، ذهب أدراج الرياح خاصة أمام المواقف الأوروبية الأخرى والأمريكية التي أيدت الزيارة ودعمتها، وكذلك أمام الانتقادات التي وجهت للقيادة الفرنسية في الداخل من القيادة الصهيونية في داخل فرنسا وإسرائيل، لهذا: وجدنا أن الموقف الفرنسي المتحفظ على الزيارة لم يصمد طويلاً، وعادت فرنسا فوراً لتؤيد تلك الزيارة وتدعمها، وكان ذلك متوقع طبعاً في السياسة الفرنسية تجاه هذه القضية.

ولقد توج الموقف الفرنسي في تلك المرحلة بتأييدها لاتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر و(إسرائيل)، مع ما في تلك الاتفاقية من اختزال للحقوق الفلسطينية، وعزل مصر وإخراجها عن المجموعة العربية، المواجهة لـ(إسرائيل)؛ بل ومضت فرنسا في تلك المباركة إلى حد إشراك قوات لها ضمن قوات حفظ السلام في سيناء (مصطفى، 1986: 111). هذا بالرغم من تحفظ فرنسا قليلاً على تلك الاتفاقية فقد وصف وزير خارجية فرنسا "لوي دي عز ينغو" نتائج قمة "كامب ديفيد" بأنها تعبر عن الرغبة الطيبة تجاه السلام، وأنها تحقق تقدماً على هذا الطريق، إلاَّ أنه أشار إلى أن الوثيقتين تتضمنان العديد من التحفظات، حيث أعرب عن اعتقاده بعدم إمكانية الحكم النهائي إلا من خلال تطبيقهما. (قاسم؛ الربايعة، 1997: 3)

وقد حذر "فرانسواً نسيه" السكرتير العام للرئاسة الفرنسية في عهد الرئيس "ديستان"، قائلاً لـ "بطرس غالي" الذي كان يشغل منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية في حينه، في إحدى زياراته لقصر الإليزيه" قبل أن توقع مصر

اتفاقية السلام مع (إسرائيل)، إذا لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق بشأن الفلسطينيين قبل توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، فكن على ثقة من أنك لن تحصل لهم على شيء فيما بعد من الإسرائيليين" (مصطفى، 1986: 111).

ويبدو أن التحذير الفرنسي كان في محله، فمجرد تطبيق الاتفاقية على الجانب المصري، واستعادة مصر لشبه جزيرة سيناء، طوى ما يتعلق بقضية فلسطين في الاتفاقية وأصبح كأنه لم يكن، وظل الوضع الخاص بقضية فلسطين يراوح مكانه لسنوات عديدة بعد توقيع الاتفاقية.

بالرغم من تلك المواقف الفرنسية التي يشوبها عدم الوضوح والتذبذب المستمر، أعلن الرئيس الفرنسي "ديستان" عن إشادة فرنسا بالجهود المكثفة التي بذلها الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" تجاه السلام، وما لقيه من تفهم من قبل "السادات وبيغن"، كما حرص "ديستان" على التأكيد على تطبيق قرارات مجلس الأمن رقم (242)، و (338)، وذلك بعد أن يتم اتفاق شامل يضم جميع الأطراف المعنية بما فيها ممثلي الشعب الفلسطيني، شريطة الاعتراف بعدالة ذلك الاتفاق لدى كل الدول المعنية والمجتمع الدولي بأسره. (بيان المجلس الأوروبي، 1980)

كما ذكرنا في السابق، بالرغم من تحفظ فرنسا على تلك الاتفاقية أو على الأقل على بعض بنودها ، إلاَّ أنها عادت في النهاية وأيدتها ودعمتها وشاركت في تطبيقها على أرض الواقع، ويبدو أنه لم يكن أمام فرنسا إلاَّ اتخاذ ذلك الموقف في النهاية، لأنها لا تستطيع معارضة اتفاق تؤيده كل أوروبا والولايات المتحدة والحركة الصهيونية، وما كان من تحفظ جاء فقط للمناورة لاتخاذ مواقف تعتقد فرنسا فيها أنها ستحافظ على مكانة مستقلة في العالم عن باقي الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ولتكسب ود باقي الدول العربية التي عارضت تلك الاتفاقية.

فرنسا وبيان البندقية 12 حزيران (يونيو) 1980:

جاء هذا البيان في ختام اجتماعات القمة الأوروبية في 13 حزيران (يونيو) 1980، والذي كان أكثر تفصيلاً من كل البيانات الأوروبية السابقة. وقد لعبت فرنسا دوراً رئيساً في إصدار ذلك البيان الذي أكد على المبادئ الأربعة التالية: (النمس، 1981: 116)

1. الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة.
2. حق تقرير المصير للفلسطينيين.
3. أمن إسرائيل.
4. وضع مدينة القدس الخاص.

واكتفى البيان بإعلان المبادئ العامة التي دأبت أوروبا على تكرارها بخصوص قضية الصراع الإسرائيلي العربي، وتأييدها لتنفيذ القرارين رقم (242)، و(338)، فضلاً عن عدم اعترافه بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني؛ بل طالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن يكون هناك دوراً للمنظمة في المفاوضات. (أحمد، 1982: 207)

بالرغم من مشاركة فرنسا الفاعلة في صدور ذلك البيان، إلاَّ أن الأهم من ذلك هو التطور الذي لحق بالتصور الأوروبي ذاته للقضية الفلسطينية بشكل عام، وبالتصور الفرنسي بشكل خاص، خاصة منذ وصول الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى الحكم بزعامة "فرانسوا متيران" المعروف بصداقته لـ(إسرائيل)، فمنذ ذلك الوقت: بدا وأن أوروبا الغربية تركت باب الحديث عن أزمة الشرق الأوسط "لميتران"، ومنذ ذلك الوقت: بدت مواقف فرنسا وكأنها التعبير الرئيسي عن آخر موقف للسوق الأوروبية من الأزمة. وقد حظيت فرنسا في تلك المرحلة بدور قيادة التحرك الأوروبي بفضل عدة اعتبارات فقد لقي وصول "ميتران" إلى الحكم ارتياحاً في (إسرائيل)، ثم في الولايات المتحدة نفسها، ثم أن الدبلوماسية الفرنسية نشطت في الساحة العربية إلى حد

بارز منذ وصول "متيران" إلى الحكم، إلى جانب الاشتراك في القوة المتعددة الجنسيات في سيناء، الأمر الذي ساعد على تطبيق الاتفاق المصري الإسرائيلي في سيناء، وهذا يحقق هدفاً رئيساً للدبلوماسيين الفرنسيين بصدد الأزمة في الشرق الأوسط، مؤداه فتح الطريق أمام تحرك سياسي لمعالجة القضية في الشرق الأوسط على نطاق عربي إسرائيلي. (أحمد، 1982: 207)

إلاَّ أن فرنسا في تلك المرحلة بدأت تعود إلى سياستها المتضاربة تجاه القضية، خاصة فيما يتعلق بمنظمة التحرير والدولة الفلسطينية، ففي ختام زيارة قام بها وزير العلاقات الخارجية الفرنسية لمصر "كلود شيسون" في 3 كانون الثاني (يناير) 1981، صرح: "إن فرنسا وأوروبا تريدان سلاماً شاملاً في الشرق الأوسط يعطي للفلسطينيين دولة، ويضمن حق (إسرائيل) في الوجود، وأضاف: إن فرنسا لن تعترف بمنظمة التحرير لأنها ليست دولة، وفرنسا تعترف بالدول فقط، ولكننا قلنا إن منظمة التحرير تمثل المحاربين الفلسطينيين؛ وبالتالي: يجب أن تشارك في عملية السلام" (أحمد، 1982: 207). كما هو ملاحظ: ففرنسا هنا تعتبر منظمة التحرير ليست الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني؛ بل هي ممثل فقط للمقاتلين.

بالرغم من ذلك الموقف، عاد "شيسون" وتراجع عن هذا الموقف الواضح فقد اضطر خلال جولة قام بها إلى دولة الإمارات العربية والعراق أن يقول: "إنني لا أعرف أحداً من الفلسطينيين غير منظمة التحرير الفلسطينية القوة المقاتلة للشعب الفلسطيني، وهي قادرة على تمثيل الشعب". (أحمد، 1982: 207)

نلاحظ الاستمرار في التناقضات والتضارب في المواقف الفرنسية تجاه قضية الصراع الإسرائيلي العربي، وهو أمر يبدو أن السياسة الفرنسية اعتادت عليه منذ وقوع تلك الأزمة، وهذا التضارب والتناقض في السياسة الفرنسية يعود إلى أن فرنسا تريد أن يكون لها موقف خاص بها تجاه هذه القضية يبعدها عن الموقف الأوروبي الأمريكي، ولكن في اعتقادنا حتى تلك المرحلة فشلت فرنسا في تلك المهمة وفي ذلك التوجه.

عادت فرنسا إلى تناقضاتها السابقة، خاصة فيما يتعلق ببيان البندقية الذي حدد ودعا إلى ضرورة تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومشاركة منظمة التحرير في مفاوضات السلام، ولكن سرعان ما بدد الرئيس "متيران" ذلك التوافق وحدد موقفاً جديداً يمثل تراجعاً عن روح البيان، حيث طالب المنظمة بتغيير المادة الأولى من ميثاقها، بما يعني الاعتراف المسبق للمنظمة بـ(إسرائيل) كخطوة أساسية لاشتراكها في المفاوضات. وقد أعلن "ميتران" ذلك قبل أن يتوجه إلى (إسرائيل) في حديث مع صحيفة "هآرتس الإسرائيلية"، ثم أعلنه بشكل واضح أمام الكنيست الإسرائيلي قائلاً: "كيف يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتكلم باسم المقاتلين أن تجلس أمام مائدة المفاوضات، وهي تنكر على (إسرائيل) شيئاً أساسياً، هو حقها في الوجود وحفاظها على الأمن؟ إن الحوار يتطلب الاعتراف المسبق بحق الطرف الآخر بالوجود" (خضر، د.ت: 450). وكان "متيران" يأخذ على بيان البندقية تحفظه على "منهاج الاتفاق الشامل"، ويشجع الخطوات الثنائية على غرار اتفاقية "كامب ديفيد"، كما يرى أن التقدم خطوة خطوة أفضل من الجمود خاصة إذا كانت متطلبات الاتفاق الشامل، أي اشتراك كل الحكومات العربية ومنظمة التحرير و(إسرائيل) في مفاوضات غير ممكنة حالياً. (أحمد، 1982: 207)

تركت المواقف السياسية للرئيس "ميتران" حالة من الإحباط في الكثير من الأوساط العربية، وحاول بعض المحللين الفرنسيين المؤيدين لمواقف "ميتران" أن يمرروا مثل تلك المواقف بقولهم: إن دور فرنسا في أزمة الشرق الأوسط يقتصر فقط على الجانب السياسي والأدبي، وعليها أن تقنع الإسرائيليين بضرورة التفاوض مع منظمة التحرير، بأن يكون لها خط سياسي واضح يفترض قبول (إسرائيل)، وانطلاقاً من ذلك الاعتراف المتبادل يمكن أن تسير الأمور في إطارها الصحيح بين الأطراف المتصارعة. (عبد الجواد، 1982: 155)

فرنسا والغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982:

لم يكن الاهتمام الفرنسي بلبنان أمراً جديداً على السياسة الفرنسية في المنطقة العربية بصفة عامة، ولبنان بصفة خاصة، فلبنان تعتبر من مناطق النفوذ للسياسة الفرنسية في المنطقة العربية، وهذا الأمر تاريخياً وليس جديداً؛ فكل الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية في لبنان تهم فرنسا بالدرجة الأولى، نظراً للكثير من الاعتبارات السياسية والدينية. لهذا ومنذ اليوم الأول لوقوع الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف عام 1982، كان لفرنسا دوراً بارزاً في الوساطة بين جميع الأطراف المعنية لإيجاد حل مناسب للأزمة، ذلك الدور جاء لتحقيق هدفين رئيسيين؛ الأول: العمل على حماية المصالح الفرنسية في المنطقة، والثاني: الاستجابة للتوقعات العربية بدور فرنسي نشط يوازن الدور الأمريكي المنحاز لـ(إسرائيل).

إلاَّ أن ذلك الدور لم يرق للتطلعات اللبنانية ولا العربية ولم تأتِ الإدانة الفرنسية لذلك الغزو سريعة وحاسمة، حيث اكتفى الرئيس الفرنسي "متيران" بعقد مؤتمر صحفي في 6 حزيران (يونيو) 1982 على هامش اجتماع قمة فرنسا ورؤساء الدول والحكومات وممثلي الجماعات الأوروبية ولم يتضمن أية إدانة لـ(إسرائيل)، واكتفى بتأييد القرارات التي اتخذها مجلس الأمن رقم (508، 509)، والقرار رقم (508) الذي صدر عن مجلس الأمن بعد يومين من وقوع الغزو، وطالب باحترام وحدة وسيادة أراضي لبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً، كما طالب (إسرائيل) بسحب كل قواتها العسكرية فوراً بدون شروط إلى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً، كما دعا إلى إيقاف كل النشاطات العسكرية عبر الحدود اللبنانية الفلسطينية وفي داخل لبنان. (مصطفى، 1986: 18)

لم يتقدم الرئيس "متيران" بأي مبادرة رسمية حتى 14 حزيران (يونيو) 1982؛ بل أكد أنه ليس لدى فرنسا أية نوايا تدخلية في لبنان، رغم استعداده لدراسة ما قد تطلبه منه حكومة لبنان، وأن اهتمام فرنسا بلبنان لا يعني أن تقوم فرنسا بدورها عن

طريق إنقاذ لبنان بجيوشها، لأن هذا ليس من طبيعة الدور الفرنسي، وأكد على اهتمام فرنسا بالوسائل الدبلوماسية من خلال الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص. (مصطفى، 1986: 19-20)

وفي 14 حزيران (يونيو) 1982، صدر بيان عن الجمهورية الفرنسية، طالب رسمياً (إسرائيل) بإنهاء الغارات والمعارك بلا تأخير، وأبدى البيان استعداد فرنسا لتلبية أي نداء من الحكومة الشرعية، للمساندة ولضمان أية عملية تساعد في إعادة وحدة وسلامة واستقلال لبنان، كما صرح "متيران" في نفس اليوم للإذاعة الفرنسية بأنه: سيفعل كل ما يمكنه لتسهيل الاعتراف المتبادل بين الإسرائيليين في نطاق دولتهم المعترف بها والتي يجب أن يكون لها حدود آمنة ومعترف بها، وبين ممثلي الشعب الفلسطيني الذي له الحق في وطن، وفي بناء هياكل دولته من اختياره، وأكد على أنه بدون هذين الاعترافين لن تتمكن شعوب تلك المنطقة من السيطرة على العداوات القائمة. (البرغوثي، 1999م: 107)

توالت المبادرات الفرنسية مع استمرار الغزو الإسرائيلي على لبنان، ففي 24 حزيران (يونيو) 1982، دعت فرنسا داخل مجلس الأمن إلى انسحاب (إسرائيل) إلى مسافة عشرة كيلو مترات من العاصمة بيروت، كخطوة أولى نحو انسحاب كامل من لبنان، وكذلك انسحاب متزامن للقوات الفلسطينية إلى مواقع يتم تحديدها، إلاَّ أن الولايات المتحدة أسقطت المشروع باستخدام حق النقض (الفيتو) مبررة أنه لم يتضمن إزالة الوجود المسلح الفلسطيني من لبنان (ربيع، 1988: 54)، الأمر الذي أدى إلى إعطاء (إسرائيل) الضوء الأخضر لاجتياح بيروت واحتلالها.

بالرغم من ذلك الفشل الفرنسي داخل أروقة الأمم المتحدة تقدمت بمبادرة مشتركة مع مصر إلى مجلس الأمن في 2 تموز (يوليو) 1982، تدعو إلى تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، واعتبار منظمة التحرير طرفاً في المفاوضات، بالإضافة إلى الدعوة إلى الاعتراف المتبادل والمتزامن بين الطرفين المعنيين:

(إسرائيل) ومنظمة التحرير، إضافة إلى ذلك: اقتراح لفك الاشتباك بين القوات الفلسطينية والإسرائيلية في بيروت الغربية. (مصطفى، 1982: 139)

في الحقيقة: إن كل المحاولات الفرنسية لإنقاذ لبنان من الغزو الإسرائيلي عام 1982 باءت بالفشل، وذلك بسبب أن تلك المواقف والمحاولات لم تكن بالجدية المطلوبة؛ بل كانت مجرد محاولات للاستهلاك السياسي في المنطقة، هذا من جانب، ومن جانب آخر اصطدمت تلك المحاولات مع التعنت الإسرائيلي الذي رفض كل محاولات إيجاد حل للأزمة بالطرق السلمية، وأصر على إنهاء الوجود الفلسطيني في لبنان نهائياً، وذلك بغطاء أمريكي واضح، وعدم مبالاة من المجتمع الأوروبي. فقد تميزت المواقف الفرنسية تجاه الأزمة، بالميوعة التي اعتادت عليها المواقف الفرنسية السابقة تجاه قضية الصراع الإسرائيلي العربي.

وفي النهاية: خضعت فرنسا للتطلعات الإسرائيلية والأمريكية تجاه أزمة غزو لبنان ورضخت للأمر الواقع، ووافقت على المشاركة في قوات الفصل داخل بيروت وذلك لتطبيق اتفاق الانسحاب الفلسطيني من لبنان، وأخذت طلائع الجيش الفرنسي المشتركة في القوة متعددة الجنسيات في 21 آب (أغسطس) 1982 في مطار بيروت الدولي، حيث حلت محل القوات الإسرائيلية (أبو الطيب، 1987: 536) التي بدأت بالانسحاب من بيروت، مما مثل فشل جديد في السياسة الفرنسية تجاه قضايا الصراع الإسرائيلي العربي.

موقف فرنسا من انتفاضة عام 1987 واعترافها بمنظمة التحرير:

على إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في 8 كانون الأول (ديسمبر) 1987، أكدت أوروبا وعلى رأسها فرنسا في اليوم التالي على ضرورة التفاوض لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي العربي، وأعلنت في حزيران (يونيو) 1988، أن الوضع الراهن في الأراضي المحتلة لم يعد محتملاً. وعلى إثره تمت دعوة رئيس اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير آنذاك ياسر عرفات في أيلول (سبتمبر) 1988، لإجراء مباحثات وإلقاء خطاب أمام البرلمان الأوروبي في مدينة ستراسبورغ الفرنسية. (نوفل، 2003: 45)

وبقيت منظمة التحرير غير معترف بها من قبل فرنسا كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني، حتى تاريخ إعلان ياسر عرفات في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988 أمام المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر المجتمع في الجزائر، الموافقة على قرار تقسيم فلسطين رقم (181) الصادر عام 1947، والموافقة على قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك القرار (242)، كما تضمن إعلان إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس. (خضر، 2003: 459-465)

فقد اندلعت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، واستمرت سنوات قارع فيها الفلسطينيون الاحتلال بكل ما يحملونه من حجارة، إلى أن أصبحت رمزاً للنضال الشعبي الفلسطيني من خلال الدعم المعنوي الذي حصلت عليه من جميع أنحاء العالم، لتخبر وبقوة بوجود شعب يريد أن يعيش بكرامة. وقد تناولت وسائل الإعلام الغربية والدولية التي كانت سباقة في نقل ما يدور على الأرض عن نظيرتها في الدول العربية، وتميز عام 1987 بإعادة انطلاق الحوار الأوربي العربي خاصة مع انضمام أعضاء جدد إلى الجماعة الأوروبية، كما أدت أحداث الانتفاضة الشعبية داخل الأراضي المحتلة إلى إعادة بلورة السياسة الأوروبية من الصراع الإسرائيلي العربي، إلاَّ أن ظروف الحرب الباردة كان لها تأثير إيجابي على تفعيل السياسة الفرنسية المتوسطية خصوصاً، والسياسة الأوروبية عموماً. فقد اقترح الرئيس "ميتران" على الجماعة الأوروبية تفعيل الحوار الأوروبي والذي أدى إلى تشكيل مجموعات عمل متعددة، من أجل تفعيل التعاون الاقتصادي والتقني والاجتماعي، وكانت للدعوة الفرنسية إعطاء بريق ساطع للسياسة الفرنسية لتثبيت دعواتها في منطقة الشرق الأوسط، وتفعيل دور فرنسا في الجماعة الأوروبية. (مولاهم، 2010: 114-115).

وكانت فرنسا قد صوتت لصالح قرارات الجمعية العامة في دورتها (42) على القرار رقم (95) الصادر في 7 كانون الأول (ديسمبر) 1987، والذي أكد فيه حق تقرير المصير للشعوب ومن ضمنها الشعب الفلسطيني، والإسراع في منح استقلال البلدان والشعوب المستعمرة، وأهمية ضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال. (الجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، 1987: 270)

ولم يكن هذا القرار الوحيد، إذ تلاه القرار رقم (166) لنفس الدورة، والذي حث على تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني والذي أشار أيضاً إلى تنفيذ برنامج المساعدات بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير (الجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، 1987: 176–177)، وأيضاً القرار رقم (209) الذي تناول الحالة في الشرق الأوسط وخاصة قضية فلسطين، وضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة يدعو إليه أمينها العام، وتشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، مع جميع أطراف الصراع الإسرائيلي العربي بما فيه منظمة التحرير –الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني –وعلى قدم المساواة، هو السبيل المناسب لتسوية الصراع تسوية سلمية شاملة عادلة، تكفل استعادة الأراضي العربية المحتلة للشعب العربي الفلسطيني. (الجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، 1987: 74–75).

وفي 13 أيلول (سبتمبر) 1988، تمت دعوة رئيس منظمة التحرير إلى حضور اجتماع المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي، والذي تكلم فيها مخاطباً الحضور عن معاناة الشعب الفلسطيني من بطش المحتل وتنكيله بأبناء الشعب الفلسطيني، وأن من حق الشعب الفلسطيني أن يرفض هذا المحتل الذي لم ينصاع لقرارات الأمم المتحدة، وأن دولة إسرائيل الوحيدة التي تم قبولها عضواً في الأمم المتحدة، بشرط تنفيذ القرارات المنبثقة عنها ولا سيما قرار التقسيم رقم (181) الصادر

في عام 1947، ويعد هذا القرار شهادة ميلاد دولة (إسرائيل). (خطاب ياسر عرفات أمام المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي، 1988/9/13)

التعقيب:

اتضح مما سبق: أن العلاقات الفرنسية الإسرائيلية قد تغيرت عقب العدوان الإسرائيلي على الأراضي المحتلة عام 1967، واحتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية والقسم الشرقي من مدينة القدس وسيناء والجولان السوري، إلاَّ أنها في عهد الرئيس "بومبيدو" تحولت إلى الدعم شبه الكلي لـ(إسرائيل)، حيث تخلت عن السياسة الديغولية في موقفها من الصراع الإسرائيلي العربي، وفي المرحلة التي تلتها خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، حدث تحولاً آخراً في السياسة الفرنسية تجاه (إسرائيل)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التذبذب والاستنكاف في هذه العلاقة.

المبحث الثالث

العلاقات الثنائية بين عامي 1988-1994

مقدمة:

رأت (إسرائيل) أن إصرار أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص على المشاركة بشكل أكبر في الصراع الإسرائيلي العربي غير مواتي لمصالحها، ورأت أيضاً أن فرنسا مؤيدة للفلسطينيين، وهو ما يهدد بفرض تسوية غير مرغوب فيها، ونتيجة لذلك: اتخذت (إسرائيل) خطوات لتقليل النفوذ الفرنسي في التسوية السلمية، لذا: فإن الفرنسيين الذين كانوا مهتمين للعب دور أكبر في المنطقة استاؤوا من مقاومة (إسرائيل) لمشاركتهم في عملية السلام، وكانت نتيجة هذا هو الدور الصغير لفرنسا في مؤتمر مدريد في عام 1991، ومن خلال المبحث الحالي سيتم تناول موقف فرنسا من حرب الخليج الثانية واستهداف العراق لتل أبيب عام 1990، وموقفها من مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وصولًا إلى موقفها من عملية السلام واتفاقية أوسلو عام 1993.

موقف فرنسا من حرب الخليج الثانية واستهداف العراق لتل أبيب في عام 1990:

في عام 1990 وبعد اجتياح القوات العراقية للكويت اتخذ عرفات موقفاً فسر بأنه مؤيد لخطوة الرئيس العراقي –آنذاك –صدام حسين، مما انعكس سلباً على القضية الفلسطينية، وتوقف دعم دول الخليج للقضية الفلسطينية. (فلسطين بالعربية، شخصيات ياسر عرفات (أبو عمار)، 1924–2004)

وقد عارض المجتمع الدولي التحرك العراقي لاجتياح الكويت واحتلالها، كما استنفرت الولايات المتحدة لتكوين حلف عربي ودولي لضرب العراق وتحرير الكويت، لكن فرنسا والرئيس الفرنسي "ميتران" الذي تربط بلاده والعراق علاقات إيجابية قوية

كان له رأي مغاير، فبداية الاهتمام الفرنسي بأزمة العراق مع الكويت والتي سبقت الغزو الأمريكي للعراق، حيث عملت باريس باتجاه تحويل مجرى الأحداث، وإعطاء فرصة للحل السلمي، وتحييد الصدام العسكري، وإرجاع العراق إلى الخطيرة الدولية، وفي هذا المضمار ظل الرئيس "ميتران" يشجع أي مبادرة فردية أو أوروبية، تطرح من أجل استمرار الحوار مع الرئيس العراقي "صدام حسين"، وأكد وزير الدفاع الفرنسي "جون بيار شوفتمان": أنه يتعين محاولة ترجيح كفة فرص السلام، والعمل على الحل السلمي لأن التجربة أثبتت أن جميع الحروب في العالم الثالث فشلت، كما كان حال فرنسا في الجزائر، والولايات المتحدة في فيتنام، وفي هذا الاتجاه استمرت فرنسا في الدفاع عن قرارات مجلس الأمن التي تحبذ الخيار السلمي؛ بل وأكدت أن أي دولة (يقصد الولايات المتحدة) تحاول استخدام مجلس الأمن لتحقيق أهداف أخرى؛ كتغيير النظام، أو إضعاف العراق عسكرياً، أو اقتصادياً، فإن عليها أن لا تنتظر مساعدة ودعماً من فرنسا، ووصلت مرونة الموقف الفرنسي إلى إصدار إعلان الرئيس "ميتران" مبادرة دبلوماسية، تلك التي عرفت باسم "الفرصة الأخيرة للسلام" وقد مثلت حلًا وسطًا لمشكلات المنطقة باشتمالها على أزمة الخليج والصراع الإسرائيلي العربي، وتضمن النقاط الآتية: (زغوني، 2008: 126-127)

1. اشتراط الانسحاب العراقي من الكويت، وقبوله لقرارات مجلس الأمن.
2. إعطاء ضمان للعراق بعدم الاعتداء عليه إذا انسحب من الكويت، وهي ضمانة لم تقدمها واشنطن؛ فالتفسير الفرنسي لقرار الانسحاب رقم (678) جاء مختلفاً عن نظيره الأمريكي، الذي اشترط انسحاب العراق قبل 15 كانون الثاني (يناير) 1991، وهو شرط مستحيل تحقيقه في المهلة المعطاة.
3. تنظيم لقاء بين رئاسة الجماعة الأوروبية ووزير خارجية العراق.
4. تنظيم مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط، ولا سيما القضية الفلسطينية فور الانسحاب.

وعلى ذلك: ومنذ بدايات الاستعدادات الأمريكية البريطانية للحرب على العراق، أعلنت فرنسا بأنها تعارض الخيار العسكري ضد العراق إلاَّ بعد استنفاد الوسائل الدبلوماسية كافة، والتلويح باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع أمريكي يبيح لها استخدام القوة العسكرية. (أحمد، علي، 2008: 65)

وقد كانت الحرب على العراق بداية مرحلة جديدة قادتها الولايات المتحدة لتضع ملامح جديدة في منطقة الشرق الأوسط، وتنفرد –كما أسلفنا –في قرار السلم والحرب، وبعد هزيمة العراق وتحرير الكويت في حرب دامية طالت العراق، ودمرت بنيته الاقتصادية وبنيته التحتية وقوته العسكرية وفرضت حصاراً عليه، كان يجب أن تتصرف الولايات المتحدة بوضع رؤيتها الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط، وتزيد من نفوذها ووجودها في المنطقة العربية. وقد سعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لعقد مؤتمر السلام الذي كثيراً ما نؤدي له من دول العالم وعلى الخصوص من فرنسا ومن المجموعة الأوروبية ومن الأمم المتحدة ومن الفلسطينيين ومن العرب، لكن غالباً ما قوبل هذا النداء بصم الآذان من (إسرائيل) والولايات المتحدة، واستفردت بكل ما يخص (إسرائيل) ومصالحها وخاصة في قرار السلام، وهذا ما فعلته بعد حرب عام 1973، وما تلاها من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل).

موقف فرنسا من مؤتمر مدريد للسلام عام 1991:

مع انتهاء حرب الخليج الثانية في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، أعلنت الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية عن بدء مشروع كبير يرمي إلى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، والبحث عن طرق لحل القضية الفلسطينية، وذلك من خلال مفاوضات ثنائية وجماعية تمهد لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، فكانت فكرة عقد مؤتمر جامع للسلام يعقد في إحدى العواصم الأوروبية، ونتيجة لذلك كان مؤتمر مدريد في عام 1991. (الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية، 2012: 13).

فقد بدأ التحرك الأمريكي الروسي على مستوى وزراء الخارجية للتحضير لمؤتمر السلام في منطقة الشرق الأوسط، وحيث باتت الظروف مواتية ملائمة لإيجاد تسوية متعددة الأطراف للصراع الإسرائيلي العربي من وجهة نظر الساعين لعقد المؤتمر، خاصة بعد الحرب على العراق مطلع عام 1991 والتي فرضت ضغوطاً من أجل ذلك، وبالتالي: كان يجب على الولايات المتحدة أن تجد طرفاً ثانياً معها؛ لإقناع أطراف الصراع للقبول بالدخول في مفاوضات من أجل التسوية، وسوف يتم لاحقاً ذكر الهدف من اختيار الاتحاد السوفيتي عن غيره، ولماذا استبعدت أوروبا ككل.

وقد كانت فكرة انعقاد المؤتمر فكرة أمريكية بمبادرة من الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب"، وتم الإعلان عنها في 6 آذار (مارس) 1991، أي بعد الحرب على العراق مباشرة، والهدف منها الإعلان عن مبادرة صنع السلام في المنطقة، وحدد فيها أمام الكونغرس الأمريكي رؤية إدارته لأسس السلام في الشرق الأوسط على النحو التالي:

1. الأرض مقابل السلام.
2. تطبيق قراري مجلس الأمن رقم (242)، ورقم (338) من خلال المفاوضات.
3. ضمان الأمن والسلام لدولة (إسرائيل).

إن ظروف الدول العربية والدولية بعد حرب العراق عام 1991، كانت في مجملها ظروفًا صعبة وخاصة الدول العربية التي لها صراع مع (إسرائيل)، وكانت في مواقف ضعيفة دولياً وخاصة الفلسطينيين ومنظمة التحرير، فتلك الظروف هيأت الجو المناسب للإعلان عن عقد مؤتمر للسلام (نوفل، 1996: 39–40). واتفق وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر"، ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي "ألكسندر بيسمير كينج" في الخروج بجولات مشتركة إلى الشرق الأوسط في حزيران (يونيو) 1991؛

في محاولة لإقناع أطراف الصراع بالدخول في مفاوضات من أجل التسوية. وفي آب (أغسطس) 1991، أصدر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تصريحاً مشتركاً بشأن الشرق الأوسط مثل نهاية الانفراج الأمريكي بدور الوساطة، وفي تشرين الأول (أكتوبر)، عمد وزير الخارجية السوفيتي الجديد "يوريس يانكين" بالتنسيق مع نظيره الأمريكي "بيكر" إلى القيام بجولات أخرى في المنطقة، من أجل عقد مؤتمر مدريد للسلام. (محمد، 2011: 7)

وقد قدم "بيكر" ضمانات أمريكية للدول العربية من أجل الموافقة على الذهاب إلى مفاوضات مع (إسرائيل)، كما قدم ضمانات لـ(إسرائيل)، ولكن كانت فاتورة موافقة الأخيرة من أجل الذهاب إلى المفاوضات أكبر بكثير، وفعلاً قبضت (إسرائيل) الثمن مثل: تركيز رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني "إسحاق شامير" على مسألة اليهود السوفييت، وهذا سبب إشراك الاتحاد السوفيتي كطرف راعٍ، هذا بالإضافة إلى ضعف الاتحاد السوفيتي الذي كان قد أوشك على نهايته، مما يبشر بانهيار هذه القوة لصالح تفرد الولايات المتحدة بالنظام العالمي، وعلى دور الولايات المتحدة في نقل اليهود السوفييت واستيعابهم، وتوفير مستلزمات حياتهم في (إسرائيل) وتأمينها. وفي المقابل: أشهر "بيكر" سيف المساعدات الاقتصادية، وعرض بسخاء إغراءات اقتصادية كبيرة ووعود أمريكية بأنه لا تلزم الإدارة الأمريكية (إسرائيل) بشيء لا تقبل به ولا ترضى عنه، وبذلك: لم يبق "شامير" منفذ للهروب من المشاركة في عملية السلام، كما وطالبت (إسرائيل) أيضاً على لسان "شامير" بتقليص دور أوروبا في العملية السلمية لأبعد الحدود الممكنة، وأيضاً استبعاد دور الأمم المتحدة كلياً، وحصل على وعود أمريكية بالعمل على دفع بعض الدول الأساسية إلى إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع (إسرائيل)، مثل: إسبانيا، والهند، وغيرهما، ولبيت له معظم مطالبه، وتتالت في حينه الاعترافات بـ(إسرائيل) من قبل الدول التي لم تكن تعترف بها. (نوفل، 1996: 39-45)

وقد قامت فرنسا بدعم مؤتمر مدريد، حيث أكدت هي والجماعة والأوروبية التزامها بمبدأ الأرض مقابل السلام، ولا زالت على موقفها، كما أبدت مبادرة الرئيس "بوش الأب" التي قامت عليها فكرة مؤتمر مدريد وفق القرارات الدولية، مثل: القرار رقم (242)، والقرار رقم (338). وقد أيدت فرنسا نهج المفاوضات المباشرة وفقاً لهذه القرارات، وفي مسار مزدوج بين الفلسطينيين والإسرائيليين من جهة والعرب و(إسرائيل) من جهة أخرى، من أجل الوصول إلى تسوية شاملة في منطقة الشرق الأوسط. (صافي، 2015م، موقف فرنسا من حل الدولتين، موقع إلكتروني)

وطالبت فرنسا مراراً وقدمت مبادرات تنسجم وفق رؤية الرئيس "بوش الأب" منذ زمن بعيد، ومن سنوات طويلة مضت قبل فكرة مؤتمر مدريد لا تختلف عن رؤية الرئيس "بوش الأب" ولم ترد فرنسا حينذاك التفرد برعاية العملية السلمية الشاملة، وإنما طالبت أن تكون برعاية الأمم المتحدة والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وهذه الفرص والمبادرات والتي كانت مواتية بعد حرب عام 1973، وما تبعها من اتفاق كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل) وبرعاية أمريكية متفردة، والتي أعلنت فرنسا صراحة أن الحلول الشاملة تؤدي إلى سلام في المنطقة، إنما الحلول الجزئية لا تجلب الاستقرار والسلام في المنطقة، وستبقى المنطقة مرشحة لأي تصعيد في المستقبل.

ورحبت الجماعة الأوروبية بمبادرة الرئيس "بوش الأب" وأيدتها ودعمت التحرك الذي يقوم فيه وزير الخارجية الأمريكي "بيكر" على أكثر من صعيد، انطلاقاً من قناعتها بأن استقرار أوضاع الشرق الأوسط ومعالجة أزماته وقضاياه المستعصية، يوفر له مناخاً سياسياً ملائماً لتطوير علاقاتها، وتوسيع شبكة مصالحها الاقتصادية والتجارية مع كل دول المنطقة دون التعرض لابتزاز هذا الطرف أو ذاك، وفي إطار تأمين مصالح المجموعة الأوروبية حاولت الحصول على موقع فاعل في مؤتمر السلام، وبذلت جهودها مع الإدارة الأمريكية ومع كل دول المنطقة، لتؤمن لنفسها دوراً رئيساً في العملية السلمية، وأبدت استعداداً عالياً لتوظيف إمكاناتها وطاقاتها

الاقتصادية، وشبكة علاقاتها مع أطراف الصراع، وتغطية جانب من المستلزمات المادية التي ستترتب على عقد المؤتمر، ومع ذلك: لم تدخر فرنسا والمجموعة الأوروبية جهداً لتقريب وجهات النظر، وعملت على إقناع الأطراف العربية، وتذليل العقبات لقبولهم المشاركة في مؤتمر مدريد. وقد اعتمد الوزير "بيكر" على المجموعة الأوروبية في ذلك، وبالفعل قام الأوروبيون بإقناع سوريا ولبنان والأردن بالمشاركة في عملية السلام، وفقاً للأسس والقواعد التي كان يطرحها "بيكر". وقد مارست المجموعة الأوروبية ضغوطاً متفاوتة على قيادة منظمة التحرير للقبول في المشاركة بوفد من الداخل (من داخل الأراضي المحتلة عام 1967)، وقدمت لها وعوداً بأن تحافظ على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع (إسرائيل) في صالح نجاح مبادرة "بوش– بيكر"، ودعمت التحركات والنشاطات التمهيدية التي قام بها "بيكر" على المحور الإسرائيلي، ولوحت للقيادة الإسرائيلية بأن عدم مشاركتها في عملية السلام سوف يترك بصمات وآثاراً سيئة على العلاقات الإسرائيلية الأوروبية، وفي حينه وضعت أوروبا –التي لم ترغب (إسرائيل) بدور لها في عملية السلام –كل خبراتها في شؤون المنطقة تحت تصرف الوزير "بيكر" الذي حرص على التشاور معها على امتداد العملية التحضيرية التي استمرت ما يقارب السبعة أشهر من شهر آذار (مارس) إلى شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1991. (نوفل، 1996: 42–43)

ورغم الجهود التي قامت بها أوروبا مع جميع الأطراف وخاصة العربية والفلسطينية في الضغط عليها، من أجل قبول المشاركة في مؤتمر للسلام يجمع الكل العربي مع الطرف الإسرائيلي من أجل الوصول لتسوية شاملة، إن أوروبا المؤمنة بالسلام في العالم وبمنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص لا يؤثر على مكانتها أن تتسلم الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية كمدعوين عاديين إلى قاعة افتتاح المؤتمر. وقد عدت انعقاد المؤتمر في عاصمة أوروبية، بمثابة تحول مهم في الدور

الذي يطمح الأوروبيون أن يلعبوه في عملية السلام في الشرق الأوسط. (الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية، 2012: 13)

وبعد افتتاحية المؤتمر في تشرين الأول (أكتوبر) 1991 في العاصمة الإسبانية مدريد، وبحضور دولي واسع والراعي الأمريكي والسوفيتي للمؤتمر، انبثق عنه نوعان من المفاوضات:

- المفاوضات الثنائية التي تهدف إلى حل الصراع التاريخي حول الأرض والحدود والقدس والاستيطان بالنسبة للفلسطينيين، كما هدفت إلى حل النزاعات الحدودية، ومشكلة بعض الأراضي المحتلة بين (إسرائيل) وكل من الأردن وسوريا ولبنان وقد سارت هذه المفاوضات في مسارات منفصلة بين (إسرائيل) وكل دولة على حدة.
- المفاوضات متعددة الأطراف التي هدفت إلى المساهمة في بناء الشرق الأوسط الجديد، وتدعيم الثقة بين الأطراف المعنية من خلال الحوار على جملة من القضايا الأساسية التي تهم إقليم الشرق الأوسط كله مثل: مسألة المياه ومسألة اللاجئين ومسألة البيئة ومسألة الأمن ... الخ، وهي المفاوضات التي بدأت في موسكو في كانون الثاني (يناير) 1992.

وهكذا: تم تشكيل خمس مجموعات عمل للمفاوضات متعددة الأطراف؛ الأولى: لجنة الحد من التسلح، والثانية: لجنة المياه وترأسها الولايات المتحدة والنرويج، أما اللجان الثلاث الأخرى فتتعلق باللاجئين وترأسها كندا، والبيئة وترأسها اليابان، والتنمية ويرأسها الاتحاد السوفيتي، ثم ترأسها المجموعة الأوروبية. (زعرب، 2011: 165)

ولم يكن الإسرائيليون جديين في المفاوضات، حيث لجأ رئيس الوزراء الإسرائيلي "شامير" الذهاب إلى انتخابات الكنيست الثالثة عشرة، وكان واثقاً من كسبها، وكان يخطط لاستخدام كل نتاج الانتخابات وفوزه في مواجهة الضغوط الأمريكية، وتعطيل عملية السلام التي انطلقت من مدريد، وكانت نواياه مكشوفة أمام جميع الأطراف الراعية والمشاركة في عملية السلام، حين قال: "لو فاز الليكود في الانتخابات سيتم

توطين نصف مليون يهودي إضافي في المناطق، ولاستمرت المفاوضات عشر سنوات، هذا ما كنت أفكر به وأنوي فعله". (نوفل، 1996: 163)

موقف فرنسا من عملية السلام واتفاقية أوسلو عام 1993:

في 13 أيلول (سبتمبر) 1993، تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن برعاية أمريكية، ووقعه عن الجانب الفلسطيني أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح "محمود عباس"، ووقعه عن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية "شمعون بيريز"، كما وقعه وزيرا خارجية الولايات المتحدة وروسيا كشاهدين، وقضى هذا الاتفاق بإقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة خمس سنوات، واشتُرِط أن تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (242)، (338). (الزيتونة، 2012: 14)

وحول الموقف الأوروبي فقد تراجعت أوروبا إلى المقعد الخلفي في المحادثات بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير ولم تسهم إلاَّ في المباحثات المتعددة الأطراف من خلال لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل، والتي عقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية. (الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية، 2012: 14)

فقد بدأت إرهاصات بلورة المفاوضات السرية بين الفلسطينيين (منظمة التحرير) من جانب والإسرائيليين من جانب آخر إلى عام 1990، عندما عقد اجتماع سري في فيلا رجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي بباريس بين "أرئيل شارون" و"بسام أبي شريف" و"مروان كنفاني" من قيادة حركة فتح، كان على جدول أعماله إقامة حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة. (زايد، 2011: 215)

ثم دخلت النرويج على خط المفاوضات عبر "تيرجي رود لارسن"، وهو رئيس معهد نرويجي يبحث في ظروف الفلسطينيين وأوضاعهم في الأراضي المحتلة. وقد تعرف إلى "يوسي بيلين" كأكاديمي، وهو أحد المقربين من "بيريز"، وعرض عليه في نيسان (أبريل) 1992، عقد مباحثات سرية مع منظمة التحرير. وقد أصبح "بيلين" بعد الانتخابات الإسرائيلية نائباً لوزير الخارجية "بيريز"، وقام أحد الدبلوماسيين النرويجيين في أيلول (سبتمبر) 1992، بتقديم عرض على "بيلين" بأن بلاده على استعداد لتكون المعبر السري للاتصال مع منظمة التحرير، وفي كانون الأول (ديسمبر)، بدأت الترتيبات العملية للمفاوضات السرية، فالتقى عن الإسرائيليين البروفيسور "يائير هيرشفيلد" أستاذ التاريخ بجامعة حيفا مع "أحمد قريع" القيادي في حركة فتح في فندق سانت جيمس بلندن. (الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية، 2012: 14-15)

إن مفاوضات أوسلو السرية جاءت بعيدة عن خط السياسة الأمريكية وبرعاية دول أوروبية، وبذلك وجدت أوروبا لها مدخلاً ليكون لها دور في عملية التسوية، حتى لو كان هذا الدور محدوداً، ولكن فيما بعد تم التنسيق مع الأمريكيين والمصريين بشأن هذه المفاوضات التي استمرت حوالي 12 جلسة، بدأت أولى جلساتها في 20 كانون الثاني (يناير)، وانتهت آخر جلساتها في 14 آب (أغسطس) 1993. (شلايل، 2005)

إن جولات المفاوضات السرية بين الطرفين قد انطلقت بين "لارسن" و"بيلين" و"هيرشفيلد" والدكتور رون فونداك" عن الجانب الإسرائيلي تحت رعاية "رابين" و"بيريز"، وبالمقابل: شارك عن الجانب الفلسطيني "أحمد قريع" رجل الأعمال والقيادي في حركة فتح، و"حسن عصفور"، و"أحمد ماهر" كمترجم عن الجانب الفلسطيني، تحت رعاية "ياسر عرفات" و"محمود عباس" شخصياً. (أبو نحل؛ وآخرون، 2012: ص517)

وفي أول اللقاءات السرية في قناة أوسلو، توصل الجانبان إلى مجموعة خطوط عريضة يجري العمل على أساسها: (هيكل، 2001: 267)

أولاً: إن العودة إلى عقد التاريخ البعيد لن تكون مجدية، وإنما هي تعطيل لاحتمال اتفاق تتوفر له فرص للنجاح عملياً.

ثانياً: إن الأمر الواقع لا بد أن يكون نقطة البداية، ويكون التحرك من خلاله.

ثالثاً: إنه لا بد من اختيار موقع محدد مقبول من الطرفين، بحيث يكون نقطة بداية لإيجاد حقائق جديدة يمكن الانطلاق منها والبناء على أساسها.

وقد تم حسم الجولات الأخيرة من المفاوضات السرية من خلال الساعات الأخيرة الحاسمة التي كانت عبارة عن سبع ساعات من الحوار عبر الهاتف، وبدأت هكذا مفاوضات الساعات الأخيرة بين النرويج وتونس والنرويج و(إسرائيل)، حيث كان في تونس على الهاتف "ياسر عرفات" و"محمود عباس" و"ياسر عبد ربه" و"أحمد قريع" و"حسن عصفور"، وكان مع الخط على الطرف الآخر في أوسلو في النرويج "بيريز ووزير خارجية النرويج، وفي تل أبيب "رابين". وقد كان الاتفاق على نقاط الخلاف ورأي كل طرف فيها، وتم التوصل إلى صيغة مشتركة بين الأطراف لكل نقاط الخلاف، مما أهلت اتفاق إعلان المبادئ ليكون جاهزاً للتوقيع. (أبو نحل؛ وآخرون، 2012: 518)

وظهرت نتيجة المفاوضات السرية في قناة أوسلو بعد جولات مكوكية من المفاوضات المباشرة بين منظمة التحرير و(إسرائيل)، وبعد إزالة العقبات والمعيقات التي أعاقت رسم ملامح الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني وإعلان مبادئه في آب (أغسطس) 1993، وتم الاتفاق على إعلان مبادئ أوسلو، وتم في هذا الاتفاق إعلان المبادئ المتعلقة بجوانب عدة حول: ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية، والاتفاق على تشكيل مجلس إداري للسلطة الفلسطينية، والجوانب ذات العلاقة بآلية إعادة الانتشار الإسرائيلي من المناطق التي تضمنها الاتفاق، وأيضاً على إجراء الانتخابات

الفلسطينية، وتحديد عدد قوات الأمن للسلطة الفلسطينية، وقضايا أخرى لها علاقة بالاتفاق. (الوادية، 2009: 18)

وبعد أن شعرت الدول الأوروبية ومن ضمنها فرنسا بأن الدور الأوروبي استثنائي في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد، ولا سيما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهياره فلقد أدركت فرنسا وأوروبا أنها لم تعد مضطرة إلى الاستمرار في سياسة حفظ التوازن بعد أن كانت ترفضه، لذا: أخذت أوروبا موقفاً إيجابياً تجاه الصراع الإسرائيلي العربي والقضية الفلسطينية. وقد سبقت فرنسا في مواقفها بدعم القضية الفلسطينية الدول الأوروبية، وكانت من أول الدول التي طالبت بحل القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي العربي، وقدمت حلولاً ومبادرات لحل هذا الصراع، وأيدت المجموعة الأوروبية اتفاق أوسلو الموقع في 13 أيلول (سبتمبر) 1993، ورحبت فيها كما رحبت بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير و(إسرائيل). (أحمد، 2009: ص54)

التعقيب:

من هنا يمكن القول، إن السياسة المتوازنة الفرنسية بين الدول العربية و(إسرائيل)، أو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، هي في جوهرها سياسة غير متوازنة ولصالح (إسرائيل)، فرغم تطور موقف فرنسا بخطى بطيئة تجاه القضية الفلسطينية، فإن التحليل النهائي يثبت عدم توازن الموقف الفرنسي وهو لصالح (إسرائيل)، فلقد أكدت فرنسا حق (إسرائيل) في الوجود والحدود الآمنة، واشترطت اعتراف منظمة التحرير بها قبل أن تبادر (إسرائيل) الاعتراف بالمنظمة، وبناءً على لك، فإن العلاقات الفرنسية الإسرائيلية علاقات تاريخية راسخة، وأن فرنسا في سياستها منحازة لـ(إسرائيل)، على الرغم من إبدائها آراء على غير المزاج الإسرائيلي، فهي في النهاية لا تصل إلى اتخاذ قرارات حاسمة وصارمة ضد (إسرائيل)، مهما بلغت من الاعتداءات على الفلسطينيين.

الخلاصة:

بناءً على ما سبق: فقد قدمت الدول الأوروبية وفرنسا على وجه الخصوص الدعم لجميع المراحل التي مرت فيها القضية الفلسطينية، ودعمت التوجه من أجل إرساء أسس السلام في المنطقة إبان مشكلة الخليج واجتياح العراق للكويت، ودعمت وأيدت وتحركت بنفسها من أجل المساعي الدبلوماسية، وهدفت إلى إنهاء حالة التوتر والاحتقان في المنطقة، وإيجاد حلول سلمية من شأنها إنهاء الصراع، وجعلت اللجوء إلى التدخل العسكري في آخر تحركاتها، بالإضافة إلى تأييدها مبادرة الرئيس بوش، ورحبت بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام الهدف منه صنع تسوية شاملة في منطقة الشرق الأوسط بين العرب و(إسرائيل)، وإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وساعدت في تقريب وجهات النظر وإقناع الأطراف العربية للمشاركة في مفاوضات مع (إسرائيل). وبرغم أن فرنسا وأوروبا لم يكن لهم دور في هذه التسوية، إلاَّ أنهم دعموا بقوة وعززوا فرص نجاح الأطراف المجتمعة للمفاوضات، مستخدمين كل إمكانياتهم وعلاقاتهم مع الدول العربية، من أجل نجاح المساعي الأمريكية والسوفيتية باعتبارهما راعيي مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وكما دعمت ورحبت باتفاق إعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 1993.

الفصل الثالث
محددات العلاقات الفرنسية الإسرائيلية

المبحث الأول: محددات العلاقات الإسرائيلية تجاه فرنسا.

المبحث الثاني: محددات العلاقات الفرنسية تجاه إسرائيل.

الفصل الثالث

محددات العلاقات الفرنسية الإسرائيلية

تمهيد:

تساهم مجموعة من المحددات في فهم العلاقة بين (إسرائيل) وفرنسا وتطورها، والعلاقة التي بدأت قبل وجود (إسرائيل) محكومة بعدد من العوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسياسية، فالنظام السياسي القائم في (إسرائيل) والذي يقوم على أساس ديمقراطي وقيم تحترمها فرنسا، من الأسباب التي تدعم العلاقات معها، إضافة إلى الميراث التاريخي الذي ربط فرنسا بـ(إسرائيل)، وحاجة (إسرائيل) الأمنية تجعلها ترتبط بدول عظمى كفرنسا، وتعتبرها محيطها الملائم باعتبارها تعيش في محيط عربي مقاطع لها إن صح التعبير حالياً، إضافة إلى أن (إسرائيل) تعتبر نفسها امتداداً للحضارة الأوروبية بما فيها من قيم النظام والديمقراطية، والإسرائيليون لهم صلات اجتماعية متأصلة مع فرنسا التي تشكل الشريك الاقتصادي الرئيسي لـ(إسرائيل). وتهدف (إسرائيل) دائماً إلى المحافظة على أصدقائها الفرنسيين، وتحاول بقدر الإمكان عدم توتير العلاقات معهم باعتبارهم شريك مهم يحقق لهم مصالح مختلفة.

وكان الدور التاريخي لفرنسا حاضراً في علاقتها مع (إسرائيل)، وأبرز المواقف التاريخية لفرنسا هو دعم صدور تصريح بلفور عام 1917 الذي أصدرته بريطانيا، وتعهدت فيه بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وعلى أساس ذلك: مهدت الطرق وأقيمت دولة (إسرائيل) عام 1948، إضافة لتسهيل عملية الهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين. وقد أدركت فرنسا أن أهمية البعد الجغرافي ليس مقتصراً على المنطقة ومحيطها بين بلدان الاتحاد الأوروبي؛ بل أصبح يشمل بعداً جيوسياسي أبعد من محيطه، لذلك: اهتمت بالصراع الإسرائيلي العربي، وعقدت

اتفاقيات مع دول المنطقة، وكانت (إسرائيل) أحد هذه الدول التي حظيت بأهمية كبيرة من قبل فرنسا، إضافة إلى أنها كانت تسعى للعب دور سياسي في المنطقة في ظل التهميش الأمريكي له.

يمكن تقسيم الفصل الحالي إلى مبحثين هما كالتالي: المبحث الأول: محددات العلاقات الإسرائيلية تجاه فرنسا، والمبحث الثاني: محددات العلاقات الفرنسية تجاه إسرائيل.

المبحث الأول

محددات العلاقات الإسرائيلية تجاه فرنسا

مقدمة:

ارتبطت (إسرائيل) بعلاقات متعددة مع فرنسا التي تعتبر من أكبر الكتل السياسية والاقتصادية المؤثرة في العالم، وكانت (إسرائيل) تحرص دائماً على علاقاتها مع الدول والتكتلات القوية، حتى تحظى بتقوية دولتها ومؤسساتها في جميع المجالات، وهناك عدد من المحددات التي تحكم العلاقة بين (إسرائيل) وفرنسا، وتجعل هناك استمرارية لهذه العلاقة بغض النظر عن بعض الاختلافات بينهما في بعض القضايا، ومن خلال المبحث الحالي سيتم تناول المحددات الداخلية للعلاقات الإسرائيلية الفرنسية من خلال بيئة النظام السياسي الإسرائيلي، والمحدد التاريخي، والمحدد الجغرافي، والثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، بالإضافة إلى المحددات الخارجية من خلال العلاقات الإسرائيلية البريطانية، والعلاقات الإسرائيلية الأمريكية، والعلاقات الإسرائيلية الأوروبية، وصولًا إلى علاقة إسرائيل بمنطقة الشرق الأوسط.

أولاً: المحددات الداخلية

1. بيئة النظام السياسي الإسرائيلي

أ. الكنيست

تتمثل السلطة التشريعية في الكنيست، ويتكون من مجلس واحد يتألف من مائة وعشرين عضواً وتكون مدته أربع سنوات، وينتخب الكنيست رئيساً ونائباً للرئيس على نحو يضمن تمثيل كافة القوى المتمثلة فيه. ويقوم الرئيس بالمهام الإدارية، كما يحل محله رئيس الدولة في حال غيابه أو مرضه، ويصبح رئيساً بالوكالة عند استقالة الرئيس أو وفاته، كما أن استقالة رئيس الدولة تقدم للكنيست. (محمد، 1999: 112)

اختصاصات الكنيست:

يقوم الكنيست بالعديد من الوظائف منها:

1. **الوظيفة التشريعية:** وترتكز هذه الوظيفة على مهام عدة على رأسها حق اقتراح القوانين ومناقشتها والتصويت عليها وقد تأتي مبادرة اقتراح سن القوانين من الحكومة، أو من خلال أعضاء الكنيست منفردين أو مجتمعين.
2. **الوظيفة الرقابية:** يقوم الكنيست بمراقبة أعمال الحكومة من خلال الدور الذي يمارسه أعضاء الكنيست من طرح الأسئلة والاستجوابات، أو من خلال لجان التحقيق البرلمانية.

أجهزة الكنيست:

من الناحية التنظيمية يتكون الكنيست من أربع لجان أساسية وهي: (محمد، 2009: 26)

1. اللجان الدائمة ويبلغ عددها 12 لجنة.
2. اللجان الخاصة، وهي تشكل لأغراض محددة ولمدة مؤقتة.
3. لجان القيم وتتمثل في لجنة آداب المهنة (أنتيكا)، والتي تقوم بفحص الشكاوى ضد أعضاء الكنيست، فيما يتعلق بسلوكياتهم.
4. لجان التحقيق وهي لجان سياسية ذات طبيعة خاصة، ومن أهم لجان التحقيق لجنة التحقيق في أملاك ضحايا النازية واستعادتها.

دور الكنيست في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الإسرائيلية:

تعتبر عملية صنع قرار السياسة الخارجية من الأمور التنفيذية التي تعد من صميم اختصاصات الحكومة، ومن ثم: فإن دور الكنيست الأساسي فيما يتعلق بهذه العملية، يختص بالرقابة على كيفية تسيير السلطة التنفيذية للعلاقات الخارجية للدولة. ولا يمتلك الكنيست صلاحية إصدار قرارات ملزمة للحكومة في موضوعات السياسة

الخارجية ولكن يقدم لها توصيات، وبالتالي: فإن الأخذ بها من عدمه يتوقف على رغبة الحكومة.

وقد يتدخل الكنيست بصورة مباشرة في عملية صنع قرار السياسة الخارجية في بعض الأحيان، وذلك من خلال الوظيفة الأساسية له، وهي إصدار التشريعات فقد يقدم الكنيست على إصدار تشريع معين في مجال السياسة الخارجية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: (عبد الغفار، 1983: 64)

- قرار الكنيست عام 1980، بشأن اعتبار القدس عاصمة موحدة لـ(إسرائيل).
- تشريع تطبيق القانون والإدارة الإسرائيلية على هضبة الجولان في كانون الأول (ديسمبر) 1980.

ب. الحكومة (وزارة الخارجية)

تعد الحكومة من أهم السلطات المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة الخارجية في (إسرائيل)، وتتمتع باختصاصات كبيرة في هذا المجال، وتحتل وزارة الخارجية مكانة متميزة داخل الحكومة الإسرائيلية، ويقع على عاتقها العديد من المهام في عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

وظائف وزارة الخارجية:

ومن وظائف وزارة الخارجية الإسرائيلية: (محمد، 2009: 30)

1. حماية مصالح (إسرائيل) في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.
2. نشر سياسة (إسرائيل) الخارجية في المحافل الدولية.
3. توثيق علاقات (إسرائيل) بالدول الأخرى.
4. تقديم الخدمات القنصلية للأجانب.
5. ربط (إسرائيل) بيهود العالم، والإشراف على التعليم اليهودي في الخارج بالتعاون مع الوكالة اليهودية، وكذلك الإسهام في تشجيع الهجرة إلى (إسرائيل) بالتعاون مع المنظمات الصهيونية.

6. جمع المعلومات وإيصالها للحكومة والمؤسسة العسكرية.
7. كما تقوم وزارة الخارجية بمهام استخباراتية، تتضمن تقديم تسهيلات لعملاء الموساد من خلال إصدار الجوازات الدبلوماسية، ونقل الأسلحة والمعدات التقنية والمعلوماتية.

الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية:

تتكون وزارة الخارجية من العديد من الإدارات، وهي: (الموعد، 1991: 20-22)

- إدارة الشرق الأوسط.
- إدارة أوروبا الغربية.
- إدارة أوروبا الشرقية.
- إدارة الولايات المتحدة.
- إدارة أمريكا اللاتينية.
- إدارة آسيا.
- إدارة أفريقيا.

كما تضم وزارة الخارجية عدد من الأقسام الوظيفية التالية: (الموعد، 1991: 22)

- قسم المنظمات الدولية ومن بينها الأمم المتحدة.
- القسم القنصلي.
- القسم الاقتصادي.
- القسم القانوني.
- قسم المعلومات.
- قسم التدريب والأبحاث.
- قسم التخطيط.

دور وزارة الخارجية في السياسات الخارجية الإسرائيلية:

تقوم وزارة الخارجية الإسرائيلية بوظيفتين أساسيتين، وهذا يتضح من خلال ما يلي: (محمد، 2009: 32)

1. عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية: تقوم وزارة الخارجية الإسرائيلية بدور بارز في هذا المجال من خلال جمع المعلومات حول قضية معينة، وإبلاغها للسلطات المعنية، هذا بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها بعض إدارات وزارة الخارجية.
2. تعمل وزارة الخارجية على تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال ما تقوم به من حماية مصالح (إسرائيل)، وتوثيق علاقاتها بدول العالم أجمع، هذا بالإضافة إلى ما تقوم به من مهام استخباراتية من أجل تحقيق الأهداف الإسرائيلية.

ج. المؤسسة العسكرية

تشمل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية محوراً مركزياً تأسست حوله الدولة الإسرائيلية، وهي امتداد عضوي لعدة منظمات عسكرية وشبه عسكرية تشكلت قبل إعلان الدولة، ومنها: هاشومير (الحارس)، والهاغانا (منظمة الدفاع اليهودية)، والبلماخ (القوات الصدامية)، والأرغون (المنظمة العسكرية الوطنية)، وليحي (المقاتلون في سبيل الحرية). وفي 26 آيار (مايو) 1948، أصدر ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع في الحكومة الإسرائيلية، قراراً بتوحيد معظم المنظمات العسكرية، فيما يسمى "جيش الدفاع الإسرائيلي" المعروف باسم (تساهل). (عبد الغفار، 1983: 57)

وتقوم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بدور بالغ الأهمية في المجتمع الإسرائيلي، بحكم الأدوار المحورية التي قامت وتقوم بها في بناء الدولة، وحماية أمنها وتوسيع رقعتها الجغرافية وفي ردع الخصوم، هذا بالإضافة إلى الأدوار الداخلية

التي تقوم بها في مختلف مجالات التعليم والزراعة والصناعة والهجرة ورعاية الشباب والرقابة على الصحف ورسم السياسة الخارجية. وتتبع المكانة المهيمنة للمؤسسة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي في الأساس من محورية عامل الأمن، باعتبار (إسرائيل) كيان اصطناعي دخيل على المنطقة العربية، ويعاني رفض كبير من الدول المجاورة. (محمد، 2009: 36)

دور المؤسسة العسكرية في صنع قرار السياسة الخارجية:

على الرغم من الدور الواسع للعسكريين في المجتمع الإسرائيلي، فإن العلاقات العسكرية المدنية تتسم بسيطرة السلطة السياسية على المؤسسة العسكرية في (إسرائيل) منذ نشأة الدولة، وهذا ما أكده "بن غوريون" عندما حرص على عدم تسييس القوات المسلحة الإسرائيلية، وشدد على أنه ليس للعسكريين أن يحددوا سياسة الدولة أو نطاقها أو قواعد الحكم فيها؛ بل إن الجيش نفسه لا يملك تحديد هيكله أو تنظيماته أو ظروف عمله، وفي الوقت نفسه: فإن هيمنة السلطة السياسية على المؤسسة العسكرية في (إسرائيل)، لا تستند فقط على الأسانيد القانونية والتشريعية وقوة التقاليد السياسية، ولكنها تستند في الوقت نفسه على توازن دقيق في المجتمع الإسرائيلي نفسه، وتؤدي العلاقة بين المؤسسات إلى خلق حالة من التوازن بين مراكز القوى والسلطة في المجتمع الإسرائيلي. وفي المقابل: فإن المؤسسة السياسية سمحت للعسكريين باحتكار عملية التخطيط العسكري والاستراتيجي، كما تشارك في عملية صنع القرار السياسي بالنسبة للشؤون المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، وأيضاً بالنسبة للقضايا التي تشتمل على أبعاد عسكرية أو أمنية، وتكون مشاركتهم من خلال قنوات السلطة السياسية. (محمود، 2002: 383–389)

كما أن رئيس الحكومة يعد المسؤول الأول عن عملية صنع القرار، وعلى الرغم من أنه يأخذ في اعتباره الآراء والاتجاهات السائدة في الجيش، وهو بصدد الإقدام على اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل السياسة الخارجية والدفاع فإنه لا يخضع

لضغوط الجيش، ولكن يمكنه الأخذ بتوصيات ومقترحات مضادة لتلك التي يمكن أن يحبذها العسكريون في حال اعتقاده بعدم ملاءمتها لعلاج الموقف أو المشكلة التي تواجهها الدولة. (عبد الغفار، 1983: 97)

ومن هنا يمكن القول، إن النظام السياسي في (إسرائيل) وهو قائم على أسسٍ ديمقراطية، وقيم تحترم من وجهة نظر العديد من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، برغم من تفرقة (إسرائيل) بين المواطنين اليهود والفلسطينيين، حيث اعتبرت (إسرائيل) دولة عنصرية من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975، إلا أن ذلك لم يمنع (إسرائيل) بأن تحظى بعلاقة نظامها مع فرنسا.

د. الموساد

يتطلب الحديث عن نشأة الموساد التطرق لنشأة المخابرات الإسرائيلية وذلك منذ عام 1897 في مدينة بازل بسويسرا، حيث عقد المؤتمر الأول للحركة الصهيونية، وعقب هذا المؤتمر تم إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية التي كانت تتجه إلى التكتم والسرية في أعمالها، ولهذا: تم إنشاء منظمة "بيلو" السرية عام 1904، وفي عام 1914، تم تكوين شبكة جاسوسية سرية جديدة تحت اسم "نيلي". ومع إنشاء الوكالة اليهودية عام 1920، ألحق بها قسم سري مهمته تكوين شبكة جاسوسية يهودية، وكان الاسم الرسمي لهذه الشبكة هو "الهاجاناه" أي الدفاع، وذلك للتجسس على البلاد العربية والأوروبية. وعلى إثر إعلان دولة (إسرائيل) في عام 1948، تمت إعادة تشكيل جهاز مركزي للاستخبارات، ويتكون من ثلاث فروع متخصصة، هي: (غنيم، 1992: 27)

الفرع الأول: الاستخبارات العسكرية "أغاف موديعين"، ومهمته مكافحة التجسس.

الفرع الثاني: الشعبة السياسية التابعة لوزارة الخارجية، ويتمثل عملها في الحصول على معلومات من الخارج.

الفرع الثالث: دائرة الأمن الداخلي "الشين بيت"، ولكن هذا التشكيل لم يحرز تقدماً جدياً، إذ تعرض لسلسلة من الأخطاء، ولهذا: قرر بن غوريون دمج الدائرة السياسية بوزارة الخارجية، وإنشاء جهاز متخصص للتجسس والمهمات الخاصة في عام 1951.

دور الموساد في صنع القرار في إسرائيل:

للمخابرات السياسية دور هام واستراتيجي في تخطيط سياسة الدولة؛ فهي توفر ما يحتاج إليه واضعو السياسة في كل الشؤون التي يحتاجون إليها من معلومات متعلقة بدول أخرى، هذا بالإضافة إلى أن المعلومات التي يتم الحصول عليها بواسطة أجهزة المخابرات تكون عديمة الجدوى، ما لم تصل إلى أيدي صانعي السياسة في الوقت المناسب، ومن ثم: فإن دور المخابرات ليس رسم السياسة وإنما تجميع المعلومات وتقويمها وتقديمها للمسؤولين عن رسم السياسة، وإذا كانت عملية اتخاذ القرار من أهم العمليات التي تميز صنع السياسة الخارجية، فإن ذلك يعطي أهمية كبيرة لدور المخابرات في السياسة الخارجية للدولة، كما تقوم المخابرات بأعمال هامة لتنفيذ أهداف معينة للسياسة الخارجية، أي أنها أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ومن ثم: يتضح أن الموساد مؤسسة هامة في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في (إسرائيل). (غنيم، 1992: 22-24)

2. المحدد التاريخي

كانت أولى الدعوات لتحقيق هذه الفكرة على يد التاجر الدنماركي "أوليغر بولي" عام 1695، الذي أعد خطة لتوطين اليهود في فلسطين، وقام بتسليمها إلى ملوك أوروبا في ذلك الوقت (عابد، 1990: 534)، حيث شاعت مقولة مفادها: أن لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضيهم وتسييجها تماماً (أبو عرفة، 1989: 41). فالاستيطان الإسرائيلي هو التطبيق العملي للفكر الاستراتيجي الصهيوني الذي انتهج فلسفة أساسها الاستيلاء على الأرض

الفلسطينية، بعد طرد سكانها الفلسطينيين بشتى الوسائل بحجج ودعاوي دينية وتاريخية باطلة، وترويج مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وجلب أعداد كبيرة من شتات اليهود من مختلف أنحاء العالم وإحلالهم بدلاً من العرب الفلسطينيين، بهدف إقامة دولة يهودية على المنطقة العربية لما تلعبه فلسطين من أهمية استراتيجية في هذه البقعة من العالم.

بعدها بدأت فكرة الاستيطان في فلسطين تلوح في الأفق، وبخاصة بعد ظهور أفكار "مارتن لوثر" عن الإصلاح الديني في أوروبا، حيث بدأ أصحاب المذهب البروتستانتي الجديد ترويج فكرة أن اليهود ليسوا جزءاً من النسيج الحضاري الغربي، لهم ما لهم من الحقوق وعليهم ما عليهم من الواجبات، وإنما هم شعب الله المختار، وطنهم المقدس فلسطين يجب أن يعودوا إليه. وفي عام 1799 كان القائد الفرنسي "نابليون بونابرت" أول زعيم دولة يقترح إنشاء دولة يهودية في فلسطين أثناء حملته الشهيرة على مصر وسوريا. (المسيري، 1997: 232-244)

وفي القرن التاسع عشر اشتدت حملة الدعوات للمشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، وانطلقت هذه الدعوات من أوروبا مستغلة المناخ السياسي السائد حول الأطماع الاستعمارية الأوروبية في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية والتي عرفت حينئذٍ بالمسألة الشرقية. وقد تولى أمر هذه الدعوات عدد من زعماء اليهود وغيرهم، أمثال: اللورد شاتسبوري الذي دعا إلى حل المسألة الشرقية عن طريق استعمار اليهود لفلسطين بدعم من الدول العظمى، ساعده في ذلك اللورد "بالمرستون" (1784-1856) الذي شغل مناصب عدة، منها: وزير خارجية بريطانيا، ثم رئيس مجلس وزرائها، حيث قام بتعيين أول قنصل بريطاني في القدس عام 1838، وتكليفه بمنح الحماية الرسمية لليهود في فلسطين، كما طلب من السفير البريطاني في الآستانة بالتدخل لدى السلطان العثماني للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين. (المسيري، 1997: 254-255)

وبعد ظهور الحركة الصهيونية كحركة سياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر سعت إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وكان من أبرز نشطائها "لورنس أوليفانت" الذي كان عضواً في البرلمان الإنجليزي، وعمل أيضاً في السلك الدبلوماسي الإنجليزي والذي اعتقد بضرورة تخليص اليهود من الحضارة الغربية بتوطينهم في فلسطين، وذلك بإدخالهم كعنصر لإنقاذ الدولة العثمانية من مشاكلها الاقتصادية، لما يتمتع به اليهود من ذكاء في الأعمال التجارية، ومقدرة على جمع الأموال، ومن أجل ذلك قام في عام 1880 بنشر كتاب بعنوان (أرض جلعاد)، اقترح فيه إنشاء مستوطنة يهودية في شمال البحر الميت لتكون تحت السيادة العثمانية وبحماية بريطانية، وكذلك شجع استعمار اليهود في فلسطين والمناطق المجاورة عن طريق إقامة مستعمرات جديدة ومساعدة القائم منها (المسيري، 1997م: 223)

وبالإضافة إلى "أوليفانت"، حاول العديد من زعماء اليهود في القرن التاسع عشر القيام بمشاريع لتوطين اليهود في فلسطين، ومن بين هؤلاء "منيتفوري" (1784–1885) الذي حاول استئجار 200 قرية في الجليل الفلسطيني لمدة 50 عاماً مقابل 10–20% من إنتاجها للدولة العثمانية، إلاَّ أن هذه المحاولة فشلت أمام رفض الحكم المصري لبلاد الشام آنذاك، ثم نجح في الحصول على موافقة السلطان العثماني بشراء عدد من قطع الأراضي بالقرب من القدس ويافا وأسكن فيها مجموعة من العائلات اليهودية، إلاَّ أن هذه الخطوة أخفقت أيضاً تحت تحفظ السلطات العثمانية لمشاريع الاستيطان في فلسطين، كما بذل "وليم هشلر" جهوداً في جمع تبرعات مادية وإرسالها إلى الجمعيات الصهيونية لتشجيع الاستيطان في فلسطين تحت الحماية البريطانية. (قهوجي، 1978: 47)

وقام الاتحاد الإسرائيلي العالمي "الأليانس" الذي تأسس عام 1860، باستئجار 2600 دونم لمدة 99 عاماً، أقيمت عليها مدرسة زراعية بدعم من البارون "روتشيلد" لتدريب اليهود المهاجرين على الزراعة. وفي عام 1878 قامت مجموعة من

اليهود بشراء (3375) دونم من أراضي قرية ملبس، وتم تسجيلها باسم النمساوي "سولومون"، واستمرت المحاولات اليهودية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية حتى عام 1881 الذي يعتبر المؤرخ اليهودي "والترلاكور" بداية التاريخ الرسمي للاستيطان اليهودي في فلسطين، بعد أن وصل حوالي 3000 يهودي من أوروبا الشرقية إلى فلسطين، ليتمكنوا من إنشاء عدد من المستوطنات في الفترة من 1882- 1884، وتوالت فيما بعد عمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بشتى الوسائل، منها الشراء أو الاستئجار لمدة طويلة وقد لعبت المؤسسات اليهودية التي أنشئت لهذا الغرض دوراً بارزاً، من بينها (أبو عرفة، 1981: 12):

- منظمة "بيكا" التي أسسها روتشيلد.
- الوكالة اليهودية التي انبثقت من المؤتمر الصهيوني العالمي الأول عام 1897.
- الصندوق القومي اليهودي "الكيرن كايمت".
- صندوق التأسيس اليهودي "الكيرن هايسود".
- الشركة الإنجليزية الفلسطينية.

ونشطت هذه المؤسسات بعد الحرب العالمية الأولى، خصوصاً بعد تمكن المنظمة الصهيونية العالمية من استصدار تصريح بلفور الشهير في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917 الذي يقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ومن ثم: وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني لكي تلعب حكومة الانتداب دوراً بارزاً في تمكين اليهود من السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، وذلك باتخاذها العديد من الإجراءات، منها:

- فتح الأراضي الأميرية وجعلها أراضي ملكية.
- سن قانون أملاك الغائبين.

وتمكن اليهود بفضل هذه الإجراءات، من استملاك (2070000) دونم بعد قيام دولة (إسرائيل). وقد حرصت المؤسسات السابقة على أن تكون هذه الأراضي في

مناطق متباعدة، من أجل توسيع رقعة الدولة الإسرائيلية. ولم تظهر المستوطنات بشكل منتظم خلال القرن التاسع عشر إلاَّ في عام 1878، عندما تمكن مجموعة من يهود القدس من تأسيس مستوطنة "بتاح تكفا"، وفي عام 1882 تم إنشاء ثلاث مستوطنات هي: "ريشون لتسيون"، و"زخروف يعقوب"، و"روش بينا"، ثم مستوطنتي "يسود همعليه"، و"عفرون" عام 1883، ومستوطنة "جديرا" عام 1884، وفي عام 1890 أقيمت مستوطنات "رحوبوت"، و"مشمار هيارون" (أبو عرفة، 1981: 12).

وبعد انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني عام 1898، أقر قانون المنظمة الصهيونية العالمية التي أخذت على عاتقها الشؤون المتعلقة بالاستيطان كافة، بعد أن وصل عدد المستوطنات الإسرائيلية الزراعية في فلسطين إلى 22 مستوطنة، سيطرت على 200 ألف دونم ارتفعت إلى 418 ألف دونم بعد الحرب العالمية الأولى. وبعد هذا التاريخ: انطلقت مرحلة جديدة من مراحل الاستيطان اليهودي في فلسطين، حيث عملت المؤتمرات الصهيونية العالمية بدءاً من المؤتمر الأول على تنفيذ برامجها التي تمحورت حول برنامج المؤتمر الأول عام 1897، ويدعو هذا البرنامج إلى: (أيوب، 1984: 153)

- العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة.
- تغذية وتقوية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي.
- اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق غاية الصهيونية.

لقد كانت السيطرة على الأراضي الفلسطينية، جوهر الفلسفة التي انتهجتها الصهيونية العالمية منذ نشوء الفكرة الأولى لتوطين اليهود في فلسطين وتابعتها إسرائيل بعد قيامها حتى الآن. وقد رافق عمليات الاستيلاء على الأراضي عملية تغيير ديمغرافي، ففي جميع حالات الاستيلاء كانت تجلب أعداداً من اليهود من مختلف أنحاء

العالم ليحلوا مكان السكان العرب الفلسطينيين. فقد تعرضت الأراضي الفلسطينية لخمس موجات متتالية من الهجرات اليهودية (صالح، 1990: 304)، وذلك في أعقاب الأزمات السياسية المتعاقبة والتي حدثت منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، وذلك في المناطق التي وجد فيها اليهود.

وقد بلغت حصيلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى عام 1948 حوالي 650 ألف مهاجر يهودي، وهم الذين قامت على أكتافهم دولة (إسرائيل)، وبعد قيام هذه الدولة قامت بتشجيع الهجرة اليهودية وذلك بسن العديد من القوانين، مثل: قانون العودة عام 1950، وقانون الجنسية الإسرائيلي عام 1952، فازداد عدد المهاجرين في الفترة من 1948–1967 إلى (1200075) مهاجراً. (النحال، 1981: 75).

ومن هنا يمكن القول، إن العلاقات الفرنسية الإسرائيلية امتازت بتراثٍ من العداء والكراهية، ابتدأ من عمليات الاضطهاد التي لحقت بالأقليات اليهودية عبر التاريخ، والتي أجبرت اليهود في كثيرٍ من الأحيان على العيش في الجيتو والهجرة من منطقة إلى أخرى، وساهمت الهولوكوست في ألمانيا في بروز تعاطف نفسي لدى الفرنسيين لمساعدة اليهود و(إسرائيل) وضمان أمنها، فكان هناك مسؤولية فرنسية تجاه حماية (إسرائيل)، والتي لم تكن نابعة عن مسؤولياتها تجاه المجازر التي ارتكبت بحقهم خلال الحرب العالمية الثانية فحسب، بل تمتد جذورها في تربة العلاقة التاريخية بين الطرفين.

3. المحدد الجغرافي

يقصد به مقدار إشراف الدولة على البحار أو عدمه، ومدى قربه من الموارد الحيوانية والأسواق الاستهلاكية، ومدى اتساعه لتحقيق وتوفير العمق الاستراتيجي (الهيئي، 2000: 45)، فـ(إسرائيل) بهذا التعريف يقع بين دائرتي عرض 33 درجة و15 دقيقة و29 ثانية شمالاً، وبين خطي طول 35 درجة و40 دقيقة و34 ثانية شرقاً، وهذا الموقع أكسبها الإشراف على البحر الأحمر بمسافة 10.5 كم^2 على خليج

العقبة، هذا الخليج يبلغ طوله 176 كم^2 وعرضه 20 كم^2 وعمقه 500م، وهذا ساعد (إسرائيل) على إنشاء ميناء مهم عليه، إلاَّ أن من أهم مشاكل هذا الميناء أن ظهيره صحراوي تبلغ مساحته نحو 11 ألف كم^2، أي أكثر من نصف مساحة (إسرائيل)، بالإضافة إلى أنه فقير اقتصادياً وسكانياً. أما الموقع البحري الآخر الذي تشرف عليه (إسرائيل) فهو البحر المتوسط بمسافة 182 كم^2، وهو أيضاً عديم الصلاحية لقيام موانئ مهمة بسبب ضحولة المياه الشاطئية به، وكثرة الرواسب الرملية القادمة عن طريق التيار الساحلي الجنوبي.

هذا عن الموقع الفلكي والبحري الذي جعل دولة (إسرائيل) تشترك مع أربع دول عربية تناصبها العداء السياسي والعسكري والثقافي والوجودي، وهي حدود مفروضة على الدول العربية في حقبة الاستعمار. فالحدود مع لبنان يبلغ طولها 79 كم2، وحدودها مع سوريا 70 كم2، وحدودها مع الأردن 263 كم2 (تم خصم طول حدود الضفة الغربية مع الأردن 97 كم2)، وحدودها مع مصر نحو 228 كم2 (تم خصم 12 كم2 حدود قطاع غزة مع مصر)، وعليه: يبلغ طول الحدود البرية للكيان الإسرائيلي مع الدول العربية الأربع مضافاً إليها حدود مع الضفة الغربية والبالغة 307 كم، ومع قطاع غزة 51 كم تساوي جميعاً 640 كم (محمود، 1991: 582).

المساحة:

يعتبر حجم الدولة أو مساحتها من المعايير المهمة لقوتها وأهميتها، وهي غالباً ما تكون العلاقة طردية (الهيثي، 2000: 47)، لكن في حالة (إسرائيل) نجد أن صغر المساحة جعلته يتبنى استراتيجية عدائية قوية لكي يحمي مساحته الصغيرة البالغة 20.000 كم^2 والتي منها 445 كم^2 تشغلها مسطحات مائية، والذي يهمنا هنا في المساحة هو توزيع السكان على صفحة الدولة الذي يعكس بشكل آخر المساحة الحقيقية والحيوية للدولة، ومدى تحكم هؤلاء السكان في الأرض، فالكثافة السكانية تزداد في السهل الساحلي بنحو 70% من مجموع السكان يتمركزون في 11% من

المساحة الكلية، أما الجليل البالغة مساحته 16% من مساحة الدولة فلا يضم سوى 16% من جملة السكان، أما الجزء الجنوبي من الدولة والذي يحوي 68% من المساحة فلا يضم سوى 11% من جملة السكان. (الهيثي، 2000: 71)

الشكل:

يؤثر الشكل في إظهار قيمة الدولة السياسية والعسكرية، وخاصة ما يتعلق بمقدار الارتباط بين العاصمة وباقي أجزاء الدولة والتي يفضل أن تكون هذه العلاقة متساوية أو قريبة منها، إلاَّ أن هذا الوضع في دولة (إسرائيل) مختلف تماماً، فعاصمته التي احتلها عام 1948 توجد في نتوء في جسم الضفة الغربية، وهذه ظاهرة فريدة داخل منطقة الانبعاج (الضفة الغربية)، حتى أنه يبدو ممراً لطول 25 كم^2 وبعرض يبدأ بـ 18 كم^2 في الغرب وينتهي في الشرق بـ 6 كم^2، لكن هذا الوضع الشاذ فرضه الرمز الروحي والديني لمدينة القدس المحتلة عند اليهود كما يزعمون، أما عن أبعاد هذا الشكل السياسي؛ فهو من الشمال إلى الجنوب يبلغ نحو 417 كم^2 من المطلة على الحدود اللبنانية إلى إيلات على خليج العقبة بالبحر الأحمر، بينما يتراوح عرضه ما بين 60–90 كم^2 في منطقة الوسط و50 في شمال و10.5 في أقصى الجنوب، ومن هنا: كان هناك عدم تناسب بين المساحة وطول الحدود. (الهيثي، 2000: 79)

ومن هنا يمكن القول، إن (إسرائيل) وحاجتها الأمنية للانفتاح خارج حدودها، باعتبارها كيان يفتقر للحدود الآمنة والعمق الاستراتيجي اللازم لضمان الأمن والاستقرار الإسرائيلي في المنطقة، دفعها ذلك لإقامة علاقات مع دول خارج منطقة الشرق الأوسط ومنها فرنسا، حيث لعبت المقاطعة العربية لـ(إسرائيل) وإغلاق حدودها مع الدول العربية المجاورة، إلى دفعها فتح آفاق بعيدة للتعامل مع أوروبا باعتبارها الأقرب للمنطقة في ظل المقاطعة العربية والإسلامية.

4. المحدد الثقافي

تشكل الصهيونية منظومة القيم المتأصلة في المجتمع الإسرائيلي، وهي في جذورها تعود للفكر القومي السائد في أوروبا. وقد أثرت هذه الأيديولوجية على النظام الإسرائيلي بحيث يجعله مسؤولاً عن التجمعات اليهودية في العالم بما فيها اليهود في فرنسا. وتعتبر (إسرائيل) نفسها جزءاً من الأيديولوجية الرأسمالية الغربية، وتصورها للنظام السياسي الديمقراطي، وأنها امتداد للحضارة الأوروبية بما فيها من قيم النظام والديمقراطية والإنجاز العلمي التكنولوجي، وتحاول (إسرائيل) إبراز مساهمتها في هذه الحضارة في مجال العلم والتكنولوجيا الصناعية. (بركات، 2010: 3-4)

ومؤسسي دولة (إسرائيل) كانوا يحرصون على الطابع الغربي للثقافة الإسرائيلية، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول بن غوريون يتفاخر قائلاً: "إن (إسرائيل) هي امتداد الحضارة العلمانية الغربية وسط الشرق المتخلف"، من هنا: سخرت الطاقات من أجل تغليب الطابع الغربي للثقافة الإسرائيلية. (النعامي، 2004/10/3: موقع إلكتروني)

وأدت العولمة التي نتجت عن انهيار الاتحاد السوفيتي، وتراجع الحرب الباردة إلى تعزيز الأيديولوجية الغربية وسيادتها في العالم، وتراجع حدة الصراع الأيديولوجي والقومي على مستوى العالم، وظهرت (إسرائيل) في هذا المجال باعتبارها السباقة في الأخذ بأيديولوجية العولمة، والانفتاح على العالم، وتكريس القيم والثقافة الغربية في المنطقة. (بركات، 2010: 4)

5. المحدد الاجتماعي

تعاني (إسرائيل) منذ وجودها من مجموعة من المشاكل الاجتماعية المتعلقة بهجرة اليهود واستيعابهم في (إسرائيل)، لذلك: حرصت على إقامة علاقات جيدة مع الدول التي تحوي مجموعات كبيرة من اليهود مثل أوروبا بشكل عام، وفرنسا بشكل خاص، والعمل على تسهيل هجرتهم إلى إسرائيل واستيعابهم، وإقامة علاقات مع

الجاليات اليهودية في فرنسا ليشكلوا طوق النجاة لـ(إسرائيل) في حالة تعرضها للخطر، من خلال المشاركة في الحروب العربية الإسرائيلية كمتطوعين للمؤسسة العسكرية، أو مرتزقة، أو من خلال الضغط على حكوماتهم لتأييد الموقف الإسرائيلي، ومد إسرائيل بالمهارات والخبرات الفنية اللازمة لضمان التفوق الإسرائيلي في مجال التكنولوجيا المدنية والعسكرية، والتعاون في مجال البحوث والتكنولوجيا، إضافة إلى سيطرة اليهود الذين هم من يهود أوروبا (الاشكناز) على الحياة السياسية في (إسرائيل) على حساب اليهود الشرقيين (السفارديم)، الذين هم أقل تعليماً، ومستوى ثقافي ومعيشي. (بركات، 2010: 4)

ومع توسع الاتحاد الأوروبي تزايد أعداد الإسرائيليين الذين يحق لهم حمل جواز السفر الأوروبي، ليصل إلى نحو مليون شخص يستحقون الحصول على جواز سفر الاتحاد، حسب إفادة مبعوث مفوضية الاتحاد في (إسرائيل) "جان كارلو شبلار"، ويمنح جواز السفر الأوروبي بشكل عام لمن ولد في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفي ظروف معينة أيضاً لأبنائه. وحسب النتائج التي عرضها المبعوث فإن نحو 330 ألف إسرائيلي يحتفظون بجواز سفر أوروبي (6%)، وابتداءً من الأول من آيار (مايو) 2004، انضم إليهم نحو 770 ألف إسرائيلي (14%)، قالوا إنهم سيتوجهون بطلب لاستصدار جواز سفر كهذا. (كيوان، 2008/6/28: موقع إلكتروني)

وتوجد في فرنسا ثالث أكبر جالية يهودية في العالم بعد (إسرائيل) والولايات المتحدة، حيث يقدر تعداد اليهود فيها بأكثر من نصف مليون مواطن، وتعتبر باريس عاصمة النشاط اليهودي في أوروبا، (جدول تفصيلي للمساعدات الأمريكية لإسرائيل، 2016م: موقع إلكتروني). وفي فرنسا يعتبر المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية المعروفة اختصاراً بـ (CRIF) من أقوى مؤسسات الضغط السياسية في باريس، ويضم

أكثر من 60 مؤسسة مختلفة تهدف جميعها للدفاع عن مصالح (إسرائيل). (نوفل، النفوذ اليهودي في فرنسا، موسوعة الجزيرة، 2007/6/7م)

6. المحدد الاقتصادي

منذ بدء المشروع الصهيوني وهو ينمو ويتوسع جغرافياً عبر الاستيلاء على الأرض، وبشرياً عبر استجلاب مهاجرين يهود وغير يهود من أنحاء العالم. وقد نجح هذا المشروع من خلال التكامل بين السياسة والاقتصاد، بحيث لا يضع أي منهما قيوداً على الآخر؛ بل يقوم بتكميله وتطويره ودعمه، فالسياسة تذلل العقبات أمام الاقتصاد، والاقتصاد يعمل على تهيئة البيئة الملائمة لرفع سقف الأهداف السياسية لصالح التوسع الاستيطاني.

(http//:info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=7810)

وذلك من خلال ما يلي:

الآليات الاقتصادية للمشروع الصهيوني:

مرحلة التأسيس:

كان المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، يفتقد إلى الشروط التي تسببت في نجاح عمليات الاستيطان الاستعمارية المعروفة بالعالم. فقد بدأت مجموعات صهيونية بلا قوة عسكرية ذاتية، إلاَّ أنها كانت تملك القوة الاقتصادية ولم تتمكن من الحصول على تأييد دولي سياسي من الدول الاستعمارية ولم يكن بفلسطين أرض غير مملوكة؛ بل كانت كل الأرض مملوكة للفلسطينيين وذات قيمة اقتصادية. (النقيب، 2011)

وكان من أسباب غياب الشروط الاقتصادية للمشروع الصهيوني، إخفاق عمليات الاستيطان في تحقيق تقدم ملموس في العقود الثلاث الأولى (1905-1914)، ثم تحول إلى نجاح من خلال ابتكار آليات اقتصادية جديدة، عبر تجارب الخطأ والصواب والصراع السياسي وهذه التجارب هي:

1. **التجربة الأولى:** بدأت عام 1882 في الهجرة الصهيونية الأولى، وقام بها مهاجرو "أحباء صهيون"؛ حيث أقاموا مستعمرات قرب صفد ويافا والقدس، وحاولوا تقليد الزراعة العربية، إلاَّ أنهم لم ينجحوا.
2. **التجربة الثانية:** مرحلة البارون روتشيلد الذي قدم الدعم المالي والإشراف على الاستيطان في فلسطين، وبعد عشر سنوات انسحب روتشيلد من قيادة المشروع الاستيطاني نتيجة الفشل؛ بسبب افتقار فلسطين لشروط المزارع الكبيرة على غرار الاستيطان في الجزائر.
3. **التجربة الثالثة:** جمعية الاستعمار اليهودي في مطلع القرن العشرين التي استخدمت معايير السوق الاقتصادية، وقلصت أجور العمال اليهود ما دفع الكثير منهم للعودة إلى أوروبا.
4. **التجربة الرابعة:** المنظمة الصهيونية العالمية في عام 1897 التي أقامت شبكة عالمية من الأجهزة السياسية النشطة في أوروبا، وشجعت الهجرة، وأقامت الصندوق القومي اليهودي لشراء الأراضي الذي أسس عام 1901.
5. **تجربة الهجرة الثانية:** وهم من الشرائح العمالية المتشبعين بالفكر الاشتراكي والقومي، الذين أسسوا أحزاباً عمالية "اشتراكية صهيونية" تدافع عن مصالحهم.
6. **التجربة السادسة:** أسلوب الاستيطان الصهيوني؛ حيث تآلفت الأحزاب العمالية مع المنظمة الصهيونية؛ ما أدى إلى بناء اقتصاد يهودي في فلسطين عمل على إيجاد علاقة استعمارية مع الاقتصاد العربي تعمل على إضعاف سوق المال، وسوق الأرض، وسوق العمل، تمهيداً للسيطرة عليها. (النقيب، 2011)
7. **التجربة السابعة:** على امتداد التسعينيات من القرن العشرين، وفي أجواء مؤتمر مدريد ومشروع "السلام" والهجرة العالية من الاتحاد السوفيتي السابق، كان الاقتصاد الإسرائيلي مستمراً في التعافي والاستقرار رغم التدهور الذي حدث في الحساب الجاري عام 1993، وفي ميزان المدفوعات بين عامي 1992–

1995، ولا تشير المعطيات إلى تأثيرات كبيرة لاتفاق أوسلو على الاقتصاد الإسرائيلي.

8. **التجربة الثامنة:** مع دخول الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، أنهت (إسرائيل) عقداً من نمو الاقتصاد بناءً على جملة من المؤشرات الدالة على سمات هذه المحطة وخصوصيتها، حيث بلغت أرقام الموازنة 60 مليار دولار، وحصة الديون منها 7% والأمن 19.2%، بينما تراجعت نسبة النمو المتوقع لتكون 4%. وقد تراجعت قيمة الشيكل إلى الدولار لتكون 4.60 شيكل لكل دولار.
9. **التجربة التاسعة:** في أيلول (سبتمبر) 2010، دعيت إسرائيل للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووقعت أيضاً اتفاقات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وتركيا، والمكسيك، وكندا، والأردن، ومصر.
10. **التجربة العاشرة:** منذ عام 2012، تم اعتبار الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاداً سوقياً، بعد أن احتلت (إسرائيل) المرتبة 16 بين 187 دولة على مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، الأمر الذي يضعها في فئة متطورة للغاية.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي لـ(إسرائيل) انخفاضاً في الربع الثالث من عام 2014 بسبب العدوان على قطاع غزة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بنسبة 4% بين تموز (يوليو) وأيلول (سبتمبر) بسبب الحرب على قطاع غزة التي انتهت في 26 آب (أغسطس).

(http://www.sasapost.com/israeli-economy)

ســـمات الاقتصـــاد الإســـرائيلي: (http://www.sasapost.com/israeli-economy)

1. **الموارد البشرية:** حيث تميزت (إسرائيل) بمواردها البشرية من حيث التأهيل والفعالية، ويبلغ عدد سكان (إسرائيل) الآن ما يقارب 7 ملايين نسمة، يتوزعون بنسبة 77% يهود، و23% عرب وآخرين، غالبية اليهود أشكناز "أوروبيون أو قدموا من أوروبا"، وتسكن الأغلبية في المدن تقريباً 91%، ففي تل أبيب الكبرى نحو 43.6% منهم.
2. **نظام الحكم:** وهو نظام سياسي قائم على الحراك السياسي والديمقراطية، وتتكرر على الدوام حكومات قوية بالأكثرية المطلقة، ومعارضة قوية تنافسها وتغيرها لتحل محلها، مع وجود رقابة صارمة من مجتمع يتمتع بفعالية سياسية عالية.
3. **الهجـرة اليهوديـة:** حيث إنها شحنت الاقتصاد بكفاءات ومهارات عالية، وكونت حوالي نصف الزيادة السكانية الإسرائيلية، بفعل الحجم والنوع والتوقيت.
4. **التعويضات الألمانية لإسرائيل:** وهي أهم حدث لـ(إسرائيل) بعد إعلان ولادتها، ومكنت من تمويل 2000 مشروع صناعي بالآلات والمعدات، وهذا ما أعطى (إسرائيل) طابع الدولة الصناعية التي استطاعت تحقيق نمواً للناتج المحلي بمتوسط 10% سنوياً، طيلة 12 عاماً متواصلة.
5. **الولايات المتحدة والمساعدات:** إن الأمر الحاسم في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية طابعها الاقتصادي الذي نشأ بين طرف لا تعوزه المورد، وآخر لا يمل الطلبات ولا ينقصه الطموح لامتلاك الشروط العلمية لتحوله إلى دولة إقليمية عظمى.
6. **إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة:** من السمات المميزة للاقتصاد الإسرائيلي ونموه شكل العلاقة مع السوق الأوروبية المشتركة، والآفاق التي فتحتها، والتطورات التي مكنت (إسرائيل) من تسهيلات جمركية، وفترات تكيف لصناعاتها وصلت إلى 15 سنة، وما رافق ذلك من امتيازات تسويقية وفرت لـ(إسرائيل) قدرة تنافسية.

7. **العلم والتكنولوجيا:** تراكمت هذه الميزة والسمة عبر خطوات مع إعلان الدولة عام 1948، حيث تلخصت بجملة إنجازات وأطر ومؤسسات علمية أهمها المجلس العلمي عام 1949، ومختبر الفيزياء عام 1950، ولجنة الطاقة النووية 1952، وغيرها.

ومن هنا يمكن القول، إن الاقتصاد الإسرائيلي كونه يرتكز إلى التجارة الخارجية، فإن (إسرائيل) تولي العلاقة مع الاتحاد الأوروبي بشكلٍ عام وفرنسا بشكلٍ خاص أهمية خاصة، كون أسواق الاتحاد هي الأقرب للموانئ الإسرائيلية، في ظل المقاطعة العربية للمنتجات الإسرائيلية.

ثانياً: المحددات الخارجية

1. العلاقات الإسرائيلية البريطانية:

سعت بريطانيا لمشاركة فرنسا نفوذها في ولاياتها في سوريا ولبنان ما عدا فلسطين وشرق الأردن، ولعل أبرز هذه المفاوضات البريطانية– الفرنسية معاهدة "سايكس– بيكو"، من الملاحظ أن فلسطين لم تكن ضمن الدول العربية التي جزئت بين فرنسا وبريطانيا وأصبح لها وضع دولي خاص، حيث خططت بريطانيا لأن تكون فلسطين تابعة لنفوذها دون النفوذ الفرنسي، حيث أحلت أن تصبح سوريا ولبنان أيضًا تابعة لها، لذلك شددت فرنسا من خلال مفاوضات "سايكس– بيكو" على أن تدخل فلسطين ضمن الاتفاقية، وبسبب الطموح البريطاني لفرض نفوذه في المنطقة الشرق أوسطية؛ لذلك سعت لمساعدة الحركة الصهيونية بإقامة وطن لليهود في فلسطين، حيث طالب رئيس الوزراء البريطاني "لويد جورج، وزير الخارجية "أوتر جيمس بلفور" للمطالبة بأن تصبح فلسطين جزءًا من بريطانيا باستثناء فرنسا، في المقابل كانت فرنسا أولى الدول التي طرحت فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين لتقوية نفوذها في هذه المنطقة. (نوفل، 1984: 30)

2. العلاقات الإسرائيلية الأمريكية

لا يستقيم فهم مكانة (إسرائيل) في العلاقات الدولية دون الإشارة إلى الدور الذي قامت به واشنطن، فعلاقة (إسرائيل) بالولايات المتحدة تعد علاقة استراتيجية في جميع الجوانب، من التعاون العسكري إلى السياسي والتجاري، إلى التعاون العلمي والبحثي، فإن الدعم العسكري الأمريكي لـ(إسرائيل) لا يضاهيه شيء في علاقات (إسرائيل) الخارجية؛ فعلى سبيل المثال تم الاتفاق عام 2007 على اتفاقية للمساعدات العسكرية تعهدت وفقها الولايات المتحدة بدفع 2.4 مليار دولار على شكل هبات عام 2008، على أن ترتفع تدريجياً حتى تصل إلى 3.15 مليار عام 2013، وأن تبقى على المستوى نفسه حتى عام 2018، وشكل هذا عام 2008 قرابة 18% من موازنة (إسرائيل) العسكرية. (Bermant, 10/2/2012: Net)

أما الدور السياسي الكبير الذي تقوم به واشنطن في المنطقة العربية، والثابت على المصالح الإسرائيلية، لا يمكن رده بالكامل إلى الرغبة الإسرائيلية فقط، إذ أن واشنطن مرحب بها للعب هذا الدور من قبل الشركاء العرب في عملية السلام لأسباب عديدة، فواشنطن هي من تستطيع طرق باب تل أبيب وليس موسكو ولا بروكسل؛ فهي الأقدر على إقناع (إسرائيل) وعلى التفاهم معها، على الرغم من أنها لن تجبرها وفق قناعات الجميع على التوقيع على ما لا ترغب به.

وتل أبيب على الرغم من علاقتها المتينة وربما حاجتها القوية للمبادلات التجارية مع الدول الأوروبية، فإنها غير مستعدة للاستماع إلى بروكسل، وربما يمكن القول: إن (إسرائيل) تظن أن بروكسل لا تستطيع اتخاذ أي خطوات عقابية ضدها، لاعتبارات تاريخية تحرص أيضاً أوروبا على عدم إثارتها، الأمر المفسر بالعداء لـ(إسرائيل) بل ربما عداء للسامية. (أبو سيف، 2011: 29)

كما أن الولايات المتحدة قادرة على تلبية وتحقيق الأهداف الصهيونية، وتعتبر أن مصالحها واحدة، بعكس الاتحاد الأوروبي الذي ينتقد السياسات الإسرائيلية التي

تتجاوز القرارات الدولية بخصوص القضية الفلسطينية، وما يؤكد ذلك ما حصل مؤخراً خلال العمل في هذه الدراسة من اعتراف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في 6 كانون الأول (ديسمبر) 2017، بأن القدس الموحدة عاصمة لدولة (إسرائيل)، وقرار نقل السفارة الأمريكية إليها تنفيذاً لقرار الكونغرس الأمريكي عام 1995 (ترامب يعلن رسميًا القدس المحتلة عاصمةً للكيان الصهيوني، 2017/12/6: موقع إلكتروني)، الأمر الذي رفضه الاتحاد الأوروبي وحذر من تداعيات هذه الخطوة على عملية السلام، وأكد تمسكه بالقرارات الدولية، وحل الدولتين، وعدم نقل السفارات الأوروبية إلى القدس. (الاتحاد الأوروبي: لن يتم نقل أي سفارة أوروبية إلى القدس، 2017/12/7: موقع إلكتروني)

كما أن هيمنة الدور الأمريكي خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وتحول النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى نظام برأس واحد؛ أدى إلى أن تصبح الولايات المتحدة أكثر تأثيراً على مستوى العالم وتبعية أوروبية لها، وبالتالي: تفضيل (إسرائيل) للولايات المتحدة وهي الأكثر انحيازاً لها. (علوي، 2015: 62)

3. العلاقات الإسرائيلية الأوروبية

إن العقيدة الخارجية الإسرائيلية قائمة على فك العزلة عن (إسرائيل)، وتجنب كل ما من شأنه أن يزيد هذه العزلة، هذا التفكير يدفع باتجاه التمسك بكل الأصدقاء حتى في لحظات التوتر والخلاف، لذا: فإن أوروبا ضمن هذه المنظومة تتمتع بموقع جيد، يجعل فرص خسرانها أمراً صعباً على (إسرائيل)، حتى في اللحظات الأكثر حرجاً في مسيرة هذه العلاقة. من هنا: فإن علاقة (إسرائيل) مع أوروبا قائمة على فكرة احتواء المطالب والمواقف الأوروبية، حتى لو تعارضت هذه المواقف مع المصالح الإسرائيلية، والغاية من ذلك ألاَّ تجد (إسرائيل) نفسها تتصادم مع جيرانها وحلفائها التاريخيين.

ونجحت (إسرائيل) في تحقيق الفصل بين المسارات، بحيث لا يقود الخلاف في المواقف السياسية بالضرورة إلى تخفيض مستوى العلاقة التجارية؛ بل إن الحل الأنجع لتجاوز هذا الخلاف هو البحث عن تمتين العلاقة في جانب آخر، بهذا: يظل الجيران الأوروبيين وبحكم الجغرافيا والمصالح المشتركة، هم الجار الفعلي والصديق الذي لا يمكن المجازفة بخسارته، فإسرائيل تنظر إلى ضعفها الجغرافي، وضيق خاصرتها، وعدم امتلاكها منافذ كثيرة على العالم بكثير من القلق الذي يستوجب الحفاظ على أوروبا صديقة دائمة، وإن بمستوى أقل من الولايات المتحدة. (أبو سيف، 2011: 40-41)

4. إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط

منذ خمسينيات القرن العشرين تمتعت العلاقات التركية – الإسرائيلية – الإيرانية بتوافق عالٍ، ودخلت الدول الثلاثة في تحالف لمواجهة الوحدة العربية، ومساندة الدعم الغربي (لإسرائيل)، واستمرت العلاقات على هذا النحو حتى قيام الثورة الإيرانية على الشاه "محمد رضا بهلوي" وسقوط نظامه عام 1979، وبالرغم من هذا التحول الجذري في النظام، إلاَّ أن العلاقات التركية الإيرانية لم تتأثر كثيراً بهذا التحول؛ ففي عهد "نجم الدين أربكان" تم التوقيع في آب (أغسطس) 1996 على اتفاقية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي لتوريد الغاز الطبيعي إلى تركيا، إلاَّ أن العلاقات تحولت إلى نوع من التنافس والندية على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، لمد نفوذها على المستوى الإقليمي هذا إلى جانب، ومن جانب آخر: حماية أنظمتهم السياسية الداخلية ضد التحدي الأيديولوجي الذي يمثله كل طرف على الآخر. وكانت اتفاقية التعاون التركية الإسرائيلية عام 1996، ومن أبرز الأسباب التي أثارت حفيظة إيران، وفي المقابل: كانت تركيا تنظر بعين القلق إلى التجارب الإيرانية على صواريخ شهاب بعيدة المدى، ومحاولتها امتلاك القدرة النووية. (الخماش، 2010: 94-95).

وكان القلق والخوف الصادر من كلا الدولتين باتجاه الأخرى عاملاً أساسياً في التقارب التركي الإسرائيلي، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في ظل السياسة الجديدة الذي يتبعها، سرع ذلك في التقارب التركي الإيراني، حيث سعت تركيا للتقارب مع إيران بسبب عدم استقرار العراق، وخوفاً من أن تفقد واشنطن سيطرتها، وتظهر قوى مناوئة لتركيا ومؤيدة لإيران. وفي ظل الخلاف التركي الإسرائيلي حول الملف النووي الإيراني، وادعاء (إسرائيل) بأن إيران تدعم الإرهاب فقد تضاربت مواقف تركيا و(إسرائيل) حول هذا الملف، فتركيا من أجل المحافظة على استقرار المنطقة تريد حلاً سلمياً دبلوماسياً، واحترام حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي لغايات تنموية، في حين تريد إسرائيل توجيه ضربة عسكرية لإيران على غرار ما حدث في ضربها للمفاعل النووي العراقي (أوزاريك 2) عام 1981، وضربها للموقع السوري في دير الزور في أيلول (سبتمبر) 2007، مما أدى إلى التقارب التركي الإيراني، وتراجع في العلاقات التركية الإسرائيلية. (الخماش، 2010: 96)

التعقيب:

يتضح مما سبق: أن (إسرائيل) اعتمدت منذ وجودها على دعم الدول الكبرى سواء من حيث التأييد السياسي أو تقديم المساعدات، وحاولت منذ قيامها الظهور بمظهر الدولة الغربية الملتزمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والاقتصاد المفتوح، والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الغرب، وحرصها على استغلال النفوذ الغربي في المجتمع الدولي؛ لكسب تأييد العالم لموقفها، وتجنب قيام تحالفات معادية لها على صعيدٍ دولي، واستخدمت اللوبي الصهيوني لتوجيه السياسات الأوروبية وخاصة الفرنسية لصالحها لتحقيق أهدافها الصهيونية، وهذا ما يؤكد بقاء واستمرار قوة العلاقة التي تربط (إسرائيل) بفرنسا، وأنها لن تتأثر حتى مع وجود بعض التوترات السياسية.

المبحث الثاني
محددات العلاقات الفرنسية تجاه إسرائيل

تمهيد:

إن أغلب المختصين قد اتفقوا حول مجموعة من العوامل التي يرون أنها تشكل محددات لقوة سياسة الدولة ضمن المجتمع الدولي، وأهم هذه المحددات هي: المحدد الجغرافي، والمحدد البشري، والمحدد الاقتصادي، والعسكري. هذه العوامل يمكن تصنيفها ضمن إطار عام، هي المحددات الداخلية المادية أو البنيوية والتي تكملها المحددات الداخلية المعنوية والمحددات الخارجية، من خلال العلاقات الفرنسية الأمريكية، والعلاقات الفرنسية الأوروبية، وعلاقة فرنسا بالشرق الأوسط، لتشكل في مجملها إطاراً لدراسة المؤثرات في الموقف الخارجي للدولة، وهي نفسها محددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه (إسرائيل).

أولًا: المحددات الداخلية:

وهي محددات تفرزها البيئة الداخلية، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي، ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى، وتشمل في حد ذاتها نوعين من المحددات: محددات داخلية بنيوية (مادية)، ومحددات داخلية معنوية، وهما نوعان من المحددات يسهمان بطريقة مباشرة في تحديد السياسة الخارجية الفرنسية عموماً، وتجاه (إسرائيل) على وجه الخصوص.

1. المحدد السياسي:

إن فرنسا مثلها مثل أي دولة تعتمد على سياستها الخارجية بالتنسيق بين مؤسسات صنع القرار في الدولة، ويمكن القول: إن فرنسا من أول الدول الأوروبية التي تبنت سياسة خارجية بناءة مع دول العالم وخاصة الدول العربية بعد استقلال الجزائر عام 1962، وحرب حزيران (يونيو) 1967. إن انسجام مؤسسات صنع

القرار مع بعضها بعضاً تراعي مصالحها وتشبيك علاقاتها الخارجية بين الدول الأخرى لأعلى مستوياتها وتجني ثمارها؛ لتقوية نفوذها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

إن مكونات النظام السياسي الفرنسي مر بمراحل تطور من خلال ثورات عدة بين أعوام 1789-1814، و1830-1848، وصراع مرير بين أنصار الملكية والجمهورية والإمبراطورية، نتج عنها صراع داخلي بين طبقات المجتمع، وتدخل خارجي في شؤون فرنسا أدى إلى احتلالها من الدول المجاورة التي سعت لنصرة طرف على آخر، حماية لمصالحها أو خوف من امتداد الثورة إليها. وخلال تطور هذا النظام حقق الشعب الفرنسي ممثلاً بقيادته الكثير من المنجزات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ بل رسخ مبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان والتي دونتها في دساتيره المختلفة، حتى أصبح إعلان حقوق الإنسان والمواطن يحتل بداية دستور الجمهورية الخامسة. (الطويل، د.ت)

ويتميز النظام السياسي الفرنسي بأنه أول نظام طبق نظرية الفصل بين السلطات الثلاث في العالم منذ قيام الثورة الفرنسية في عام 1789، ودعوتها إلى تحقيق المبادئ الثلاثة: الحرية، والأخوة، والمساواة، وهذا شعار الجمهورية الخامسة ودون في دستورها عام 1958، كما أن النظام الفرنسي هو نظام برلماني رئاسي مختلط يطلق عليه نظام شبه الرئاسي، وهو نظام خليط ما بين النظام البرلماني المعمول به في معظم الدول الديمقراطية الغربية، والنظام الرئاسي الموجود في الولايات المتحدة، ولهذا: فإنه عرف بالنظام المختلط أو النظام شبه الرئاسي، وهو ما جاء في الدستور المعمول به حالياً، وهو دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادرة عام 1958، والمعدل في عام 1962، وعام 2001، والذي يعد الدستور السادس عشر منذ سقوط سجن الباستيل في عام 1789. (نوفل، د.ت)

الدستور الفرنسي:

يعتبر الدستور الوثيقة القانونية والسياسية الأسمى في الدولة، أو الإطار العام الذي يحدد نظام الدولة، وينظم عمل السلطات فيها، ويكفل حقوق الأفراد والجماعات، ويجسد تطلعات الشعب، ولهذا: فإن أي تغيير أو تبديل يطرأ على البنية السياسية أو الاجتماعية يستتبع حتماً تبديل دستورها أو تعديله بما يتلاءم مع الأوضاع والظروف الطارئة أو المستجدة. ومما يسترعي انتباه الباحث في الدراسات الدستورية، هي أن الدستور ليس فقط مجموعة من القواعد القانونية المدونة في وثيقة مكتوبة تتعلق بنظام الحكم في الدولة، وإنما هو أيضاً عليه صياغة قانونية لفكرة سياسية استطاعت في صراعها مع الأفكار الأخرى، أن تؤكد انتصارها بوصولها إلى السلطة وفرض فلسفتها واتجاهاتها كقواعد قانونية ملزمة. (المجذوب، 2005)

وربما يكون هذا المفهوم للدستور ينطبق تماماً على الدستور الفرنسي الذي تقلب وتطور لعشرات المرات، وجاء معبراً عن الأفكار الفلسفية، وملبياً حاجات الناس العاديين في سعيهم نحو الحرية والكرامة والمساواة في الحقوق والواجبات، فكان في كل مرحلة يضيف مكتسبات جديدة للأمة، ويرسخ مبادئ سامية لا ينفك حتى يرنو إلى أفضل منها، وهذا ربما ما جعل البعض يعيبون على النظام السياسي الفرنسي عدم الاستمرارية مقارنة بالنظم الديمقراطية الغربية الأخرى، غير آخذين في الاعتبار أن تاريخ فرنسا السياسي كان أكثر ثورية واضطراباً من غيرها. فقد اندلعت في فرنسا خلال نصف قرن ثلاث ثورات كبرى خلال الأعوام: 1789، 1830، 1848، وتعاقبت عليها منذ بداية القرن التاسع عشر خمس جمهوريات لم يتعد عمر ثلاث منها بضع سنوات، وعرفت فرنسا طعم الهزيمة والاحتلال العسكري لأراضيها من جانب ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، والهزيمة العسكرية في معارك التحرير خارج أراضيها في فيتنام في عام 1954، والجزائر في عام 1962، وكانت قاب قوسين أو أدنى من حرب أهلية مدمرة بسبب الموقف من قضية استقلال الجزائر. وقد أثرت هذه

الأحداث جميعها في مسار النظام السياسي الذي تعاقبت عليه الدساتير خلال الأعوام: 1804، 1814، 1852، 1875، 1946، وهكذا: لم تعرف فرنسا الاستقرار النسبي منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى قيام الجمهورية الخامسة في عام 1958 إلاَّ في فترة الجمهورية الثالثة (1870–1940). (مرهون، د.ت)

السلطة التنفيذية:

يقصد بالسلطة التنفيذية تلك السلطة التي تتكون من الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ القوانين وحفظ الأمن وإدارة المصالح العمومية، فيدخل فيهم والحالة هذه رئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية والوزراء والموظفون المدنيون والعسكريون (الوحيدي، 2004: ص302)، وهي أيضاً الموكل إليها وضع السياسة العامة للدولة، واستصدار اللازم لإجازة هذه السياسة من البرلمان، وتكون بصفة عامة مسؤولة أمام الشعب. (العربي، 1966: 80)

رئيس الجمهورية:

يعد رئيس الدولة الممثل الأسمى للدولة في علاقاتها الخارجية؛ فهو الذي يجسد سيادتها بغض النظر عن اللقب الذي يحمله (ملكاً أو رئيساً أو أميراً ... الخ). ورئيس الدولة هو الذي يعبر عن إرادة الدولة لأنه يعتبر رمزاً لها (حداد، 2000: 412)، لذلك: فإن العرف والقانون الدوليين يخصانه بامتيازات وحصانات خاصة، ويتمتع بالتقدير والاحترام اللائقين بمكانته أثناء تنقلاته الرسمية خارج دولته، ودستور الدولة هو الذي يحدد وينظم اختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة في مجال السياسة الخارجية، بغض النظر عما قرره العرف الدولي من صلاحيات هي من حيث المبدأ مرتبطة بوظيفته على رأس الدولة، كقبول أوراق اعتماد سفراء الدول الأجنبية، أو التصديق على الاتفاقيات الدولية، غير أن هناك أنظمة دستورية تعطي لرئيس الدولة سلطات واسعة. (شكري، 1973: 381)

ففي فرنسا إضافة إلى الدور التقليدي لرئيس الدولة في مجال الاتفاقيات (التفاوض، والتصديق)، فإن الدستور خصص مقتضيات متعددة تبين دوره المهم في إدارة العلاقات الخارجية. وقد تقوى هذا الدور أيضاً باختصاصاته في مجال الدفاع، وبغض النظر عن روح الدستور فإن الشخصية الاستثنائية للجنرال "شارل ديغول"، وإلحاق الشؤون الخارجية بالمجال المحفوظ لرئيس الجمهورية قد طبعت وظيفة رئيس الدولة، وحافظ خلفاؤه على هذا التقليد الذي تجسد في تراجع نسبي لدور وزير الخارجية، وهذه الصلاحيات المحفوظة قد ظهرت منذ وصول "ديغول" إلى الحكم (1958–1969)، للتعبير عن ممارسة اتبعها في ميدان السياسة الخارجية. فقد كان يعتبر أن هذه الممارسة هي التي تعكس الدور الفعلي لرئيس الدولة، وبالتالي: هي التي تكون لها الأولوية في صلاحياته، ويكرس لها كل جهوده وطاقاته دون رقابة من أي جهة أخرى. وقد تجلت هذه الممارسة في مجال السياسة الدفاعية، خاصة فيما يتعلق بالمجال النووي والعلاقات مع الولايات المتحدة وقضية الجزائر. وقد اتبع الرئيس "فرانسوا ميتران" (1981–1995) هذا النهج، وإن كان لم يصل إلى المستوى الذي بلغه في عهد "ديغول". (عمرتي؛ سفيري، 1999: 77)

رئيس الوزراء والحكومة:

إن الفكرة الأساسية التي يدور حولها دستور عام 1958، وتعديل عام 1962، وسياسة "ديغول" هي تقوية مركز السلطة التنفيذية لا لحساب رئيس الوزراء وإنما لحساب رئيس الجمهورية، ومع ذلك: أبقى الدستور على الازدواجية داخل السلطة التنفيذية فلم يعهد لرئيس الجمهورية بمهام رئيس الوزراء رغبة في تفادي الإرهاق الذي نتج عن تبني النظام البرلماني، نظراً لكثرة الجدل بين الوزارة والبرلمان والذي تمخض عن اضطراب وعدم استقرار، خاصة في الفترة السابقة على سقوط الجمهورية الرابعة، ولهذا: فإن الحل الوسط الذي تبناه دستور سنة 1958 لجعل الجمهورية الخامسة شبه برلمانية وشبه رئاسية، أضفى على الحكومة طابعاً برلمانياً،

فالحكومة تحدد وتدير سياسة الأمة بقيادة رئيس الوزراء، ويعتبر رئيس الوزراء مسؤولاً أمام البرلمان (المادة 20)، ويوجه رئيس الوزراء عمل الحكومة، ويسهر على تطبيق القوانين (المادة 21).

ويتضح من هذه النصوص: أن رئيس الوزراء إذ يحدد سياسة الدولة، ويقوم برسم الأهداف والأساليب الواجبة الاتباع لتحقيق الأهداف، غير أن التطبيق العملي لهذه النصوص أدى إلى توسيع اختصاصات رئيس الجمهورية، والحد من سلطات رئيس الوزراء والوزارة؛ بل إن الرئيس "فاليري جيسكار ديستان" اتجه بالنظام نحو الرئاسة وقد أعلن هذا في مناسبات عديدة منذ انتخابه سنة 1974. (الوحيدي، 2004: 428)

السلطة التشريعية:

للسلطة التشريعية في فرنسا منذ القدم أهمية خاصة، وتقدير كبير في نفوس مواطنيها، ولعل ما عبر عنه "فيكتور هوجو" في مساندته لأحد النواب في حملته الانتخابية يبين ذلك، وإن لم يوافقه على بعضه أنصار فصل السلطات: "المشرع هو المعبر الأعلى عن إرادة الأمة، وكل مقاومة من قبل السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية، هو تدخل كل تعد من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية هو جناية" (نصر، 2007/6/12: موقع إلكتروني). وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين على غرار النظامين الأمريكي والبريطاني، هذان المجلسان هما: الجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ.

الجمعية الوطنية:

يعد هذا المجلس الأهم من الناحية التشريعية مقارنة بمجلس الشيوخ، وبالرغم من أن الأخير مجلس منتخب فإن صلاحيته التشريعية محدودة، وهو في ذلك يشبه إلى حد كبير مجلس اللوردات في النظام البريطاني، كما أن الجمعية الوطنية الفرنسية تشبه في صلاحياتها مجلس العموم البريطاني، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع الحكومة، إذ يحق لها سحب الثقة من الحكومة، ولها حق مناقشة مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة، ولها الاعتراض عليها، أو طلب تعديل بعض الفقرات بها، كما يحق لها اعتماد ميزانية الدولة، ومناقشة الحكومة بشأنها، وكما سبق القول يحق لها سحب الثقة من الحكومة، لكنها لا تلجأ إلى ذلك إلاَّ نادراً خشية أن يطلب رئيس الحكومة من رئيس الدولة حل الجمعية الوطنية، وإجراء انتخابات جديدة.

وتتشكل الجمعية الوطنية من 577 نائباً، 555 منهم من المناطق الداخلية في فرنسا، والمقاعد الباقية للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار مثل: (غينيا الفرنسية، وجزيرة سان ريمون، وسان بيتر، وجزيرة مايوت الموجودة في جزر القمر، وغيرها)، ويتم انتخاب النواب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع الفردي. (الوحيدي، 2004: 428)

مجلس الشيوخ:

ويتكون من 321 عضواً، 296 عضواً للفرنسيين الموجودين داخل البلاد، والباقي للأقاليم الواقعة فيما وراء البحار (13 مقعداً)، وللفرنسيين الموجودين بالخارج (12 مقعداً)، ويتم انتخاب أعضاء هذا المجلس عن طريق الانتخاب غير المباشر من خلال المجمع الانتخابي لكل محافظة (يتشكل هذا المجمع من عدد من النواب والمستشارين العموميين، ومندوبين عن المجالس المحلية)، ومدة العضوية به 9 سنوات، وتجري انتخابات التجديد كل ثلاث سنوات لثلث أعضاء المجلس، وبالرغم من

أنه مجلس منتخب تماماً مثل مجلس الشيوخ الأمريكي، فإن صلاحياته التشريعية ضئيلة للغاية خاصة فيما يتعلق بحقه في مناقشة سحب الثقة من الحكومة، لذا: فهو أقرب إلى مجلس اللوردات في بريطانيا منه إلى مجلس الشيوخ الأمريكي، والوظيفة الأساسية للمجلس هي الوظيفة الاستشارية، حيث يعد بمثابة بيت الخبرة السياسي للجمعية الوطنية. (الطويل، د.ت: 31)

وتعرض مشاريع القوانين سواء كانت مقدمة من الحكومة أو من البرلمانيين، بالتناوب على الجمعية ومجلس الشيوخ، وفي حال استمرار الخلاف بين الغرفتين يكون للنواب الكلمة الفصل إذا قررت الحكومة ذلك، وقبل بحثها في جلسة موسعة تخضع النصوص لدراسة لجان دائمة مكونة من نواب لا يحق لهم المشاركة سوى في لجنة واحدة منها، وينتهي تداول النصوص بين الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ عندما يتبنى كل من الاثنين دون تعديل الوثيقة التي أحالها إليه الآخر. (نصر، 2007/6/12: موقع إلكتروني)

النظام الحزبي:

يعد النظام الحزبي الفرنسي نظاماً تعددياً شأنه في ذلك شأن النظامين الأمريكي والبريطاني، لكنه يختلف عنهما في عدم وجود حزبين مسيطرين على الحياة السياسية من الناحية الواقعية (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، وحزبا العمال والمحافظين في بريطانيا)، وإنما هناك تياران متنافسان في فرنسا هما: تيار اليمين واليسار يضم كل منهما مجموعة من الأحزاب، أي أن التنافس بين قوى أيديولوجية تتصارع فيما بينها في بعض الفترات لدرجة حدوث تفتت في الأصوات، وبالتالي: في مقاعد البرلمان (ولعل هذا يفسر أسباب كون معظم الحكومات الفرنسية حكومات ائتلافية)، وتارة أخرى تحدث حالة من الاستقطاب ولكن بين أنصار التيار الواحد، وغالباً ما يحدث هذا في ظل وجود زعامات كاريزمية لها القدرة على جمع هذه التيارات في تيار واحد مثل ديغول الذي استطاع أن ينظم

صفوف اليمين الوطني، ويحوله إلى قوة سياسية فاعلة ومهيمنة على الحياة السياسية طيلة الستينيات، وفي المقابل: قام الرئيس فرانسوا ميتران بتوحيد عشرات الأحزاب والقوى اليسارية، بحيث كان لها الهيمنة على الحياة السياسية الفرنسية طيلة الثمانينيات. (الطويل، د.ت: 32)

وعلى الرغم من أن الأحزاب الفرنسية ظهرت في فرنسا مع اندلاع الثورة عام 1789، فإن أقدم الأحزاب المعاصرة تعود نشأتها لعام 1901، أما الأحزاب التي نشأت قبل هذا التاريخ فقد اختفت تنظيمياً وربما فكرياً من الحياة السياسية الفرنسية، وهناك خمس قوى سياسية في فرنسا برزت خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في نيسان (أبريل) 1974، ثم في الانتخابات البرلمانية في حزيران (يونيو) 2007 أيضاً، هذه القوى هي: اليسار المتطرف وتمثله الأحزاب الشيوعية، واليسار المعتدل ويمثله الحزب الاشتراكي ومرشحته "سيجولين رويال"، والوسط الذي يمثله حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية ومرشحه "فرانسوا بايرو"، واليمين المعتدل ويمثله حزب الاتحاد من أجل الأغلبية الشعبية ومرشحه "نيكولا ساركوزي" الذي فاز في الانتخابات، وأخيراً: اليمين المتطرف الذي يمثله حزب الجبهة الوطنية ومرشحه "جان ماري لوبان"، ويلاح أن المنافسة السياسية والانتخابية عادة ما تنحصر بين الحزب اليميني المعتدل الاتحاد من أجل الأغلبية الشعبية، وبين الحزب الاشتراكي، إلاَّ أن وصول "جان ماري لوبان" إلى الدورة الثانية لانتخابات عام 2002 الرئاسية كان تحدياً جديداً للديمقراطية في فرنسا. (الطويل، د.ت: 33)

السلطة القضائية:

في أدبيات العلاقة بين السلطات، يتم التأكيد دائماً على استقلالية القضاء حتى في النظم الأكثر استبدادية وشمولية، وتنبع هذه الاستقلالية من أهمية القضاء كسلطة لصون الحقوق والحريات العامة للمواطن، ومراعاة مبدأ سيادة القانون، ولذلك: تحرص كافة النظم السياسية على الاختيار الحيادي والنزيه للقضاء والعاملين في سلك

القضاء، كونهم يمثلون ضمير الأمة المحصن ضد السياسة وبواعثها ودوافعها، وأيضاً لما يمثله القضاء من تجسيد للعدالة باعتبارها أهم أركان الحكم الصالح والرشيد والمصل الواقي ضد الاستبداد والطغيان. (شراب، 2007/4/9: موقع إلكتروني)

وقد جاء في المادة (66) من الدستور الفرنسي القول: إن السلطة القضائية حارسة الحرية الفردية، وهي مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ضماناً لحيادها ونزاهتها، وتنقسم إلى ثلاثة فروع هي القضاء (المدني، والجنائي، والإداري)، ولكل قضاء محاكمه الخاصة، حيث تعتبر محكمة النقض أعلى محكمة استئناف في القضايا المدنية والجنائية، كما يعتبر مجلس الدولة أعلى جهة اختصاص في المسائل الإدارية، ويعتبر رؤساء الدولة السابقون بحكم مناصبهم أعضاء في هذا المجلس، لكن دورهم يكون محدوداً مقارنة بالأعضاء الأصليين، وبالرغم من أن دور مجلس الدولة تجاوز في الممارسة الصلاحيات الممنوحة له في الدستور، فإن هذا الدور لا يزال محدوداً. (نصر، 2007/6/12: موقع إلكتروني)

ولقد استحدث دستور عام 1958 المحكمة الدستورية العليا المنوطة بالنظر في مدى اتفاق القوانين الصادرة عن الجمعية الوطنية للدستور الفرنسي، ونفس الأمر بالنسبة للقرارات الصادرة عن الحكومة أو رئيس الجمهورية، وتتشكل المحكمة من تسعة أعضاء، يعينهم كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية (كل واحد يقوم بتعيين ثلاثة)، ويختار رئيس الجمهورية أحد هؤلاء التسعة لرئاسة المحكمة، ومدة العضوية بالمحكمة تسع سنوات غير قابلة للتجديد. (الطويل، د.ت: 36)

2. المحدد التاريخي:

بعد اندلاع الثورة الفرنسية التي كان الفقر من أهم أسبابها في عام 1789، وكانت هذه الفترة فترة الاضطرابات السياسية والاجتماعية في فرنسا الذي انهار من خلالها النظام الملكي وتم إعلان الجمهورية في عام 1792، أعدم الملك "لويس

السادس عشر" وزوجته "ماري أنطوانيت" في عام 1793، حيث صعد روبسيير إلى السلطة وكون عهد الإرهاب الذي قتل في عهده ما يقارب 6 آلاف شخص. (Echard, 1985: 55)

وفي عام 1799، وصل "نابليون بونابرت" إلى سدة الحكم وأصبح القنصل الأول في الجمهورية، ولكن في عام 1804 أعلن نفسه إمبراطوراً على فرنسا، وانهار هذا النظام بمساعدة حلفاء أوروبا والإمبراطورية الروسية وذلك في عام 1814، وعين الملك "لويس الثامن عشر" أخا "لويس السادس عشر" ملكاً على فرنسا، وبقيت ملكية آل بوربون حتى ثورة يوليو (تموز) 1830، ووصل "لويس فيليب الأول" إلى سدة الحكم وهو من أقارب الملك "لويس السادس عشر"، وعاش النظام حتى نهوض الثورة الجديدة عام 1848، وإعلان الجمهورية الثانية والتي لم تستمر طويلاً، لأن "نابليون" سرعان ما أعلن نفسه إمبراطوراً بعد ثلاثة سنوات من رئيساً للجمهورية وهو ابن أخي "نابليون الأول"، وعاشت حتى سقوطها أثناء الحرب الفرنسية البروسية (1876-1870)، وإعلان الجمهورية الثالثة التي تعتبر أطول نظام عاش في تاريخ فرنسا المعاصرة ما يقارب 70 سنة ولم ينهار إلاَّ بعد سقوط فرنسا في يد النازيين عام 1940، وإعلان الحكومة الموالية لهم فيها والتي سقطت بعد أربعة سنوات من سقوط باريس في أيدي الحلفاء، ورجوع الحكومة الفرنسية الحرة من لندن إلى باريس، ووضع الدستور الجديد في عام 1946، وإعلان الجمهورية الرابعة والتي استمرت فترة قصيرة بسبب المشاكل السياسية، وتميزت هذه المرحلة بنمو الاقتصاد الفرنسي بشكل سريع، وتم إعلان الجمهورية الخامسة في عام 1958، ووصول "شارل ديغول" إلى سدة الحكم فيها إلى عام 1969، وتوفي بعد عام من ذلك، كما أن فرنسا خسرت في هذه المرحلة أغلب مستعمراتها خارج الوطن. (Bernard & Henri, 1988: 78)

المحدد الجغرافي:

فرنسا الأم:

تعد فرنسا أكبر دولة في أوروبا الغربية مساحة، وهي تقع في غربي أوروبا على خليج بسكاي، والقنال الإنجليزي، بين كل من بلجيكا وإسبانيا وجنوب شرقي المملكة المتحدة، وعلى البحر المتوسط بين كل من إيطاليا وإسبانيا.

ومن الأقاليم الفرنسية عبر البحار نجد: **غويانا الفرنسية:** والتي تقع شمالي أمريكا الجنوبية على ساحل المحيط الأطلسي الشمالي بين البرازيل وسورينام. **وجواديلوب:** والتي هي جزر بين البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي الشمالي، جنوب شرق بورتوريكو. **ومارتينيك:** وتقع على البحر الكاريبي، وهي جزيرة بين البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي الشمالي، شمال ترينداد وتوباجو. **ومايوت:** وهي جزيرة تقع في المحيط الهندي الجنوبي في قناة موزمبيق، وتقع في منتصف المسافة بين شمالي مدغشقر وشمالي موزمبيق. **وريونيون:** وتقع جنوبي أفريقيا، وهي جزيرة في المحيط الهندي شرقي مدغشقر. والمساحة الكلية لفرنسا تبلغ نحو 551.500 كم^2 لفرنسا الأم، و643.801 كم^2 خارج فرنسا. (الموسوعة العربية العالمية، 1999: 24)

وفيما يخص المناخ: ففي فرنسا الأم يتباين المناخ كثيراً في فرنسا حسب اختلاف الأقاليم، ولتباين المناخ علاقة وطيدة ببعد الإقليم، أو قربه من المحيط الأطلسي، أو البحر المتوسط، وتؤثر الرياح الغربية التي تهب من المحيط الأطلسي تأثيراً كبيراً في مناخ المناطق الغربية من البلاد التي تتميز بغزارة الأمطار وبرودة الشتاء، واعتدال الصيف، ويتميز المناخ في المناطق البعيدة عن المحيط الأطلسي بتغير المناخ بين فصل وآخر، إذ يكون الجو في المنطقة الوسطى حار صيفاً، وبارد شتاءً مع سقوط أمطار متوسطة على مدار العام، أما في الأراضي المنخفضة على امتداد البحر المتوسط فيكون الجو حاراً وجافاً في الصيف، ومعتدلاً شتاءً مع هطول

بعض الأمطار. وقد تهب رياح شمالية شديدة البرودة على جنوبي فرنسا، وتحمي جبال الألب منطقة الريفيرا من الرياح الشمالية الباردة معظم أيام السنة.

بينما في الأقاليم الفرنسية عبر البحار نجد: غويانا الفرنسية: إقليم مداري حار، رطب، مختلف قليلاً في درجة حرارة الفصول. وجواديلوب: إقليم شبه مداري به رياح تجارية، ورطوبة عالية نسبياً، ويمتد فصل الأمطار من حزيران (يونيو) حتى تشرين الأول (أكتوبر)، وتهب أعاصير شديدة بمعدل كل ثماني سنوات. ومايوت: إقليم مداري رياح موسمية شمالية شرقية، بحرية، حارة، رطبة، ويمتد فصل الأمطار من تشرين الثاني (نوفمبر) حتى آيار (مايو)، ويكون الطقس جافاً وأكثر برودة من آيار (مايو) حتى تشرين الثاني (نوفمبر). وريونيون: إقليم مداري الحرارة معتدلة ولكنها تتجه نحو الارتفاع، بارد جاف من آيار (مايو) حتى تشرين الثاني (نوفمبر)، حار ممطر من تشرين الثاني (نوفمبر) حتى نيسان (أبريل). (www.cia.gov)

3. المحدد الثقافي والاجتماعي: (www.murtail.com)

اللغات: تعتبر الفرنسية هي اللغة الرسمية واللغة الأولى لـ 88% من الشعب الفرنسي، وهي اللغة المهيمنة لسكان البلاد البالغ عددهم حوالي 70 مليون نسمة، بالإضافة إلى أن الفرنسية هي ثاني أكثر اللغات الأجنبية انتشاراً في العالم، ولكن هناك حوالي 3% من السكان في فرنسا يتحدثون اللهجات الألمانية والفلمنكية في شمال شرق البلاد، أما اللغة العربية فهي ثالث أكبر لغات الأقليات في فرنسا، وأولئك الذين يعيشون بالقرب من الحدود الإيطالية يتحدثون الإيطالية كلغة ثانية، أما اللغة البشكنشية فيتحدثها أولئك الذين يعيشون على طول الحدود الفرنسية الإسبانية، وهناك لهجات أخرى يتحدث بها الناس في فرنسا من ضمنها: الكتالونية واللغة السلتية ولغات المستعمرين السابقين.

الدين: تعتبر الكاثوليكية المسيحية المذهب السائد في فرنسا، ففي دراسة استقصائية أجراها المعهد الفرنسي للرأي العام وجد أن هناك 64% من السكان هم من الروم

الكاثوليك، وهم حوالي 64.6 مليون نسمة، وتشمل الديانات الأخرى في فرنسا: الإسلام والبوذية واليهودية، ووفقاً لوكالة المخابرات المركزية هناك حوالي من 23–28% من السكان في فرنسا لا يشتركون في الدين.

القيم السائدة: لدى الفرنسيون فخر هائل بأمتهم وحكومتهم، وبالتالي: فإن أي تعليقات سلبية عن بلدهم أو حكومتهم تسيء إليهم بشدة، والسياح وخاصة الأمريكيين يفسرون موقف الفرنسيون تجاه الأجانب على أنه وقاحة، ولكن بالنسبة إلى الفرنسيين فهو اعتزاز وفخر بأنفسهم وبلدهم وليست وقاحة، ويؤمن الفرنسيون بما يسمى (Egalité) والتي تعني المساواة، وهي جزء من الشعار الرسمي للبلد (Liberté, Egalité, Fraternité)، أي: "الحرية، المساواة، الإخاء"، وهم يعتبرون أن المساواة أهم من الحرية والإخاء.

4. المحدد الاقتصادي:

تعد فرنسا قوة زراعية وصناعية في الاتحاد الأوروبي، فمن أهم مظاهر قوة الزراعة الفرنسية ما يلي: تشكل الزراعة الفرنسية نشاطاً اقتصادياً متميزاً، حيث تعتبر فرنسا أول منتج زراعي بالاتحاد الأوروبي، إذ بلغت حصة فرنسا من مجموع الإنتاج الزراعي الأوروبي حوالي 23% سنة 2003، كما كانت فرنسا في نفس السنة أول مصدر عالمي لمنتوجات الصناعة الغذائية، وثاني مصدر للمواد الزراعية، وثالث مصدر للقمح. وتتميز فرنسا بارتفاع وتنوع إنتاجها الزراعي، إذ تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الشمندر والخمور والمرتبة الخامسة عالمياً في إنتاج الذرة والقمح والشعير، إضافة إلى ارتفاع إنتاجها من الخضر. كما يرتفع الإنتاج الحيواني بفرنسا (8.9 مليون رأس من الأغنام، و19.18 مليون رأس من الأبقار سنة 2004).

هذا وقد عرف الإنتاج الزراعي الفرنسي ارتفاع كبيرًا ما بين 2001 و2004م مما يسمح بتكوين مخزون فلاحي مهم، فعلى الرغم من تراجع المساحات الزراعية بفرنسا، فإن الإنتاج بقي مرتفعًا نظرًا لارتفاع مردودية المستغلات الزراعية، حيث يلاحظ أن

عدد المستغلات الزراعية عرف انخفاضًا كبيرًا بفعل عملية تجميع الأراضي (ارتفاع عدد المستغلات الشاسعة مقابل انخفاض عدد المستغلات الصغيرة).

كما عرفت الزراعة الفرنسية تحولاً نوعياً تمثل في التحول نحو الاهتمام بالزراعة البيولوجية، وهي فلاحة تعتمد على المواد الطبيعية بدل المواد الكيماوية، وهي بذلك تضمن جودة عالية للمواد الغذائية إضافة إلى محافظتها على البيئة، كما تتميز الزراعة البيولوجية بارتفاع عدد مستغلاتها وتشغيلها ليد عاملة أكثر كفاءة. (الفلالي، د.ت: موقع إلكتروني)

مظاهر قوة الصناعة الفرنسية:

من مظاهر قوة الصناعة الفرنسية نجد:

1. ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي لفرنسا (26.4%).
2. ارتفاع الساكنة النشيطة في القطاع الصناعي (22%).
3. احتلال الصناعة الفرنسية مراتب متقدمة على الصعيد العالمي، حيث تحتل الصناعة الفرنسية المرتبة الرابعة عالمياً والثانية على صعيد الاتحاد الأوروبي.
4. تنوع الإنتاج الصناعي الفرنسي واحتلال فروع الصناعة الفرنسية مراتب متقدمة عالمياً (الصناعة الكيماوية، صناعة المنتجات الرفيعة كالعطور، ثم صناعة الأسلحة، والصناعة الغذائية).
5. توفر فرنسا على مناطق صناعية كبرى يمتد أهمها بالشمال بين باريس ولوهافر والجنوب الغربي (ليون، مارسيليا)، إضافة إلى الشمال الشرقي (ليل).

عرفت المجالات الصناعية الفرنسية تحولاً نوعياً كما هو الشأن بالنسبة للشمال الشرقي (اللورين)، والملاحظ هو أن مجال توطين الصناعات بفرنسا يمتد من منطقة باريس نحو الهوامش خاصة نحو السواحل الغربية ونحو الشمال الشرقي للبلاد، حيث إن السواحل الفرنسية أصبحت تشكل مركزاً للاستقطاب الصناعي. (www.startimes.com)

ثانياً: المحددات الخارجية:

إن المحددات الخارجية لها دور وتأثير في السياسة الخارجية الفرنسية، باعتبار فرنسا دولة تعيش ضمن مجتمع دولي يتأثر في العلاقات بين الدول المحيطة به والتي تربطه معها علاقات أياً كانت هذه العلاقات إيجابية أو سلبية، أو علاقات ذات منفعة، أو علاقات ضيقة محدودة تحكمها المصالح التي تخص الدول في إقليم معين، أو في منطقة أخرى وخاصة المجتمع الدولي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي عندما كان قطباً ثانياً، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح أحادي القطبية، وتسود علاقة القوة والهيمنة من قبل هذا القطب.

ولا يمكن لدولة مثل فرنسا وبحجمها في منطقة الاتحاد الأوروبي ألاَّ تتأثر سياستها الداخلية والخارجية بما يدور في العالم، ومن خلال منظور العلاقات الدولية مع دول الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة ومع دول الشرق الأوسط، وتحديداً المنطقة العربية ومع إسرائيل. ويمكن لنا الحديث عن هذه المحددات والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على السياسة الخارجية لفرنسا بشكل عام وعلى منطقة الشرق الأوسط والقضايا العربية بشكل خاص، ومن هذه المتغيرات والمحددات ما يلي:

1. العلاقات الفرنسية الأمريكية

مما لا شك فيه: أن فرنسا تعد الدولة الأولى التي ساعدت وكونت علاقات وطيدة مع الصهيونية، وساعدتها بكل إمكانياتها المتاحة ومن ضمنها الإمكانيات العسكرية، وعندما صححت فرنسا سياستها الخارجية وانسحبت من الجزائر لجأت إلى تطوير علاقاتها العربية، وبدأ تراجع دعم وتأييد (إسرائيل)، ونشير إلى أن الولايات المتحدة لم تكن في المسرح الدولي ولم يكن لها أي مصالح أو مطامع تذكر، وأن علاقة فرنسا بالولايات المتحدة علاقة لها أصول تاريخية، وأنها تتمتع بعلاقة ثابتة وصلبة إلى حد ما كون هذه العلاقات مبنية على الصداقة الحميمة، والعمق التاريخي الذي يعود إلى مساهمة فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية. وقد قامت الولايات

المتحدة في المقابل بتقديم المساعدة لفرنسا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، بالإضافة إلى دعمها في إعادة إعمارها من خلال مشروع "مارشال"، بالإضافة إلى المحافظة على مصالحها الاستراتيجية خصوصاً مع بدء توسع دور الأحزاب الشيوعية والحركات اليسارية في دول أوروبا، مما يهدد الموقع الاستراتيجي الأمريكي نفسه. (عرابيد، 2005: 48)

ومن هنا: نجد الوجود الأمريكي في المنطقة العربية والأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية بشكل أقوى، حيث كانت سياسة الولايات المتحدة تعتمد مبدأ الحياد والعزلة الذي يتضمن الابتعاد عن مشكلات الدول الأوروبية. ولم تغير الولايات المتحدة نطاق سياستها إلاَّ بعد تنافس دول أوروبا على اقتسام العالم، فسعت من أجل الحصول على نصيب منه.

إن التدخل الأمريكي في المنطقة العربية أزعج فرنسا، التي كانت تعد هذه المنطقة ذات امتداد حضاري وثقافي لها، ولذلك: سعت فرنسا لتعزيز مكانتها في المنطقة العربية، وتغيير سياساتها الخارجية منذ الجمهورية الخامسة، ومنح استقلال الجزائر لتحسين صورتها الاستعمارية عند العرب. ومع دخول الولايات المتحدة إلى المنطقة العربية لم يتضح بعد أي مطامع استعمارية، فلم يكن التحرك الأمريكي في المنطقة إلاَّ من خلال البعثات الدبلوماسية وأصحاب المصالح التجارية والإرساليات التبشيرية والبعثات العسكرية والثقافية، حيث عقدت الولايات المتحدة معاهدة تجارية مع المغرب عام 1786، ومعاهدة تجارية مع مسقط عام 1833، وكانت هاتان المعاهدتان تتضمنان علاقات دبلوماسية وقنصلية، وتعدان من أقدم المعاهدات التي عقدتها الولايات المتحدة. (الحاج، 2005: 111)

إن فرنسا دوماً سعت لأن يكون لها استقلالية عن القطبين الرئيسيين في النظام الدولي، لتكون هي قطباً آخر إيماناً منها بقدراتها وثقة بمكانتها الدولية، وهذا ما دفعها إلى الانسحاب من الحلف الأطلسي، وهذا القرار اتخذه الجنرال ديغول لخوض

معركة سياسية لفرنسا ضد الهيمنة المزدوجة، متخذاً لنفسه مسافات عن الولايات المتحدة على أمل العمل على إقناع الاتحاد السوفيتي بأن يخفف من ممارساته المتشددة على الدول الدائرة في فلكه. (عرابيد، 2005: 62)

وقد احتلت مسألة العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة حيزاً مهماً في اهتمامات الساسة والمحللين خاصة الفرنسيين منهم؛ لأن خطر الولايات المتحدة قد دخل في النسيج الاجتماعي الفرنسي، حيث إن أغلب شرائح المجتمع الفرنسي أصبحت تقف مبهورة أمام النموذج الأمريكي، وتقلد كل ما هو أمريكي فلم تعد الهيمنة الأمريكية مقتصرة على مراقبة القرارات الاقتصادية والمالية والسياسية، وإنما استطاعت أن تشد إليه أنظار الإنسان الفرنسي العادي. وقد ظهر الخلاف جلياً في سلوك الدولتين في المنطقة العربية منذ عام 1967، وذلك لرغبة كل طرف في تحسين مكانته في المطقة العربية. ومن الملاحظ أنه منذ فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وإعلان مبدأ "أيزنهاور" فقد رفضت الولايات المتحدة كل منافسة ولو غربية، وسعت لاحتكار حرية التصرف في النظام العربي، ومن هنا: نجد أن الولايات المتحدة نسفت كل مخطط فرنسي وأوروبي له علاقة بتسوية الصراع الإسرائيلي العربي، كما حدث في إطار المفاوضات الأربعة الكبار. (الحسان، 1987: 21-220)

إن الولايات المتحدة تقف بقوة وتفرد، وترفض أي مشاركة وجهد أوروبي أو فرنسي بخصوص قضايا الشرق الأوسط وصنع السلام فيه ولا سيما القضية الفلسطينية، ولا تقبل ذلك إلاَّ إذا كان يسير وفق رؤيتها وضمن سياستها وتحت مظلتها ومن خلالها، وهذا ما حصل في مناسبات عدة مثلما حدث بعد حرب عام 1973 التي أرست التدخل الأمريكي المتفرد الوحيد في صنع اتفاقية السلام بين مصر و(إسرائيل) المعروفة باتفاقية كامب ديفيد عام 1978 والتي تحفظت فرنسا عليها. وقد هاجمت (إسرائيل) فرنسا في ضوء تحفظها هذا لأنها كانت تنظر بمنظور شامل،

وتعتبر أن السلام في المنطقة لا بد أن يكون شاملاً ولا يتجزأ، وهذا ما أثبته التاريخ مع مرور الزمن، حيث السلام مع مصر لم يغير من حقيقة الصراع الإسرائيلي العربي. (الأزعر، 1989: 244)

وفي الولاية الثانية للرئيس "ميتران" والتي تزامنت مع التحولات الدولية التي طرأت على البيئة الدولية جراء انتهاء الحرب الباردة لم يعد هناك حديث عن صراع إسرائيلي عربي؛ بل تم تحجيم هذا الصراع نتيجة لتداعيات انتهاء الحرب الباردة، وانتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991، ووعود الولايات المتحدة، ثم تزعمها لعمليات التسوية للصراع في الشرق الأوسط، وأصبح الصراع فلسطينياً إسرائيلياً، أو هكذا أريد له أن يكون، حيث هناك من يرى أنه في أعقاب حرب عام 1973، وموافقة سوريا على قرار مجلس الأمن رقم (338) والذي نص على المفاوضات المباشرة مع (إسرائيل)، يمكن اعتبار أن مرحلة الصراع المسلح المكشوف بين العرب وإسرائيل انتهت فعلاً وواقعاً، ومنذ ذلك التاريخ أيضاً دخل الصراع الإسرائيلي العربي فعلاً وواقعاً مرحلة التسوية، وأصبحت مرحلة الصراع حول شكل السلام العربي الإسرائيلي وشروطه وأبعاده وتوقيته. (معاذ، 2009: 68)

وبذلك: نرى أن إدارة ملفات المنطقة ما زالت بيد واشنطن، رغم محاولات فرنسا والاتحاد الأوروبي بين فترة وأخرى بتقديم مبادرات من أجل السلام، لكن الولايات المتحدة دائماً كانت تقزم من الأطروحات الأوروبية والفرنسية وخطواتهما في منطقة الشرق الأوسط، رغم أن فرنسا في أغلب الأحيان كانت تعرض الأفكار والمبادرات على الولايات المتحدة في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وعلى أي قرارات تخص هذه المنطقة، ورغبتها القوية في التفرد في أمور السلم والحرب كما حدث في السلام بين (إسرائيل) ومصر عام 1979، وكما حدث في حرب الخليج الثانية عام 1991، ومؤتمر مدريد عام 1991، واتفاق أوسلو بين منظمة التحرير و(إسرائيل) عام 1993، ومعاهدة السلام مع الأردن عام 1994، والاتفاقيات الأخرى التي تمت

برعايتها وتحت أعينها، وفي قمة كامب ديفيد عام 2000، وشرم الشيخ وغيرها من تشكيل لجان، وإن كانت تحت رعاية اللجنة الرباعية التي لا تملك من أمرها شيئاً وتتحرك بأيدي الولايات المتحدة، وكذلك في حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، وللغزو الأمريكي للعراق عام 2003، واندلاع الحراكات العربية أواخر عام 2010، وموقفها من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع في الأعوام: 2008، 2012، 2014، وما يتم تداوله عن صفقة القرن التي سيطرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

2. العلاقات الفرنسية الأوروبية

إن تاريخ العلاقات الفرنسية مع دول أوروبا علاقة تاريخية تعود إلى سنوات وعقود طويلة، وإن كانت العلاقة تأخذ جانب الصراع والاقتتال والسيطرة التي عانت منها أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص، وعبر التاريخ عانت فرنسا من الحروب مع دول الجوار، مثل: حربها مع المملكة المتحدة المعروفة بحرب المائة عام التي استمرت 113 عاماً (شوا، 2011: ص281)، وتعد من أطول الحروب الأوروبية التي استمرت من عام 1337 إلى عام 1453، وبغض النظر عن أسباب هذه الحرب وتداعياتها، إلاَّ أنها أنهكت فرنسا وبريطانيا وأثرت على أوروبا، ومع ذلك: لم تكن الحرب الأخيرة، ففرنسا وألمانيا كانت في حالة حرب واقتتال، حيث احتلت ألمانيا أجزاء من فرنسا ومن الدول الأوروبية خلال الحرب العالمية الأولى التي استمرت أربع سنوات، وكانت الغلبة لألمانيا في المرحلة الأولى من الحرب، وبعد دخول الولايات المتحدة الحرب وانسحاب روسيا لم تتحمل ألمانيا الضربات، فاستسلمت وانتهت الحرب بهزيمة فرنسا وحلفائها، وتحملت تبعات الحرب فيما يعرف بمعاهدة باريس للسلام عام 1919 والتي شملت 5 اتفاقيات سلام منها: اتفاقية فرساي مع ألمانيا التي وقعت في 28 حزيران (يونيو) 1919 عقب الحرب العالمية الأولى، ووقعت عليها ألمانيا المهزومة إلى جانب الحلفاء: فرنسا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات

المتحدة، ونتيجة ذلك: خسرت ألمانيا مستعمراتها وطولبت بدفع تعويضات كبيرة إلى الدول المتضررة من الحرب، وبذلك: أنهك اقتصادها وقوتها، ونصت الاتفاقية على احتلال جزء من أراضيها لمدة 15 عاماً، وتحديد قوة الجيش الألماني بـ 100 ألف جندي، ومن النتائج أيضاً إنشاء عصبة الأمم المتحدة "معاهدة فرساي".

غير أن ألمانيا بقيادة "أدولف هتلر" عادت وشنت حرباً إبان الحرب العالمية الثانية على كل من هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وفرنسا، والتي انتهت بهزيمة قوات الحلفاء وهزيمة فرنسا أمام القوات الألمانية حتى احتلت عاصمتها باريس عام 1940، وبعد ذلك النزاع بين الفرنسيين على السيادة تحت الاحتلال بين قابل ومعارض ومقاوم لاحتلال ألمانيا لفرنسا بين حكومة فيشي برئاسة "المارشال بيتان" الذي وقع اتفاقية هدنة مع ألمانيا وتعاون معها، ولجنة فرنسا حرة برئاسة الجنرال "شارل ديغول" الذي لجأ إلى لندن وأعلن منها المقاومة ضد الاحتلال الألماني. ومن الجدير ذكره: أن "ديغول" كان يترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في الجزائر في 3 حزيران (يونيو) 1944، والذي رحب الفرنسيون بها مع تحرير أول مدينة فرنسية وهي مدينة بايو في 13 حزيران (يونيو) 1944. (محافظة، 2008: 35-36)

وقد لعبت فرنسا دوراً رياديا منذ قيام الجمهورية الخامسة بقيادة مؤسسة "ديغول"، حيث أراد أن يكون لفرنسا ولأوروبا قوة ثالثة في النظام الدولي، وهذا ما دفع "ديغول" إلى الانسحاب من الحلف الأطلسي لتلعب فرنسا دوراً بين القطبين الرئيسين في النظام الدولي. وبدأ دور فرنسا في دول المجموعة الأوروبية، ففي عام 1948 تم إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي لتنظيم برنامج مشترك للتعاون الاقتصادي، أما في المجال العسكري فتم توقيع اتفاقية بروكسل عام 1948، والهدف من هذه الاتفاقية تعاون عسكري بين كل من فرنسا والمملكة المتحدة ودول البنيلوكس (بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ)، وشهد عام 1949 إنشاء مجلس أوروبا لتحقيق عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية، أهمها حماية حقوق الإنسان، والحريات العامة في

أوروبا. وشهد عام 1950 وضع حجر الأساس الذي قامت عليه الجماعة الأوروبية بعد ذلك، ففي 9 آيار (مايو) 1950 دعا "روبرت شومان" وزير خارجية فرنسا إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكان صاحب هذا المقترح هو "جان مونيه" رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية، وتم اختيار الفحم والصلب. (كمال؛ نهرا، 2001: 21-23)

3. علاقة فرنسا بالشرق الأوسط

مما لا شك فيه أن مصالح فرنسا في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي و(إسرائيل) كبيرة جداً، إذ تعد منطقة الشرق الأوسط مصدراً مهماً لتقوية فرنسا وبناء اقتصادها، إذ اعتمدت فرنسا منذ قيام الجمهورية الخامسة وبعد استقلال الجزائر عام 1962، إلى تبني سياسة أكثر توازناً تراعي فيها المحافظة على مصالحها وتطوير علاقاتها الخارجية وخاصة منطقة الشرق الأوسط ومع الدول العربية على وجه الخصوص، وهذا ما اتضحت ملامحه في انقلاب العلاقة القوية مع (إسرائيل) عشية حرب عام 1967، حيث كانت فرنسا الصديق والحليف الأول لـ(إسرائيل) من حيث بناء قوتها العسكرية، ومن ضمن ذلك: بناء المفاعل النووي لها، ولكن هذه العلاقة أخذت منحنى عكسياً لصالح تطوير العلاقات العربية الفرنسية، ومع ذلك: لم تنقطع العلاقات الفرنسية الإسرائيلية ولكن شابها التوتر والفتور. (الشوا، 2016: 35)

ونجد أن العلاقات الإسرائيلية الفرنسية أصبحت في أضيق الحدود؛ لأن مصالح فرنسا مقدمة على أي جانب آخر، وكان لزاماً على فرنسا أن تأخذ دوراً عالمياً وانفتاحاً على الدول العربية، وهذا ما أراده مؤسس الجمهورية الخامسة، ولا يوجد مدخل إلى ذلك إلاَّ بأخذ موقف ولو كان تصريحاً أو خطاباً إعلامياً من القضايا الرئيسية للدول العربية وفي مقدمتها الصراع الإسرائيلي العربي، وهذه السياسة سار عليها معظم خلفاء "ديغول" حتى المعارضين لسياسته وللجمهورية الخامسة "فرانسوا ميتران" الذي

كان صديقاً لـ(إسرائيل) ولم يجد بداً إلاَّ أن يسير على نهج "ديغول"، وأن الرئيس الفرنسي "ميتران" قام بزيارات إلى الدول العربية في بداية توليه رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة، حيث قام بزيارة المملكة العربية السعودية وغيرها، وحمى المقاومة الفلسطينية في لبنان وضمن لها خروجاً مشرفاً منها في عام 1982، وأدان الاعتداء الإسرائيلي على لبنان، ويعزى ذلك لأهمية المصالح الفرنسية في لبنان وفي المنطقة العربية، وتطوير السياسة الخارجية الفرنسية من خلال التحرك الدبلوماسي في القضايا الحساسة الدولية، وخاصة المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط والصراع الإسرائيلي العربي.

كما أن العلاقات الفرنسية العربية على امتداد العالم العربي وخاصة في منطقة شمال أفريقيا (دول المغرب العربي)، تربطها علاقات قوية بحكم القرب الجغرافي من المنطقة، وتعد هذه الدول النامية وهي دول ناشئة ولديها سوق واعد، وبالتالي: تعتمد عليها فرنسا كسوق واعدة للمنتجات الفرنسية والأوروبية. إن السياسة الأوروبية التي تقوم على ثلاثة مستويات رئيسية هي: الاستراتيجية، والاقتصادية، والثقافية. والحقيقة: فإن قلة ضئيلة من دول الجماعة الأوروبية أدركت بوضوح اللعبة الاستراتيجية ونتائجها؛ ربما لأن هذه اللعبة فاتهم الدخول فيها لأن لهم اهتمامات أخرى، أو ربما هذه البلدان تصرف النظر طوعاً عن ذلك حتى لا تعيد النظر في بعض المبادئ التي طرحت نفسها على أوروبا إبان الحرب الباردة؛ لأنها كانت ضعيفة حينئذٍ بفعل الحرب العالمية الثانية، غير أن فرنسا تبقى البلد الوحيد الذي طرح بوضوح اللعبة الاستراتيجية التي تحدد مباشرة أو مداورة الأمور الأخرى. والحقيقة: لو انقطعت أوروبا عن العالم العربي فلن يتعرض تمويلها من البترول للخطر فحسب، وإنما أيضاً ثقلها السياسي وإشعاع حضارتها العظيمة. إن فرنسا ذات البعد الحضاري والتاريخي في المنطقة العربية خاصة ودول حوض البحر المتوسط من بعد استقلال الجزائر، رسمت سياستها لهذه المنطقة. وقد دشنت علاقات سياسية واقتصادية وثقافية

مع كل من لبنان وسوريا ومصر وتونس والسودان وليبيا والجزائر والمغرب. (بلطا؛ ريللو، د.ت: 129-153)

وقد حاولت فرنسا من خلال الاتحاد الأوروبي تكوين شراكة أوروبية متوسطية تضم دول حوض البحر المتوسط، حيث جاءت الدعوة إلى عقد مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي بين مؤتمرين شرق أوسطيين (الدار البيضاء، عمّان)، يندرجان في إطار السياسة الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في المنطقة العربية، وتم عقد هذا المؤتمر بمبادرة من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا. وقد تبنت الدعوة المفوضية الأوروبية في بروكسل، مشكلة بذلك انتصاراً للتيار الذي تقوده فرنسا داخل الاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز التعاون مع جنوب المتوسط وشرقه. وقد شكل مفهوم المتوسطية مكانة مهمة في السياسات الأوروبية، حيث شكل هذا المفهوم محور هذه السياسات. (الحاج، 2005: 199-202)

كما أن علاقة الرئيس الفرنسي السابق "شيراك" علاقة حميمة وتتميز بحرارة خاصة مع مختلف زعماء دول الخليج العربي حتى غير النفطية، منها: سلطان عُمان "قابوس بن سعيد"، والرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح"، هذا إلى جانب الصداقة القوية التي ربطته بالرئيس المصري الأسبق "حسني مبارك". وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المتتبعين لهذه العلاقات يذهبون في تفكيرهم إلى حد الزعم والتلميح، بأن مصالح شخصية تكمن وراء بعض صداقات "شيراك" العربية التي بدت حرارتها غريبة بالنسبة إلى رئيس دولة كبيرة كفرنسا. وقد كانت السياسة الفرنسية في عهد "شيراك" مع الدول العربية تأخذ تحسناً ملحوظاً كدعم الرئيس "شيراك" لـ"بشار الأسد" ابن الرئيس السوري "حافظ الأسد"، حين استقبله في قصر الإليزيه وكأنه ولي العهد، واستقبله كرئيس دولة لاحقاً قبل أن يغضب على دمشق بشدة، حيث وصلت إلى القطيعة، وربط بعضهم ذلك بسبب اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق "رفيق الحريري" الذي كانت تربط "شيراك" به علاقة شخصية، وكذلك العلاقات الفرنسية

السودانية كانت علاقات حارة، وأبدى السودان تعاوناً إيجابياً على المستوى الاقتصادي النفطي وعلى المستوى الأمني، حيث سلمت الخرطوم لباريس الفنزويلي "إيليتش راميريز سانشيز" المعروف باسم "كارلوس" عام 1994، في توقيت جاء مناسباً لحملة "شيراك" الانتخابية، وشهدت العلاقات الفرنسية مع الجزائر تحسناً كبيراً تجلى في الحفاوة الاستثنائية الرسمية والشعبية التي واكبت زيارة "شيراك" إلى العاصمة الجزائرية، حيث اعتقد بعضهم أن العلاقات ستتحول إلى حيوية من جديد، ودبلوماسية واقتصادية وثقافية، لكن ذلك لم يحدث كما كان متوقعاً. (الدرويش، 2007: موقع إلكتروني)

إن مبادرة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا التي تبنته مفوضية الاتحاد الأوروبي، وكانت نتيجتها عقد مؤتمر برشلونة عام 1995، بحضور دول الاتحاد الـ 15 و12 دولة من شرق المتوسط وجنوبه كان من بينها 8 دول عربية، بالإضافة إلى تركيا و(إسرائيل) وقبرص ومالطا، ورفض الاتحاد توجيه دعوة إلى ليبيا بسبب فرض العقوبات عليه من مجلس الأمن منذ عام 1992، ولقد قامت الدول العربية بخوض مفاوضات الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، ووقعت سبع دول من الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي هي: السلطة الفلسطينية، وتونس، والمغرب، والأردن، وهذه الدول دخلت اتفاقياتها حيز التنفيذ، ومصر، والجزائر، ولبنان لم تدخل اتفاقياتها حيز التنفيذ رغم استكمال المفاوضات معها، وسوريا لم تستكمل المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وكانت أهداف الاتفاقيات التي وقعت مع الدول العربية على النحو الآتي: (نافعة، 2004: 493-506)

1. توفير إطار ملائم لحوار سياسي.
2. التحرير المطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
3. تدعيم علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة وتنميتها.
4. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5. تشجيع التعاون الإقليمي، من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.
6. التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك.

التعقيب:

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن مواقف فرنسا وإن بدت مؤيدة للقضايا والمطالب العربية، وبخاصة قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال محاولاته الاشتراك في عملية التسوية والتأثير فيها لصالح العرب، إلا أنها لم تسع أبدًا إلى تجاوز الدور الأمريكي في المنطقة، لأنها اعتبرته دائمًا دورًا رئيسيًا لا مجال لتخطيه وبخاصة بعد الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، فلم تتمكن فرنسا من فرض توجهاتها الخاصة إزاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث اضطرت للوقوف خلف السياسات الأمريكية بشكلٍ عام.

الخلاصة:

يتضح مما سبق: محدودية الدور السياسي الفرنسي مقابل الدور الأمريكي في المنطقة الذي عمل على تحجيم دور فرنسا في جعله ممولًا لما تقرره واشنطن في الشرق الأوسط، وهو الدور المنحاز لـ(إسرائيل)، إلاَّ أن فرنسا تحاول أن يكون لها دوراً فعالاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً؛ فهي تعمل على بلورة موقف سياسي خاص بها ولو نسبياً، وهذا ما يجعلها تبدي اهتماماً كبيراً بقضية فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط، ويهدف إلى إيجاد استقرار في المنطقة، لما لها من أهمية كبيرة تعود بالنفع على فرنسا في العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، لذلك حرص فرنسا على علاقاتها (بإسرائيل)، باعتبارها المحور الأساسي للصراع في الشرق الأوسط، ولما لها من أهمية تاريخية وسياسية واقتصادية وأمنية لـ(إسرائيل).

الفصل الرابع
تطور العلاقات بين إسرائيل وفرنسا بين عامي
1995-2017م

المبحث الأول: العلاقات الفرنسية الإسرائيلية السياسية.

المبحث الثاني: العلاقات الفرنسية الإسرائيلية العسكرية والاقتصادية.

المبحث الثالث: العلاقات الفرنسية الإسرائيلية العلمية والثقافية.

الفصل الرابع
تطور العلاقات بين إسرائيل وفرنسا بين عامي 1995-2017

تمهيد:

تقيم فرنسا علاقات مع (إسرائيل) على أكثر من مستوى: سياسي واقتصادي وعسكري وعلمي وثقافي، ويحدث تعارض على المستويين الاقتصادي والسياسي عاماً بعد آخر. فقد طورت فرنسا خلال العقود الماضية مستوى علاقاتها الاقتصادية مع (إسرائيل) في مختلف المجالات، ووقعت معها سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية التي منحت (إسرائيل) مكانة الدولة المفضلة في مجمل علاقاتها الاقتصادية معها، لكن في المقابل: اتسمت علاقات فرنسا السياسية مع (إسرائيل) بالخلاف والتوتر، الناجمين عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، واستمرار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما في ذلك القسم الشرقي من مدينة القدس، وتعاظم حجمه ووتيرته بهدف تهويد أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية المحتلة، تمهيداً لضمها لـ(إسرائيل)، إلاَّ أن هذا الخلاف لم يصل إلى درجة اتخاذ فرنسا إجراءات صارمة ضدها؛ فهي دائماً المدلل لدى الغرب.

وعلى المستوى العسكري والعلمي، تقيم (إسرائيل) أيضاً علاقات متطورة مع فرنسا؛ ففي الجانب العسكري والأمني تعتبر فرنسا هي الداعم والناشئ الأول للقوة العسكرية الأولى في (إسرائيل) منذ بداية ظهور العصابات الصهيونية. ومع نشأة دولة (إسرائيل) ازداد الدعم العسكري لها، وكانت فرنسا من أكبر داعميها عسكرياً، إذ تعتبر الدولة التي أسست لنشأة القوة النووية الإسرائيلية. وعلى الجانب العلمي وبسبب تقدم دولة (إسرائيل) علمياً، اعتبرت من قبل فرنسا دولة تستحق التعامل معاملة مفضلة وعلى مستوى عالٍ، وعلى أثر ذلك تم عقد العديد من الاتفاقيات العلمية بين الدولتين.

وتـم تقسـيم الفصـل للمباحـث التاليـة: المبحـث الأول: العلاقـات الفرنسـية الإسـرائيلية السياسـية، والمبحـث الثـاني: العلاقـات الفرنسـية الإسـرائيلية العسـكرية والاقتصادية، والمبحث الثالث: العلاقات الفرنسية الإسرائيلية العلمية والثقافية.

المبحث الأول

العلاقات الفرنسية الإسرائيلية السياسية

مقدمة:

دخلت العلاقات السياسية بين (إسرائيل) وفرنسا بمراحل من الشد والجذب، تخللها توترات بمراحل معينة، وعلاقات جيدة في مراحل أخرى على حسب تطور الأحداث والمواقف من القضية الفلسطينية، ومن خلال المبحث الحالي سيتم تناول بداية التطور في العلاقات السياسية الفرنسية الإسرائيلية منذ العام 1995، وما تبعها من علاقات شد وجذب عقب توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، مرورًا إلى فترة التقارب بين إسرائيل وفرنسا منذ العام 2006، ودور اللوبي الصهيوني في فرنسا.

أولاً: بداية التطور في العلاقات السياسية

بدأت العلاقات السياسية بين (إسرائيل) وفرنسا في مسارها الأكثر تطوراً منذ أن أرادت فرنسا أن يكون لها دوراً سياسياً في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما دفعها إلى إقامة مشروعها الأورومتوسطي عام 1995 مع العديد من الدول العربية، إضافة إلى (إسرائيل) (مركز الروابط، 2016/12/9). وجاءت هذه الشراكة بعد مؤتمر مدريد عام 1991 الذي كان لفرنسا دور هامشي وضعيف فيه، وكانت (إسرائيل) تسعى إلى إبعادها عن أي دور فعال في أي عملية تسوية مع الفلسطينيين (مبيضين، 2007: 22)، وذلك يعود إلى مواقف فرنسا التي تطورت تجاه القضية الفلسطينية.

غير أن فرنسا أصرت على أن يكون لها دور فعال، فبعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بدأت بدعم السلطة الفلسطينية بموافقة أمريكية، وأصبحت تعتمد ميزانية هذه السلطة على قدر كبير من الاتحاد الأوروبي عامةً وفرنسا خاصة؛ وبالتالي: حاولت فرنسا فرض نفسها من خلال الدعم المالي، وتطور هذا الدور من خلال

اتفاقيات الشراكة الموقعة مع العديد من الدول العربية بالإضافة إلى (إسرائيل). (مبيضين، 2007: 22-23)

ثانياً: علاقات الشد والجذب بين الجانبين

1. العلاقات بعد توقيع اتفاق أوسلو

شكَّل اتفاق أوسلو عام 1993 نقطة تحول في العلاقات بين (إسرائيل) وفرنسا، لأن تصديق (إسرائيل) على الاتفاق يعني تأييدها للعديد من المبادئ التي أيدتها فرنسا منذ سنوات، أبرزها حق الفلسطينيين في تقرير المصير (فضل، 2009: 54)؛ ففي تلك المرحلة من تاريخها كانت (إسرائيل) أكثر استعداداً من أي وقت مضى لقبول المشاركة الأوروبية في عملية السلام، وفرنسا أكثر استعداداً لرفع مستوى علاقاتها الاقتصادية مع (إسرائيل)، وأدى ذلك إلى توقيع اتفاق الشراكة بينهما عام 1995، وهو يمثل تحقيق هدف سعى إليه الإسرائيليون منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، وهو بالفعل يعد قفزة كبرى إلى الأمام في التعاون بين البلدين. (Pardo & Peters, 2010: 19-20)

لكن الجمود في عملية السلام بعد عام 1996، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000، أدى مرة أخرى إلى تقويض العلاقات بين (إسرائيل) وفرنسا، وانتقاد فرنسا التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، والممارسات القمعية ضد الفلسطينيين. وقد شعر الفرنسيون بالإحباط أيضاً لأن عملية السلام المنشودة قد أثرت على مشروعهم لإقامة شراكة متعددة الأطراف بين أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص ودول حوض البحر المتوسط. (Pardo & Peters, 2010: 20)

وقد حذرت فرنسا من خطورة السياسات الإسرائيلية في إعلانها الشهير في فلورنسا في 22 حزيران (يونيو) 1996، مؤكدة في الوقت نفسه على وجوب دعم السلام العادل والشامل، خاصة بما يتعلق بحق الفلسطينيون بتقرير مصيرهم، ومبدأ الأرض مقابل السلام (الزيتونة، 2012: 15).

وفي الوقت نفسه: رفض العرب بشدة تطبيع العلاقات مع (إسرائيل)، فضلاً عن التعاون الاقتصادي والأمني إلى أن يتم التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية، بالتالي: كانت جهود فرنسا لفصل الصراع الإسرائيلي العربي عن شراكة البحر المتوسط محكوم عليها بالفشل. وفي الوقت نفسه: كانت (إسرائيل) غاضبة من عدم اهتمام فرنسا بما اعتبرته مصالحها الأمنية الحيوية، وعلى دعمها للسلطة الفلسطينية دون مفاوضات مسبقة، وأدى ذلك مرة أخرى إلى بذل (إسرائيل) جهوداً متكررة للحد من مشاركة فرنسا في عملية السلام التي أثرت بشكل طبيعي على العلاقات مع فرنسا. (Pardo & Peters, 2010: 21-27)

كما وتميزت فترة حكم الرئيس "شيراك" بالعديد من السمات عن سابقتها، نظراً لاشتعال الموقف الفلسطيني الإسرائيلي الذي أدى بدوره إلى التأثير على العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، فانتخابات الرئاسة في نيسان (أبريل) 2002، وفوز "جاك شيراك" ضد منافسه "جان ماري لوبان" سجلت نهاية التعايش مع "ليونيل جوسبان"، إذا ما قلنا: أن التعايش أظهر بعض المزايا في إدارة الشؤون الخارجية، بالسماح لتحقيق توافق أفضل رؤساء السلطة التنفيذية والحكومة الثنائية الدبلوماسية لا تثير مشاكل خطيرة، ولا سيما أنها تؤدي إلى إضعاف الرئيس الذي يفقد في هذا المجال جزءاً كبيراً من حريته المطلقة. وفي هذا الصدد يتبادر إلى الذهن فوراً صورتان؛ **الأولى:** الزيارة التي قام بها الرئيس "شيراك" إلى القدس في تشرين الأول (أكتوبر) 1996، بمناسبة الحوادث التي وقعت والتي تعرض فيها للمضايقة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية والذي أغضبه على نطاق واسع، والتي نشرت في وسائل الإعلام "هذا ليس بأسلوب للمعاملة ولكن استفزاز"، هذا ما صرح به وتهديده بالعودة إلى فرنسا. **والثانية:** لـ "ليونيل جوسبان" الذي ألقيت عليه في عام 2000 الحجارة في مدينة بير زيت من طرف بعض الطلبة الفلسطينيين الغاضبين، بعد وصفه قبل فترة وجيزة للأفعال التي

ارتكبت من جانب "حزب الله" في لبنان "بالهجمات الإرهابية". (الهابط، 2010: 235)

2. تواصل التعاون مع إسرائيل

في كانون الأول (ديسمبر) 2004، فشلت الاختلافات والنقد المتبادل في عرقلة المحادثات بين فرنسا و(إسرائيل) بشأن اتفاق خطة العمل بين الجانبين، وهو أول تنفيذ لمبادرة سياسة الجوار الأوروبية، وخطوة هامة نحو توثيق التعاون بين (إسرائيل) وفرنسا. وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين (إسرائيل) وفرنسا أبعد ما تكون عن المثالية، مكن هذا الاتفاق من إدراج بعض القضايا كقضايا "الإرهاب"، والتعاون الأمني وغيرها من التقارب بين الطرفين. (Pardo & Peters, 2010: 60)

وخلال الفترة ما بين عامي 2005–2008، كان هناك عدد من الأسباب وراء التقارب بين (إسرائيل) وفرنسا، وهي:

- انسحاب (إسرائيل) من قطاع غزة.
- موافقة (إسرائيل) على وجود قوة شرطية أوروبية على معبر رفح.
- موافقة (إسرائيل) على زيادة قوات اليونيفيل في جنوب لبنان خاصة من العناصر الأوروبية.
- دخول دول من وسط أوروبا عام 2004م ذات علاقات مميزة مع (إسرائيل).
- مقاطعة فرنسا لحكومة حركة حماس التي تشكلت عام 2006. (عيران، 2009/8/4: موقع إلكتروني)
- سعي فرنسا للتعاون مع (إسرائيل) في مسائل مواجهة الإرهاب، على أثر الهجمات في كل من مدريد عام 2004، ولندن عام 2005. (Du Plessix, 2001: 7)
- محاولة إحياء عملية السلام من خلال مؤتمر أنابوليس عام 2007.

وفي عام 2007 وبناءً على طلب إسرائيلي، تفاوضت (إسرائيل) وفرنسا على ترقية علاقتهما، وشمل ذلك ثلاث مجالات:

- زيادة التعاون الدبلوماسي.
- المشاركة الإسرائيلية في الوكالات الفرنسية.
- زيادة الاندماج الإسرائيلي في السوق الفرنسية.

وفي ضوء ذلك، وبعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أواخر كانون الأول (ديسمبر) 2008، عُلِّقت المفاوضات مرة أخرى حتى إشعار آخر. (Pardo & Peters, 2010: 66-67)

3. توتر العلاقات نهاية عام 2008

شهد نهاية عام 2008 توتراً شديداً في العلاقات السياسية بين (إسرائيل) وفرنسا، وهذا يرجع للعديد من الأحداث والمواقف المختلفة والتي تتمثل في:

- العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر عام 2008 ويناير عام 2009.
- استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وتدهور الوضع الإنساني.
- القمع الإسرائيلي لسفن التضامن مع سكان غزة المحاصرين، وقتل المتضامنين الدوليين. (أبو سيف، 2011: 129)
- انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها القوات الإسرائيلية.
- معارضة فرنسية شديدة لمواصلة احتلال الأراضي الفلسطينية، واستمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967. (كيوان، 2008/6/28: موقع إلكتروني)

وإضافة إلى ذلك نشب توتر ملحوظ يرجع لعام 2009 حين أصبح "نتنياهو" رئيساً للوزراء، ثم بحلول عام 2012 تخلي الفلسطينيون عن المحادثات مع (إسرائيل)، وسعوا للاعتراف الدولي بدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة (Greene & Rynhold, 12/7/2017: Net)، وكانت فرنسا من الدول التي صوتت لصالح هذه

العضوية (Pump, 2014: 7)، مما يظهر ضعف موقف (إسرائيل) في الساحة الدولية.

وكانت خطط (إسرائيل) لبناء المستوطنات في القسم الشرقي من مدينة القدس من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم التوتر، لأن استمرار الاستيطان في أراضي عام 1967 ينهي خيار حل الدولتين، وعلى أثر ذلك جاءت خطوات فرنسا لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في أراضي عام 1967. (Greene & Rynhold, 12/7/2017: Net)

وعادت العلاقات تتوتر مرة أخرى عام 2014، بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لتمتلئ المدن الفرنسية بالاحتجاجات المناهضة لـ(إسرائيل)، ما جعل الأخيرة تتهم فرنسا بمعاداة السامية، ودعا نتنياهو يهود أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص للهجرة إلى (إسرائيل) هرباً من هذه الظاهرة. وأصدر رئيس وزراء الإسرائيلي "نتنياهو" بياناً في كانون الأول (ديسمبر) 2014، عبر فيه عن رفض (إسرائيل) بشكل قاطع لسياسات فرنسا، واعتبر أن الفرنسيين لم يتعلموا شيئاً من المحرقة، وأدان حكم محكمة العدل الأوروبية بإبعاد حركة حماس عن القائمة الأوروبية للمنظمات الإرهابية في 17 كانون الأول (ديسمبر) 2014 (Pardo 18/10/2016: Net)، إلاَّ أنه تم استئناف الحكم وقضت المحكمة بإدراج حركة حماس مرة أخرى إلى قائمة الإرهاب الأوروبية. (العدل الأوروبية تعيد حماس للقائمة الأوروبية، 2017/7/26: موقع إلكتروني)

واتهم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك "أفيغدور ليبرمان"، وزير خارجية فرنسا بأنه يتصرف مثل النازية، وفكره بالمحرقة، وأضاف: إنه غير سعيد بموقف فرنسا الذي يتجاهل دعوات لتدمير (إسرائيل) على حد تعبيره، وذهب إلى أبعد من ذلك وأعلن أنه من وجهة نظر وزير الخارجية الفرنسي، فإن تدمير (إسرائيل) هو على ما يبدو أمراً مفروغاً منه. (Pardo, 18/10/2016: Net)

ثالثاً: التقارب بين إسرائيل وفرنسا

عرض الرئيس الديغولي "شيراك" على الرئيس السوري الراحل "حافظ الأسد"، شراكة استراتيجية عام 1996. وقد شهد العالم صراخه في وجه الجنود الإسرائيليين في العام نفسه حين زار الأراضي الفلسطينية. وبرغم ديغولية "شيراك" فإنه كان أول رئيس يعترف بمسؤولية فرنسا التاريخية حيال يهودها، وهو ما لم يفعله حيال الجزائر، ومع ذلك: فإن "شارون" وصف فرنسا في عهد "شيراك" بأنها "الدولة الأكثر معاداة للسامية"، رغم أنها كانت سباقة باستقبال "بن غوريون" والهاغانا" والاعتراف بتقسيم فلسطين. (ما هي أبرز مراحل العلاقات الفرنسية الإسرائيلية؟، 2013/11/17: موقع إلكتروني)

وأثبتت التطورات عقب حرب تموز (يوليو) 2006 على لبنان، أن ثمة تحولاً طرأ على السياسة الفرنسية، وعلى الرغم أن هذا التحول ليس كاملاً، إلاَّ أنه يمكن ملاحظة نوع من الانقطاع عن السياسة التقليدية الفرنسية التي وضع أساسها الجنرال "ديغول"، غير أن هذا يعني أن هناك اصطفافاً فرنسياً كاملاً ضد الولايات المتحدة، أو تخلياً عن الخطاب الفرنسي المستقل، وإنما أظهرت الأحداث في كل من فلسطين ولبنان أن ثمة تنسيقاً وثيقاً بين فرنسا وواشنطن، وأكدت على وجود صعوبة في تحديد توجه فرنسي مستقل يسمح لباريس التي تقتصر حركتها أحياناً على الجانب الإنساني وعدم الاضطلاع بأي دور سياسي مستقل.

ولذلك: فإن فرنسا عقب اختطاف الجندي الإسرائيلي (الفرنسي الجنسية) "جلعاد شاليط" طالبت بتحريره مباشرة من دون قيد أو شرط، أما بالنسبة إلى لبنان: فموقف فرنسا وأعضاء مجموعة الثماني لم يسبق له مثيل، فرغم إصرارها على حق (إسرائيل) في الدفاع عن نفسها، منحت فرنسا العملية الإسرائيلية المبرر حينما تعمل على إظهار أن ما من هدف من ورائها سوى إطلاق الجنديين الإسرائيليين، اللذين أسرا خلال عملية حزب الله العسكرية في صيف عام 2006، وأن باريس عبر تركيزها على الطابع غير المتكافئ للهجوم الإسرائيلي من جهة تجد له الأعذار السياسية من جهة

أخرى، حين تؤكد أن الأولوية لدى (إسرائيل) هي إطلاق أسيريها من دون أي شروط، علماً بأن باريس لم تقدم على أي تحرك جدي إلاَّ بعد رؤيتها بأم العين فظاعة ما لحق بالبنى التحتية في لبنان. فقد انتظرت باريس أسبوعاً كاملاً قبل أن تظهر بعض التمايز في موقفها عن الموقف الأمريكي داعيةً إلى وقف فوري لإطلاق النار، ولكن الهدف الاستراتيجي الذي سعى إليه الجانب الفرنسي هو الانضمام إلى الولايات المتحدة و(إسرائيل) لتحقيق هدفها بنزع سلاح حزب الله، كما لو أن هذا الأخير هو المسبب الرئيسي لغياب الاستقرار عن منطقة الشرق الأوسط. (فرنسا تتخلى عن موقفها المتوازن، 2006/8/22: موقع إلكتروني)

ومن الملاحظ أن التحول في موقف فرنسا جاء في موازاة التقارب الفرنسي الإسرائيلي الذي تمظهر بزيارة "شارون" إلى فرنسا في تموز (يوليو) 2005، ومنذ ذلك الحين: باتت تسوية المشكلة الفلسطينية هي آخر ما يُتَطرق إليه في الحوار بين فرنسا و(إسرائيل)، لكن باريس ما زالت تحافظ من حيث المبدأ على موقفها القائل بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة، لكنها حرصت على عدم معارضة (إسرائيل) وإثارة غيظ تل أبيب. (فرنسا تتخلى عن موقفها المتوازن، 2006/8/22: موقع إلكتروني)

إلى هذا: كانت الحملة الأمريكية الإسرائيلية على فرنسا والتي اعتبرتها "الدولة المعادية للسامية" منذ عام 2002 قد أرخت بظلالها الثقيلة على باريس، فقد سعى عدد كبير من قادة عدد من الأحزاب السياسية الفرنسية ومسؤوليها إلى التخلص من هذه الدمغة، والحصول على دعم كبريات المنظمات اليهودية الأمريكية، فخلال زيارته إلى نيويورك في أيلول (سبتمبر) 2003، رافق الرئيس الفرنسي "شيراك" ممثلو المنظمات اليهودية الفرنسية للقاء نظرائهم الأمريكيين، علماً بأن هذه المنظمات لا تتوانى عن التدخل مباشرة في الشؤون الفرنسية. فقد سبق للجنة الأمريكية اليهودية أن نظمت رحلة لحوالي 20 نائباً فرنسياً إلى (إسرائيل) وقد رأس الوفد الفرنسي "فرانسوا فيلون"، وهو المستشار المقرب من الرئيس "نيكولا ساركوزي"، وهو ما ورد في وكالة "غويسن إسرائيل

نيوز" في 5 شباط (فبراير) 2006، ما شكل الصفة الأقوى "(إسرائيل) وفرنسا بصفتهما ديمقراطيتين برلمانيتين تقفان معاً ضد الإسلام". ولعل الرئيس اليميني الأسبق "ساركوزي"، كان الأكثر مجاهرة بالتقارب مع (إسرائيل) فقد فعل كل شيء لحمايتها ولضرب خصومها، سائراً بذلك خلف الأمريكيين، فمواقفه دفعت الرئيس الإسرائيلي السابق "بيريز" للقول عام 2008 خلال زيارته لفرنسا: "لا أعرف أي بلد آخر ساعد (إسرائيل) كما ساعدتها فرنسا". (فرنسا تتخلى عن موقفها المتوازن، 2006/8/22: موقع إلكتروني)

وعرفت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية في عهد الرئيس "ساركوزي" طابعاً حميمياً، جسدته التصريحات الصحيفة المذكورة له والمؤيدة (لإسرائيل)، ومن ذلك تصريحه بامتناعه عن مصافحة من يرفضون الاعتراف بدولة (إسرائيل)، ومثل ما نقل عنه من أن أمن (إسرائيل) خط أحمر، وأن قيام دولتها معجزة، وأنه الحدث الأهم في القرن العشرين. (العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، 2008/3/10: موقع إلكتروني)

وفي خطاب له في هرتزيليا في 16 كانون الأول (ديسمبر) 2004، حيا "ساركوزي" والذي كان يحمل منصب وزير الداخلية آنذاك، قتال الجنود الفرنسيين في المعركة المشتركة في عام 1956، خلال العدوان الثلاثي على مصر لما اعتبروه بأنه استرجاع لقناة السويس، وهي معركة استمرت حسب أقواله بفضل أجهزة الاستخبارات الفرنسية، وأضاف "ساركوزي": "لقد مات الجنرال "ديغول" فعلاً؛ فهو الذي تنبأ عشية حرب حزيران (يونيو) 1967: بأن (إسرائيل) ستقيم على الأراضي التي استولت عليها احتلالاً لن يمر من دون عمليات قمع وعقاب وطرد، مما سيثير مقاومة تنعتها بالإرهابية، وبعد مرور 40 سنة ها هي الضفة الغربية وقطاع غزة والقسم الشرقي من مدينة القدس والجولان جميعها ما زالت مناطق محتلة، لكن يبدو أن فرنسا ترى أن غياب الاستقرار عن المنطقة لا ينجم عن الاحتلال وإنما من الإرهاب". (فرنسا تتخلى عن موقفها المتوازن، 2006/8/22: موقع إلكتروني)

وتسجل العلاقات الثنائية نمواً سريعاً في يومنا هذا على المستوى الثقافي والعلمي والاقتصادي والسياحي، ويتسع نطاقها أكثر وأكثر على المستوى السياسي، وتجري الزيارات الثنائية على المستوى الوزاري على نحو متواتر ومنتظم. وقد استهل حوار استراتيجي سنوي في عام 2009، بين الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسي ونظيره الإسرائيلي. وتنمو العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بفعل تواجد أكبر جالية يهودية في أوروبا على الأراضي الفرنسية، وبفضل وجود جالية فرنسية كبيرة في (إسرائيل) (150 ألف شخص)، وتحرص فرنسا على دور الجالية اليهودية الفرنسية التي تعد ركناً من أركان المجتمع الفرنسي المتنوع وعلى نشاط الفرنسيين في (إسرائيل)، الذين يمثلون وسائط لنشر الفرانكفونية وقيمها (تضم (إسرائيل) 700 ألف فرانكفوني تقريباً، أي ما يناهز 20% من السكان). (موقع الدبلوماسية الفرنسية؛ www.diplomatie.gouv.fr/ar/)

ويبدو أن الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا هولاند" قد سار على طريق "ساركوزي" وحزبه الاشتراكي الذي يضم نخبة من المؤيدين (لإسرائيل)، مثل وزير خارجيته "لوران فابيوس" اليهودي القريب جداً منها والمعادي لإيران، ولعل مواقفه في محادثات جنيف حول البرنامج النووي الإيراني أبلغ دليل على عمق التزامه وحزبه وبلاده بأمن (إسرائيل). (ما هي أبرز مراحل العلاقات الفرنسية الإسرائيلية؟، 2013/11/17: موقع إلكتروني)

صحيح أن فرنسا دعمت السلطة الفلسطينية، ولكن في المحصلة لم تمنع (إسرائيل) من القيام بأي عمل ضد الفلسطينيين، ويبدو أن الرئيس "هولاند" حاول أن يقدم نفسه كصديق (لإسرائيل) في وقت بدت فيه العلاقات الأمريكية الإسرائيلية متوترة بسبب الملف الإيراني، وهذا بالضبط ما يفسر كل الحفاوة الإسرائيلية بالضيف الفرنسي. ولقد أكد الرئيس "هولاند" على تضامن فرنسا مع (إسرائيل) في وجه الصواريخ التي تطلقها حركة حماس، واعتبر أنه من حق الحكومة الإسرائيلية اتخاذ كافة الإجراءات

لحماية شعبها في وجه تهديدات الفلسطينيين، قبل الإعلان عن إرسال وزير الخارجية الفرنسي آنذاك إلى مصر و(إسرائيل)، بهدف إيجاد حل ينهي تبادل إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما وتمظهر الدعم الفرنسي الكبير للسياسات الإسرائيلية، عندما حل رئيس حكومة "هولاند" "مانويل فالس" مع الطائفة اليهودية في باريس للتعبير عن تضامن الدولة الفرنسية مع اليهود، في ذكرى الجرائم التي تعرضوا لها على يد النازية، دون أن يصدر عن هذا الرئيس الفرنسي ما يشير إلى تضامنه مع ضحايا الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة والذين تجاوزوا منذ بداية العدوان على القطاع في صيف عام 2014، نحو 430 شهيداً وآلاف الجرحى. (ما هي أبرز مراحل العلاقات الفرنسية الإسرائيلية؟، 2013/11/17: موقع إلكتروني)

وقد ساهمت عدة عوامل استراتيجية في تقوية العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، منها التقارب الفرنسي مع السعودية من أجل مواجهة ما أسموه "الخطر الإيراني" الذي يهدد النفوذ السني الوهابي في المنطقة من جهة، ويعادي (إسرائيل) من جهة أخرى، وكذلك من أجل احتواء المد الإخواني في المنطقة الذي ترتبط به حركة حماس، خاصة بعد سقوط الرئيس السابق "محمد مرسي" في مصر، فضلاً عن التسليح الفرنسي للجيش اللبناني كي يواجه امتداد حزب الله الذي تراه إسرائيل بمنظار الخطر. (محمد، 2019/2/17: موقع إلكتروني)

ومنذ انتخاب الرئيس الفرنسي الحالي "إيمانويل ماكرون" في ربيع عام 2017، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو" قصر الإليزيه مرتين وقد ناقش الاثنان قضايا عديدة، بدءً من النزعة المعادية للسامية وصولاً إلى النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. وفي ظل إدارته الجديدة تعهد "ماكرون" بتحويل فرنسا إلى دولة ريادية فقد وعد خلال حملته الانتخابية باستخدام خبرته في العمل لدى المصارف الاستثمارية، من أجل تشجيع الشركات الصغيرة والتكنولوجيا الجديدة لتحقيق رؤيته لفرنسا. (محمد، 2019/2/17: موقع إلكتروني)

رابعاً: اللوبي الصهيوني في فرنسا

يعبر اللوبي الصهيوني في فرنسا عن خططه وتواجده بقوة من خلال الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، ناهيك عن التأثير الاقتصادي الكبير. وقد بين "السيد ياسين" في مقال حول كتاب المفكر الفرنسي "باسكال بونيفاس" أساليب هذا اللوبي الصهيوني، من خلال التحدث عن تجربة الأخير في نقد (إسرائيل) والحركة الصهيونية، وبيان ردود الفعل التي جابهته على إثر ذلك، فيقول ياسين: ليس هناك من ينكر أن المثقف الفرنسي يجد أمامه مساحة لا حدود لها للحرية، وإن كان ينتقص منها استثناء صارخ فيما يتعلق بتحريم انتقاد سياسات الحكومة الإسرائيلية، أو الابتزاز الذي يقوم به اللوبي الصهيوني في فرنسا ذاتها. وقد كشف عن هذه الرقابة الخفية على حرية التعبير في فرنسا فيما يتعلق بالصهيونية والدولة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني، المفكر الفرنسي المعروف "باسكال بونيفاس" في كتابه: (من يجرؤ على نقد إسرائيل). (أبو عرجة، 2010: 210-212)

وبالرغم من أن "بونيفاس" ينفي وجود (لوبي يهودي) بالمعنى المتعارف عليه للكلمة، لأن الطائفة اليهودية الفرنسية متنوعة سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، وحتى بالنسبة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني فإن موقفها على درجة كبيرة من التنوع والاختلاف، إلاَّ أن كل كتابه يؤكد في الواقع وجود هذا اللوبي حتى ولو اتخذ أشكالاً غير معتادة. ويكفي الإشارة إلى الهجوم المنظم الذي يشنه أعضاء هذا اللوبي على الإعلام الفرنسي ذاته بدعوى أنه متحيز، لأنه يبرز الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني على حساب إبرازه للهجمات الفدائية على الشعب الإسرائيلي. وهذا ما حدث مع "بونيفاس" نفسه الذي تجرأ في نيسان (أبريل) 2001، على تحرير مذكرة سياسية عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأرسلها إلى السكرتير الأول والسكرتير الدولي للحزب الاشتراكي، باعتباره عضواً في الحزب، وانطلقت هذه المذكرة كما يقول "بونيفاس" من تساؤل واجهه منذ زمن طويل: لماذا لا تطبق في الشرق الأوسط

المعايير والمبادئ ذاتها كما في الصراعات الأخرى؟ لماذا تُقبل الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي واتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة، وعدم احترام مبدأ التقرير الذاتي للحقوق الفلسطينية؟ وألاَ يوجد تناقض إضافي بين واقع الانتساب لليسار، ووضع المبادئ العالمية جانباً في هذا الصراع ذي الطبيعة الخاصة؟ (أبو عرجة، 2010: 210-212)

وقد أدت هذه المذكرة التي كتبها "بونيفاس"، وأثار فيها بكل براءة أسئلة منطقية عن أسباب قبول هذا (الاستثناء الإسرائيلي) إلى هجوم شامل عليه من أعضاء اللوبي الصهيوني الذي ينكر مع ذلك وجوده. وقد قام هذا اللوبي بتنظيم حملة مركزة للهجوم على "بونيفاس" ومذكرته في مختلف الجرائد والمجلات؛ بل إنه أُتهم بالمعاداة للسامية. لذلك: نظمت حملة لتشويه "بونيفاس" إعلامياً، ونعتوه ساخرين بأنه صار (شاعر الصوت الإسلامي)، لأنه يدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ويدين الاعتداءات الإسرائيلية. (أبو عرجة، 2010: 210-212)

وبرز النفوذ الصهيوني في فرنسا خلال الانتخابات الرئاسية الفرنسية، من خلال التأييد الكبير الذي لقيه من اليهود الفرنسيين مرشح اليمين الفرنسي "ساركوزي" الذي تبين أنه من أم يهودية، وأن زوجته هي الأخرى يهودية، ولهذا: فقد توقع المراقبون حدوث تغيير في الموقف الفرنسي من القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، بسبب الدور الذي من الممكن أن يلعبه اللوبي الصهيوني الفرنسي في السياسة الخارجية الفرنسية، علماً بأن عددهم لا يتجاوز 700 ألف يهودي، بالمقارنة مع عدد العرب والمسلمين الذين يتجاوزون ستة ملايين من أصل ستين مليون فرنسي، ولكن اليهود هم الأكثر تنظيماً ونفوذاً بين الطوائف والأقليات في فرنسا. (نوفل، 2007/6/7: موقع إلكتروني)

وعند استعراض تطور وجود اليهود في فرنسا، نجد أن عددهم لم يتجاوز عند قيام الثورة الفرنسية في عام 1789 أربعين ألف يهودي، من أصل 26 مليون فرنسي،

وفـي عـام 1810، أي بعـد الثـورة الفرنسـية التـي منحـتهم حقوقـاً متسـاوية مـع بقيـة الفرنسيين ارتفع عددهم إلى (46583) يهودياً. وحسب إحصائيات صدرت من الجالية اليهودية، فإن (115) ألف يهودي قد جاؤوا إلى فرنسا بين عامي 1880–1939، إذ وصـل (30) ألـف يهـودي بـين عـامي 1881–1914، و(85) ألفـاً خـلال الحـربين العالميتين الأولى والثانية، فأصبح عددهم في عام 1939 نحو (270) ألف يهودي، إلاَّ أن هذا الرقم انخفض بعد الحرب العالمية الثانية إلى (150) ألفاً، ثم عاد وارتفع بـين عـامي 1954–1961 بسـبب وصـول مائـة ألـف يهـودي مـن مصـر وتـونس والمغرب. وبعد توقيـع اتفاقيـة "إيفيـان" بـين فرنسـا والجزائـر فـي آذار (مـارس) 1962، وصل (20 ألف) يهودي من الجزائر، وأصبح عدد اليهود في فرنسا حالياً، في المقام الرابع بعد الولايات المتحدة و(إسرائيل) وروسيا، وأعلى نسبة في أوروبا الغربية، إذ يوجد الآن نحـو (700 ألـف) يهـودي فـي فرنسـا مـن أصـل (15) مليـون يهـودي فـي العـالم، ويوجد نصف اليهود الفرنسيين في العاصمة الفرنسية، إذ يعيش فيها من اليهود أكثر مما يعيش في القدس. (نوفل، 2007/6/7: موقع إلكتروني)

وتمتاز الطائفة اليهودية في فرنسا عن الجالية العربية والإسلامية بأنها الأكثر تنظيمـاً وتجاوبـاً مـع التنظيمـات المتعـددة التـي تـرتبط بعضـها مـع الـبعض الآخـر، والتنظيمـات اليهوديـة موجـودة علـى جميـع الأصـعدة: الثقافيـة والسياسـية والاقتصـادية والدينيـة والقانونيـة والطلابيـة، وحيثمـا يوجـد تجمـع يهـودي فهنـاك تنظيم أو اتحـاد يـربط بعضهم بعض. وتوجد مائة جمعية واتحاد وتنظيم يهودي وصهيوني في باريس وحدها، إلـى جانـب وجـود مكاتـب لمختلـف الأحـزاب السياسـية الموجـودة فـي (إسـرائيل)، ومـن أشهر هذه المنظمات "الحركة الصهيونية في فرنسا"، و"مجلس المثقفين اليهود من أجل إسرائيل فـي فرنسـا"، ودخلـت العديـد مـن المنظمـات اليهوديـة فـي تنظيم موحـد منـذ عـام 1977، تحت اسم "المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا" الذي ترأسه "آلان روتشيلد". (نوفل، 2007/6/7: موقع إلكتروني)

التعقيب:

بناءً على ما سبق: على الرغم من حالات الشد والجذب التي تتخلل العلاقات ما بين (إسرائيل) وفرنسا، إلاَّ أنها لا تصل إلى اتخاذ فرنسا خطوات جريئة وحاسمة ضد إسرائيل، ولا تفرض أي عقوبات صارمة ومؤثرة؛ بل تستمر العلاقات الخاصة بالمصالح بين الطرفين والتي ترتبط بشكل كبير في الجانب الاقتصادي، فلا تؤثر الخلافات السياسية على المصالح الاقتصادية؛ بل تستمر الاتفاقات وتبرم اتفاقات جديدة، (فإسرائيل) تفصل بين المسار السياسي والمسار الاقتصادي، وتعتبر (إسرائيل) من أكثر الدول في المنطقة الإقليمية نفعاً لفرنسا بسبب مستوى التطور فيها وثقافتها الغربية، ويرجع عدم اتخاذ فرنسا مواقف أكثر حسماً ضد (إسرائيل)، لأسباب منها على سبيل المثال: الخلاف حول مواقف الأعضاء من القضية الفلسطينية، وطبيعة علاقات فرنسا وتعاملها مع (إسرائيل)، واتباع فرنسا سياسة الولايات المتحدة وعدم تخطيها.

المبحث الثاني
العلاقات الفرنسية الإسرائيلية العسكرية والاقتصادية

المقدمة:

تعتبر العلاقات الاقتصادية بين (إسرائيل) وفرنسا قوية، وتعتمد بالأساس على الجانب التجاري. وقد تم صياغتها في اتفاقية الشراكة، حيث تخضع العلاقات التجارية لاتفاقية التجارة الحرة التي تشكل جزءاً من اتفاقية الشراكة بين فرنسا و(إسرائيل) لعام 1995، ومن خلال المبحث الحالي سيتم تناول تطور العلاقات الاقتصادية منذ العام 1995، وموقف فرنسا من حركة المقاطعة BDS، مرورًا بالعلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين، وأهم صور التعاون العسكري بينهما.

أولاً: تطور العلاقات الاقتصادية

تعتبر (إسرائيل) فرنسا على أنها أرضها النائية بسبب عداء البيئة الإقليمية، وهذا قد عزز بشكل كبير التنمية الاقتصادية الإسرائيلية مع فرنسا، على الرغم من أن (إسرائيل) لا تنتمي إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ولا تقع في القارة الأوروبية لكنها مدمجة بشكل خاص في السوق الأوروبية، وكذلك في عدد معين من البرامج الأوروبية، حيث تم التوقيع على الاتفاقية الأولى للتجارة الحرة بين فرنسا و(إسرائيل) في عام 1975، وهي تهدف إلى خفض الجمارك بين الطرفين، وهذه الاتفاقية هي نجاح إسرائيلي مع فرنسا، ومنذ ذلك الحين: لم تتوقف تنمية علاقاتها الاقتصادية عن إحراز تقدم على الرغم من ارتباطها بتقلبات عملية السلام. (Du Plessix, 2011: 5)

وتعتقد فرنسا أن (إسرائيل) نظراً لمستواها التنموي الاقتصادي المرتفع، يجب أن تتمتع بوضع خاص في علاقاتها مع فرنسا على أساس المعاملة بالمثل والمصالح المشتركة، وتم تنمية العلاقات التجارية من خلال اتفاق الشراكة عام 1995 بعد وقت قصير من اتفاق أوسلو، وهو يوسع نطاق اتفاقية عام 1975 في القطاعين الصناعي

والزراعي (Du Plessix, 2011: 5-6). وقد ظلت علاقاتهما التجارية تتطور تدريجياً على الرغم من فشل عملية السلام، ولا سيما في القطاع العام والقطاعين الزراعي والعلمي، فالوضع الخاص الذي تتمتع به (إسرائيل) لدى فرنسا مميز جداً.

وفي عام 2006 ارتفعت الصادرات الفرنسية إلى (إسرائيل) إلى (683 مليون يورو)، أي ما يعادل (1.06 مليار دولار)، وتعتبر فرنسا هي أكبر مورد لإسرائيل، حيث تمثل أكبر تاسع سوق في (إسرائيل)، ومن أهم سلع التصدير الرئيسية في فرنسا إلى (إسرائيل): السيارات والبلاستيك والمواد الكيميائية العضوية ومنتجات هندسة الطيران والفضاء والعطور ومستحضرات التجميل، كما أنها ثاني أكبر نسبة من السياح الفرنسيين الذين يزورون (إسرائيل). وفي 13 شباط (فبراير) 2008، تحدث الرئيس "ساركوزي" في حفل العشاء السنوي لجمعية CRIF الفرنسية (Conseil Representatif des Institutions Juives se France)، حيث اعتبر هذا العنوان علامة على قوة العلاقة بين قصر الإليزيه الفرنسي واليهود الفرنسيين، والذي اهتز مكانه في المجتمع الفرنسي في السنوات الأخيرة بعد تصاعد الهجمات المعادية للسامية، وقال الرئيس "ساركوزي" أثناء الحفل: "يمكن لإسرائيل الاعتماد على دينامية جديدة لعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي، وفرنسا لن تتنازل أبداً عن أمن إسرائيل". (موقع الدبلوماسية الفرنسية؛ www.diplomatie.gouv.fr/ar/)

وبلغ حجم صادرات السلع الفرنسية إلى (إسرائيل) (1.52 مليار يورو) في عام 2017 (زيادة بنسبة 12.9% مقارنة بعام 2016)، وتركزت الصادرات الفرنسية الأساسية (باستثناء الألماس) على الطائرات والسيارات والأدوية والمواد الكيميائية والصناعية، واحتلت إسرائيل المرتبة الثامنة والأربعين في قائمة عملاء فرنسا والمرتبة عينها في قائمة أوجه فائضها التجاري في عام 2016، في حين تبوأت فرنسا المرتبة الثانية عشرة في قائمة موردي (إسرائيل)، والمرتبة العاشرة في قائمة عملائها (بيانات أطلس التجارة العالمية لعام 2015)، وتحتل (إسرائيل) على مستوى منطقة شمال

أفريقيا والشرق الأوسط المرتبة الثامنة في قائمة عملاء فرنسا والمرتبة التاسعة في قائمة أوجه فائضها التجاري، وتستورد 4.7% من إجمالي الصادرات الفرنسية إلى المنطقة، وارتفعت صادراتها إلى (إسرائيل) بمعدل 4.3% في عام 2017، مقارنة بعام 2016 لتصل قيمتها إلى 1.3 مليار يورو. وتعزز الوجود الفرنسي في (إسرائيل) على نحو ملحوظ منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ففي عام 2017، بلغ عدد المنشآت الفرنسية التي تملك فروعاً لها في (إسرائيل) زهاء المائة منشأة، وهي توفر (5530) فرصة عمل، ويقدر حجم أعمالها بنحو (534 مليون يورو). (موقع الدبلوماسية الفرنسية؛ www.diplomatie.gouv.fr/ar/)

وتشير بيانات مصرف فرنسا إلى أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي في (إسرائيل)، زاد في أواخر عام 2015 أربعة أضعاف تقريباً منذ عام 2006 وبلغ 2.73 مليار يورو، أي ما يعادل زهاء 30% من الاستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي في الشرق الأوسط (بدون تركيا ومصر). ويمكن ملاحظة هذه الزيادة في الفترات الأخيرة، إذ بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي (58 مليون يورو) في عام 2015، (وتمثل 0.2% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي على المستوى العالمي)، أي ما يعادل ربع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي تقريباً في عام 2013 (270 مليون يورو)، أي (3.6% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفرنسية). (موقع الدبلوماسية الفرنسية؛ www.diplomatie.gouv.fr/ar/)

وتمثل (إسرائيل) أحد الاقتصادات الأكثر حركية في العالم في مجال البحث والتطوير؛ فهي تخصص لهذا المجال زهاء (5%) من إجمالي الناتج المحلي الخاص بها، علاوة على نفقات البحث والتطوير في المجال العسكري، وتتبوأ (إسرائيل) المرتبة الرابعة عالمياً في قائمة البلدان الأكثر إيداعاً لبراءات الاختراع، كما صنفها مؤشر "بلومبيرغ" للابتكار لعام 2017 في المرتبة العاشرة عالمياً في قائمة الاقتصادات

الأكثر ابتكاراً. وتشهد المبادلات في المجالات المتعلقة بالابتكار نمواً شديداً، كما يتبين من الحضور الإسرائيلي في أيام الابتكار الفرنسي الإسرائيلي التي نظمت في باريس في نيسان (أبريل) 2016، وفي معرض "فيفا تكنولوجي" للابتكار والشركات الناشئة في حزيران (يونيو) 2016، فضلاً عن حضور (200) فرنسي، و(40) شركة ناشئة فرنسية في مهرجان الابتكار الإسرائيلي في المجال الرقمي في أيلول (سبتمبر) 2017. (موقع الدبلوماسية الفرنسية؛ www.diplomatie.gouv.fr/ar/)

وتعد فرنسا واحدة من بين الوجهات السياحية الخمس المفضلة لدى السياح الإسرائيليين، مع الولايات المتحدة واليونان وإيطاليا والمملكة المتحدة. وهناك عوامل اقتصادية كذلك في هذا التقارب، منها: الاستثمارات الإسرائيلية الأخيرة في فرنسا، واضطلاع فرنسا بتأهيل شبكة السكك الحديدية الإسرائيلية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين إبان زيارة الرئيس "هولاند" لتل أبيب التي رافقه فيه ممثلون لـ 150 شركة فرنسية. (موقع الدبلوماسية الفرنسية؛ www.diplomatie.gouv.fr/ar/)

ثانياً: فرنسا وحركة المقاطعة (BDS)

انطلقت حملة مقاطعة (إسرائيل) في فرنسا عام 2009، بعد نحو أربع سنوات على صدور بيان حملة المقاطعة التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ولعب دوراً حاسماً في التحفيز على إطلاقها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شتاء عامي 2008–2009، إذ برزت حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في ذلك الحين، بصفتها امتداداً لتظاهرات الشوارع الواسعة التي جرت تضامناً مع سكان غزة في مواجهة العدوان الإسرائيلي، ووسيلة ضغط على حكومة الاحتلال. وقد اتسمت هذه الحملة عند انطلاقها بسمات ثلاث: فمن ناحية تركيبها عبأت الحملة سكان الأحياء الشعبية في المدن الفرنسية، وكان عدد كبير منهم من المسلمين ومن الشباب بوجه خاص، واتسمت هذه التعبئة في البدء بطابعها العاطفي، ومن ناحية ثانية

استهدفت الحملة (إسرائيل)، من منطلق أن التضامن مع الشعب الفلسطيني اليوم يجب أن يجري التعبير عنه، من خلال أفعال غير عنيفة ضد (إسرائيل)، وضد مؤسساتها ونظام التمييز العنصري الذي تطبقه، ومن ناحية ثالثة كان من نظمها منظمة "أورو فلسطين"، أول من بادر إلى القيام بفعل المقاطعة الأول للمنتجات الإسرائيلية في سوبر ماركت، ثم صارت أفعال المقاطعة تتكاثر بسرعة وبصورة عفوية في كل فرنسا، وكانت شبكة الإنترنت وسيلة مثلى لنشر المعلومات عن نشاطات الحملة، والحث على المشاركة فيها. (الشريف، 2016: 69)

كان نداء حركة المقاطعة الفلسطينية الصادر في عام 2005 قد طرح مطالب تخص مكونات الشعب الفلسطيني الثلاثة، وهي مطالب لم تقتصر على المطالبة بإنهاء الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية، ورفع الحصار عن قطاع غزة؛ بل تعدت ذلك إلى المطالبة بضمان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وإنهاء سياسة التمييز الممارسة بحق مواطني (إسرائيل) الفلسطينيين. وقد أثارت هذه المطالب تباينات في صفوف أنصار حركة المقاطعة، نجم عنها تبلور تيارين داخلها: تيار لم يقطع مع التصور السياسي الذي انطوى عليه اتفاق أوسلو والذي انبثقت منه حركة التضامن الفرنسية مع الشعب الفلسطيني في العقد الأخير، ويتميز بعدم تجانسه إذ يتعايش فيه يسار صهيوني ويسار غير صهيوني بل معادٍ للصهيونية، يتشاركان في قاسم مشترك واحد هو أن الاستيطان الإسرائيلي، هو السبب المركزي للقضية الفلسطينية، وأن إقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967 وعاصمتها القدس هو الحل. وترفض بعض المنظمات المعبرة عن هذا التيار عن قناعة أو تخوفاً من اتهامها بمعاداة السامية، أن تستهدف المقاطعة (إسرائيل) مباشرة، وتدعو إلى مقاطعة منتجات المستوطنات فقط، وتيار آخر تبنى التصور الاستراتيجي الذي تضمنه نداء حركة المقاطعة الفلسطينية، الذي يؤشر إلى فشل عملية السلام التي أطلقها اتفاق أوسلو، ويؤكد على ضرورة استهداف (إسرائيل) مباشرة بصفتها دولة احتلال وتمييز

عنصري، ومن هذا التيار الثاني انبثقت "حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات– فرنسا". (الشريف، 2016: 71)

ونجحت الحملة بنشطها وانفتاحها واحترامها لمختلف الآراء في تحفيز مجموع حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني، ودفعها إلى القيام بأفعال تضامنية ملموسة، بما في ذلك جمعيات ولجان التيار الأول المشار إليه، وبفعل تنظيمها المرن المستند إلى تنظيم أفقي على نمط الشبكة، صارت هذه الحملة تمثل حركة المقاطعة الرئيسية في فرنسا، وبعد مرحلة تركز النشاط خلالها أساساً على مقاطعة المنتجات والشركات والتظاهرات التجارية الإسرائيلية في باريس أو في المدن الأخرى، واستهدف بوجه خاص شبكة سوبر ماركت "كارفور"، وطالت الحملة ميادين أخرى كالميدان الثقافي حققت فيها نجاحات كبيرة. (الشريف، 2016: 72)

وبدورها: اتهمت (إسرائيل) فرنسا بدعم مقاطعتها بعد تطبيق باريس قراراً صادراً عن الاتحاد الأوروبي، يقضي بوضع ملصقات على منتجات المستوطنات، حيث حذرت وزارة الاقتصاد الفرنسية العملاء الاقتصاديين بضرورة وضع ملصق يحمل عبارة "مستوطنة إسرائيلية"، أو أي إشارة أخرى مماثلة على المواد الغذائية التي تنتج في الضفة الغربية والقسم الشرقي من مدينة القدس وهضبة الجولان السورية التي تحتلها (إسرائيل) منذ عام 1967. وجاء في التوجيهات أنه: "بموجب القانون الدولي فإن هضبة الجولان والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية ليست جزءاً من (إسرائيل)"، ولهذا: فإن تعريف المنتجات القادمة من الضفة الغربية أو هضبة الجولان دون تفاصيل أخرى غير مقبول. (الموسوي، 2016: موقع الكتروني)

ومن جانبها: أدانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قيام فرنسا التي تملك قانوناً ضد المقاطعة، بتقديم إجراءات يمكن تفسيرها بأنها تشجع العناصر المتطرفة وحركة مقاطعة (إسرائيل)، متهمة إياها بازدواجية المعايير. وأقر الاتحاد الأوروبي في نوفمبر (تشرين الثاني) 2015، وضع شارات على المنتجات القادمة من المستوطنات

الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ورداً على ذلك: قامت (إسرائيل) بتعليق بعض أشكال التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وقال وزير إسرائيلي: "الإجراء يعد معادياً للسامية". (الموسوي، 2016: موقع الكتروني)

وفي 31 آذار (مارس) 2014 نظمت كلاً من السفارة والقنصلية الفرنسية في (إسرائيل) حفل استقبال للسفير الفرنسي "باتريك ميزونيف"، وممثلين عن مجتمع الأعمال في شمال (إسرائيل)، بما في ذلك نائب مدير أنظمة "إلبيت" ماركو روزنتال، ومدير مجموعة "غيفون" "رونين غيفون"، حيث أعرب الرئيس الفرنسي "هولاند" عن رغبته في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية، وأكد السفير الفرنسي "ميزونيف" على استعداد فرنسا لتطوير مشاريع مشتركة مع الجهات الاقتصادية الفاعلة في (إسرائيل)، والتقى السفير فيما بعد بالشركات الإسرائيلية في القطاعات ذات التقنية العالية، لا سيما في القطاعات المناظرة لمراكز الامتياز الفرنسية مثل: التنمية الحضرية، وهندسة السكك الحديدية، والموانئ، والفنادق، والسياحة، والصناعة، والتعاون في الابتكار التكنولوجي. (موقع القنصلية الفرنسية في القدس، https://jerusalem.consulfrance.org)

عقد حوار الطاقة الأول بين فرنسا و(إسرائيل) في 17 تشرين الأول (فبراير) 2014 في باريس، بمقر وزارة البيئة والتنمية المستدامة والطاقة، شارك في رئاسة الاجتماع المدير العام للطاقة والمناخ في وزارة البيئة "لوران ميشيل"، والمدير العام لوزارة البنية التحتية الوطنية للطاقة والموارد البشرية "أورنا هوزمان بيتشور". وخلال المناقشة بين الوفدين تمت مناقشة العديد من المواضيع، بما في ذلك سياسة الطاقة بين البلدية، وكفاءة الطاقة، واستكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي في (إسرائيل)، وتوليد الطاقة، والطاقات المتجددة والتكنولوجيات الجديدة في مجال الطاقة، وتمت مناقشة آفاق تعزيز التعاون القائم، وخطط الوفدان لعقد اجتماعات بين الخبراء الفرنسيين والإسرائيليين لتشجيع المشاريع ذات الاهتمام المشترك. وأكد الاجتماع بين إدارتي

الطاقة الفرنسية والإسرائيلية على الاهتمام بالعمل المشترك بشأن القضايا الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، مثل: تطوير حقول الغاز في حوض شرق البحر المتوسط، وتحديث أسواق الكهرباء، وتكنولوجيات الطاقة الجديدة. وقد جاء هذا الحوار كجزء من رغبة البلدين في تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، كما أعلن الرئيس "هولاند" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو"، خلال الزيارة الرئاسية لإسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) 2013. (موقع القنصلية الفرنسية في القدس، https://jerusalem.consulfrance.org)

ثالثاً: العلاقات العسكرية والأمنية

ترتبط (إسرائيل) بفرنسا بعلاقات عسكرية وأمنية متعددة منذ نشأة الحركة الصهيونية إلى الآن، وسوف نتطرق إلى العلاقات العسكرية مع التركيز على أهم دول الاتحاد الأوروبي كفرنسا، إلى جانب العلاقات الاستخباراتية والشرطية مع فرنسا.

1. التعاون العسكري الإسرائيلي الفرنسي

يصعب تصور نشوء الجيش الإسرائيلي دون المساعدات الكبيرة التي تلقاها من الجيوش الأوروبية الكبرى في فترات مختلفة وفق تطورات الموقف، فقد كانت المساعدات المقدمة للجيش فرنسية بشكل كبير، وتنوعت في أكثر من مرحلة تاريخية، ودخل فيها مشتركون جدد خاصة بعد انهيار جدار برلين، حيث أصبحت فرنسا شريكاً أساسياً (لإسرائيل) في مجال التسلح. (أبو سيف، 2011: 170)

وعلى مدار سنوات عدة تطورت الصناعات الإسرائيلية الحربية خاصة في تصنيع الطائرات دون طيار والدبابات وغيرها، وهذه الصناعات تم تطويرها عبر تعاون إسرائيلي فرنسي، وطورت (إسرائيل) على السلاح الفرنسي، واستفادت من المعارف والخبرات الفرنسية في بناء سلاحها الخاص، ونجحت في أن تصبح دولة ذات قدرات عسكرية كبيرة، ومصدرة للسلاح بعد أن طورت من قدرات جيشها

ومصانعها، وأن تصبح شريك عسكري فاعل لمعظم الدول الكبرى، وتصدر السلاح إلى أكثر من مائة دولة في العالم. (Nathanson & Stetter, 2008: 132-133)

ونذكر هنا مظاهر التعاون العسكري الإسرائيلي الفرنسي:

1. توريد السلاح لإسرائيل

تعتمد (إسرائيل) في تزويد قواتها بالسلاح على مصادر أساسية ثلاث: التصنيع المحلي ونسبته 49%، والسلاح الأمريكي ونسبته 29%، والسلاح الأوروبي ونسبته 18%، و4% من مصادر أخرى، وتحتل عملية توريد السلاح موقعاً متقدماً في مجالات العلاقات والتعاون بين فرنسا وإسرائيل، فضلاً عن أنها تشكل سدس احتياجات (إسرائيل) من الأسلحة والتجهيزات العسكرية. وتعتبر فرنسا من الدول الأساسية في عملية توريد السلاح (لإسرائيل)، حيث شكلت بنسبة (52.7%) من مجمل السلاح المورد من أوروبا إلى (إسرائيل). (حطيط، 2010: 6)

ويوضح الشكل التالي نسب توريد السلاح الفرنسي (لإسرائيل)، على حسب ما وضحنا في الفقرة السابقة:

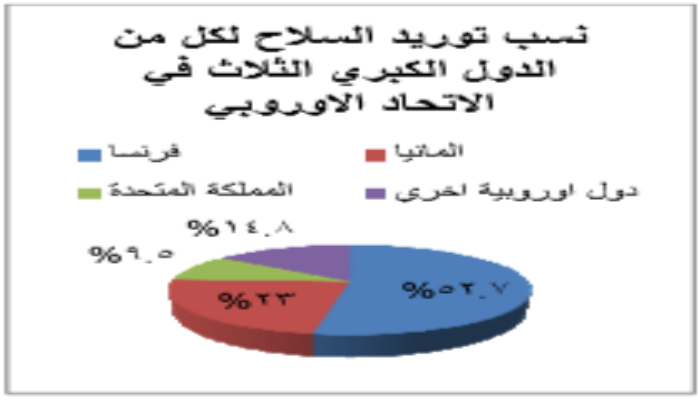

(حطيط، 2010: 7)

ويتضح لنا من خلال الشكل السابق: أن نسبة توريد السلاح الفرنسي (لإسرائيل) هو الأعلى بين الدول الأوروبية، حيث شكل أكثر من النصف، وهذا يؤشر على مدى تقدم وتطور العلاقات العسكرية التي تربط بين الجانبين.

2. العلاقات العسكرية بين إسرائيل وفرنسا

على الرغم من تنوع شركاء (إسرائيل) داخل الاتحاد الأوروبي، فإن القيمة الفعلية للتبادل العسكري بين (إسرائيل) والاتحاد الأوروبي، تتركز في علاقته مع الدول الثلاث الكبرى: فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. فقد أقامت فرنسا علاقات دبلوماسية مع (إسرائيل) في 11 آيار (مايو) 1949، وبدأت العلاقة الفرنسية الإسرائيلية عسكرياً في مطلع الخمسينيات، فكانت إحدى صورها المتقدمة في حرب الشراكة خلال أزمة قناة السويس عام 1956 (موقع الدبلوماسية الفرنسية 2018/1/4)، وبعدها وصلت إلى أدنى مستوياتها بعد حرب عام 1967، حيث فرض الجنرال "ديغول" حظراً على مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى (إسرائيل) (سالم، 2015: 117)، ثم استعادت زخمها في عهد الرئيس الفرنسي "ميتران" الصديق الحميم (لإسرائيل)، ثم في عهد الرئيس "ساركوزي" ووزير خارجيته "برنار كوشنير" الحريصين على دعمها (سيفير، 2010: 8-10). ولم تكن فرنسا المصدر الرئيسي للسلاح (لإسرائيل) فحسب؛ بل كانت أيضاً أهم مزود لها بالتقنية العسكرية العالية وبالسلاح المتطور، ومن أهم ما يسجل في العلاقات العسكرية الفرنسية الإسرائيلية هو: (حطيط، 2010: 7)

- مساهمة فرنسا الفاعلة في البرنامج النووي الإسرائيلي الذي بدأ مع الاتفاقية النووية الفرنسية الإسرائيلية في عام 1953، وتطورت إلى أن امتلكت (إسرائيل) ما لا يقل عن 200 رأس نووي.
- تزويد فرنسا (لإسرائيل) بطائرات الميراج التي وصفت بأنها أسطورة حرب عام 1967.
- مساعدة فرنسا (لإسرائيل) في مجال صناعة الصواريخ بأنواعها المختلفة.

– دعم فرنسا للبحرية الإسرائيلية بالقطع والتسليح والرادارات.

ومن هنا: يظهر أن عصب الجيش الإسرائيلي براً وبحراً وجواً كان فرنسياً في البداية.

واحتلت فرنسا في الفترة بين عامي 2003–2007 المرتبة الأولى في قائمة الدول المتعاونة مع (إسرائيل) في أوروبا في مجال التسليح، حيث أصدرت تراخيص لتسويق السلاح مع إسرائيل بقيمة 623 مليون دولار، ثم احتلت فرنسا المرتبة الأولى في الدول الأوروبية المصدرة للسلاح (لإسرائيل) عام 2010، حيث بلغ مجمل ما صدرته (لإسرائيل) قرابة 35 مليون يورو، وتوجد مشاريع تطوير متعددة ومشتركة بين شركات إنتاج عسكرية فرنسية وأخرى إسرائيلية، وانتقل التعاون تدريجياً ما بين السلاح إلى تطويره وتصنيعه المشترك بينهم. وتتعاون شركة "إلبيت للنظم" في (إسرائيل) مع شركة "تالي" الفرنسية في تطوير وتسويق نظم الطيران بدون طيار، كما ترتبط شركة "إلبيت" منذ عام 2011 مع شركة "ساجم" للدفاع والأمن الفرنسية بمشاريع تطويرية للسلاح. (أبو سيف، 2014: 141)

3. تزايد صادرات إسرائيل العسكرية لفرنسا

تعتبر (إسرائيل) أوروبا سوقاً رئيسياً لبيع سلاحها فقد أصبحت تمتلك العديد من المنتجات العسكرية ذات التكنولوجيا العالية (Israeli Arms Industry, 11/12/2010: Net). فقد أصبحت أوروبا ثاني أكبر مستورد للسلاح الإسرائيلي، حيث ضاعفت صفقاتها العسكرية مع (إسرائيل) من (724) مليون دولار عام 2014 إلى 1.6 مليار دولار عام 2015، ووصلت في عام 2016 إلى 1.8 مليار دولار. والمكونات الأهم في اتفاقيات صادرات السلاح الإسرائيلية إلى فرنسا عام 2016، تمثلت بتطوير طائرات وأنظمة جوية، وأجهزة المراقبة وأنظمة البصريات الالكترونية، والصواريخ وأنظمة الدفاع الجوي، والذخيرة ومعدات تسليح متطورة، وأنظمة رادار،

وأنظمة استخبارات، وطائرات دون طيار. (Europe's Challenges Open the Market, 30/8/2017: Net)

وأفادت صحيفة "جيروزاليم بوست": بأن مستوى التهديد تجاه (إسرائيل) بسبب إيران في سوريا، والفلسطينيين في قطاع غزة آخذ في النمو، حيث إن مشروع البنية التحتية العسكرية يعد مكلفاً للغاية، وخاصة قاعدة التكنولوجيا في النقب، إضافة إلى الاستخبارات والاتصالات والتي من المتوقع الانتهاء منها في السنوات القادمة. كما جاء في التقرير: بأن (إسرائيل) تحتل المركز الخامس عشر من بين 20 دولة من حيث الإنفاق على الدفاع، وتصدرت الولايات المتحدة القائمة بإنفاق 606 مليار دولار على الدفاع في عام 2017، تلتها الصين بمبلغ 226 مليار دولار، وروسيا في المرتبة الثالثة بمبلغ 70 مليار دولار، كما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة، حيث بلغت 62 مليار دولار في عام 2017، تليها فرنسا في المرتبة الخامسة بتكلفة 56 مليار دولار في الإنفاق الدفاعي. (www.palestineeconomy.ps)

والمكونات الأهم في اتفاقيات صادرات السلاح الإسرائيلية إلى فرنسا عام 2016، تمثلت بتطوير طائرات وأنظمة جوية، وأجهزة المراقبة وأنظمة البصريات الإلكترونية، والصواريخ وأنظمة الدفاع الجوي، والذخيرة، ومعدات تسليح متطورة، وأنظمة رادار، وأنظمة استخبارات، وطائرات دون طيار. (IsraelDefense, 30/8/2017: Net)

ويعتقد أن لقاءات رئيس الحكومة الإسرائيلية "نتنياهو" مع رؤساء فرنسا على فترات متلاحقة قد شكلت قاعدة لتوطيد العلاقات العسكرية الثنائية، بما في ذلك تعزيز موقع (إسرائيل) كمصدرة للسلاح إلى فرنسا، فمن الملاحظ أن صناعة الأسلحة الإسرائيلية تعتمد اعتماداً كاملاً على تعاون فرنسا وحلف الناتو، فنحو 75% من مبيعات الأسلحة الإسرائيلية هي للجيش الأجنبي، فبدون إمكانية تصدير هذا السلاح، ودون الوصول إلى معايير الناتو، ودون الوصول إلى نتائج البحوث مع فرنسا،

ستكون صناعة الأسلحة الإسرائيلية أقل ربحية بكثير، وعن طريق شراء الأسلحة الإسرائيلية تدعم فرنسا الصناعة العسكرية الإسرائيلية.
(www.disarmtheconflict.wordpress.com/israeli-arms/israeli-exports)

4. التعاون مع حلف الناتو

اعتمدت (إسرائيل) في علاقاتها مع دول الغرب لتثبيت دعائمها في المنطقة على حلف الناتو، وكادت عام 1950 أن تصبح عضواً فيه، لكن ذلك لم يحدث بسبب مخاوف الولايات المتحدة من لجوء البلدان العربية إلى الكتلة السوفيتية للتسلح بقوة، بما في ذلك السلاح النووي لإحباط سياسة (إسرائيل)، كما يعود اهتمام (إسرائيل) بحلف الناتو إلى خمسينيات القرن الماضي عقب حرب السويس ضد مصر، المعروفة بالعدوان الثلاثي عام 1956، بمبادرة منها وبمساندة من بريطانيا وفرنسا، ومحاولاتها آنذاك لضمان توفير دعم غربي دائم لحماية أمنها ووجودها وفقاً للرؤية الإسرائيلية. وتعتبر (إسرائيل) من بين الدول المتوسطية التي عمل حلف الناتو على تعزيز التعاون معها، في ضوء جملة من الأسباب والعوامل الأساسية، من أهمها: (أبو عامر، موقع إلكتروني)

1. الرؤية الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها الحلف، تمشياً مع التطورات الدولية في أعقاب نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي.
2. الاستجابة لأنماط جديدة من التهديدات المختلفة، بصورة جذرية عن التهديدات التقليدية التي واجهها الحلف من قبل.
3. تنويع الوظائف التي يقوم بها الحلف، وعدم اقتصارها على الجانب العسكري فقط.
4. تعزيز وجود في مناطق جغرافية خارج نطاق عمله التقليدي أيام الحرب الباردة.

وهناك أربع ميزات رئيسية تنطوي على تعميق التعاون الأمني بين (إسرائيل) والناتو هي: (أبو عامر، 2016/5/28: موقع إلكتروني)

السياسي الدبلوماسي: تعتقد (إسرائيل) أن اقترابها من حلف الناتو وصولاً لأخذ العضوية الكاملة فيه، سيؤدي بكل تلقائي لتعزيز مكانتها السياسية في المنطقة والعالم، رغم أن معظم دول الحلف ومن ضمنها فرنسا لا تتفق مع (إسرائيل) في سياساتها تجاه الفلسطينيين، لكن ذلك لن يمنعها من التعاون معها في المجالات الأمنية، والاقتصادية، والسياسية.

الاستراتيجي الأمني: إن انخراط (إسرائيل) في حلف الناتو سيزيد من قوة ردعها في مواجهة أعداء محتملين، ويدفعهم للأخذ بعين الاعتبار أنها لن تكون وحيدة في حالة حدوث مواجهة عسكرية معهم.

العسكري التكنولوجي: إن انضمام (إسرائيل) لحلف الناتو سيتيح لها الاطلاع على منظومات تكنولوجية متقدمة ووسائل قتالية أخرى، وأن التدريبات المشتركة مع الحلف ستحسن خبرة الجيش الإسرائيلي، وقدرته على تفعيل قوته بشكل واسع.

الاقتصادي التجاري: تطمح (إسرائيل) من اقترابها من حلف الناتو لتحقيق مكانة خاصة تتعلق بصفقات السلاح، واستيراد وتصدير المعدات الأمنية والقتالية مع دوله.

وبالتالي يمكن القول: إن اقتراب (إسرائيل) من حلف الناتو وصولاً لمرحلة الانخراط الكامل فيه والحصول على عضويته، يخدم مصالحها الاستراتيجية والسياسية والأمنية، وينطوي على الكثير من المزايا والإيجابيات. وقد دعت "منظمة المؤتمر اليهودي العالمي" حلف الناتو لضم (إسرائيل) كعضو منتسب بالحلف، من أجل تعزيز أمنها وتحسين العلاقات بين أوروبا والشرق الأوسط حسب وصفها. (كيوان، 2008/6/28: موقع إلكتروني)

وتشارك (إسرائيل) بنشاط في العديد من تدريبات حلف الناتو، كما تواصل التعاون العسكري الثنائي مع حلف الناتو والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي،

كفرنسا وبريطانيا واليونان وقبرص على سبيل المثال. (Israeli Arms Industry, 11/12/2010: Net)

5. المفاعل النووي الإسرائيلي

حاولت (إسرائيل) منذ نشأتها الاهتمام بتأسيس قوة نووية لها، وهكذا: فإن كلاً من (الدولة والبرنامج) ولدا معاً وتطورا معاً، وواجها تحديات مشتركة، وتنفسا في فضاء جغرافي وسياسي واحد، وارتبط مصيرهما ببعضهما على نحو وثيق إلى الحد الذي يجعل من كل منهما ضمانة للآخر، وذلك يمثل انعكاساً لحقيقة معروفة، وهي السعي الإسرائيلي المبكر للحصول على التكنولوجيا النووية، وتطوير الأسلحة الذرية منذ اللحظة الأولى لإعلان قيام (إسرائيل) الجديد في أرض فلسطين في عام 1948، وبشكل عملي لم يعرف التأخير. (كاظم، 2017: 53)

ومن أشكال هذا التعاون نجد:

محطة ديمونا النووية:

الذي يقع في مدينة ديمونا شمال صحراء النقب على بعد نحو 40 ميلاً شمال مدينة بئر السبع، وتحوي على أهم المنشآت النووية الإسرائيلية حتى الآن، وكانت بالقرب من مناجم اليورانيوم الموجودة في صحراء النقب. ولهذه المحطة أهمية عسكرية بالغة نظراً لوجود مفاعل نووي ينتج البلوتونيوم غير خاضع لأية رقابة خارجية، وهو مفاعل فرنسي الصنع حصلت عليه (إسرائيل) بموجب الاتفاقية الفرنسية الإسرائيلية للتعاون النووي بين الطرفين عام 1957. وتبلغ طاقة المفاعل 26 ميجا واط حراري، وهو من مفاعلات الماء الثقيل، ويستخدم اليورانيوم العادي كوقود، والماء الثقيل كمبرد ووسيط. وتقدر كمية البلوتونيوم التي ينتجها المفاعل بين 4–6 كغم، وهي كمية كافية بعد المعالجة التقنية لإنتاج القنبلة النووية، غير أن المعلومات التي ذكرها "موردخاي فعنونو" العالم النووي الإسرائيلي المغربي الأصل الذي هرب من (إسرائيل) في آذار (مارس) 1988، ونشرتها صحيفة "سانداي تايمز" البريطانية أكدت أنه تم توسيع

مفاعل ديمونة، ومن المحتمل أنه يعمل حالياً بطاقة 150 ميجا واط؛ لاستخلاص كمية أكبر من البلوتونيوم يبلغ معدلها 40 كغم سنوياً، ويتولى نظام للتبريد في المفاعل بإخفاء الكمية المنتجة، وتضم المحطة النووية في ديمونا مفاعلاً صغيراً لتخصيب اليورانيوم، لتشكل رافداً نوعياً لتزويد المفاعل بالوقود اللازم لصناعة القنبلة النووية. (عزمي، 2006: 141)

مصنع فصل البلوتونيوم:

الذي قامت فرنسا بتجهيزه لفصل البلوتونيوم 239 عن اليورانيوم 228 المستخدم لصناعة القنابل النووية، وقد سبق لـ(إسرائيل) شراء أجهزة الفصل بطرق مجزأة من عدة دول مثل: بريطانيا وفرنسا وألمانيا والسويد واليابان، وتقدر المصادر بإمكان هذه الوحدة واعتماداً على المعالجة الكيميائية فصل من 8-10 كغم من البلوتونيوم سنوياً، غير أن المعلومات التي سربها العالم النووي الإسرائيلي الشهير "فعنونو"، تبين بأن هذه الوحدة قد تم زيادة قدرتها على الفصل إلى 40 كغم سنوياً. (مستعجل، 1983: 120-122)

الوقود النووي:

حلت (إسرائيل) مشكلة الحصول على اليورانيوم الطبيعي بطرق عديدة ومنها: (الحامد، 1990: 74)

أ- **مصادرها الذاتية:** حيث يمكن إنتاجه من الفوسفات الذي يتوفر بكميات كبيرة في البحر الميت.

ب- **الحصول على اليورانيوم من الخارج:** وهذا يموله عدة جهات ودول أوروبية مثل: فرنسا وألمانيا وبريطانيا وأفريقيا.

ج- **الحصول عليه بطرق غير مشروعة:** إذ كشفت مصادر عديدة تفاصيل سرقة ونقل سري لكميات كبيرة من اليورانيوم الطبيعي من الولايات المتحدة وأوروبا إلى (إسرائيل) في فترات زمنية متباينة.

التجارب النووية:

تشير العديد من المصادر العلمية والاستخبارية إلى أن (إسرائيل) قد أجرت عدة تفجيرات نووية وفي مناسبات مختلفة، من ضمنها في عام 1960: فقد سمح الرئيس الفرنسي "ديغول" لخبراء إسرائيليين بحضور تجربة نووية عام 1960، أجرتها باريس في منطقة حمودي بفران في صحراء الجزائر (الحامد، 1990: 76). ولدى (إسرائيل) أجيال متعددة من صواريخ أريحا ذات القدرة على حمل الرؤوس النووية، وهي صواريخ إسرائيلية الصنع تم تطويرها بالتعاون مع شركة "داسو" الفرنسية. (الحياوي، 1989: 63)

التعقيب:

يتضح لنا مما سبق: أن فرنسا و(إسرائيل)، وضعا إطاراً قوياً نسبياً من الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية التي تم تحديثها باستمرار منذ بداية علاقتهما الثنائية، كما تتميز السياسة الخارجية لفرنسا، من خلال موقفها الطموح لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية، من خلال استعدادها المساهمة في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لذلك: نجد بعضاً من الاستنكار الفرنسي على الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967. وعلى الرغم من اتخاذ فرنسا موقف ضد منتجات المستوطنات الإسرائيلية من خلال وسم منتجاتها، إلاَّ أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لم تتأثر. ولم تؤثر بالشكل الذي يضغط على (إسرائيل) باتجاه تحقيق تسوية يقبلها المفاوض الفلسطيني، ما لم تستمر فرنسا باتخاذ خطوات أكثر فعالية، ومحاولة الخروج من عباءة التبعية للولايات المتحدة.

المبحث الثالث

العلاقات الفرنسية الإسرائيلية العلمية والثقافية

مقدمة:

اهتمت (إسرائيل) بالجانب العلمي بشكل كبير منذ نشأتها، لما لهذا الجانب من أهمية تزيد من قدراتها وتطورها في العديد من المجالات التي تزيد من قوة مؤسساتها على المستوى المحلي والدولي، فمنذ أن أطلقت فرنسا مشاريعها العلمية عملت (إسرائيل) على الاندماج فيها من خلال العديد من الاتفاقيات، ويعتبر التطور والتقدم الذي تحظى به (إسرائيل) من أهم الدوافع التي جعلت فرنسا تميزه في اتفاقياتها في المجال العلمي، ومن خلال المبحث الحالي سيتم تناول صور التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين فرنسا وإسرائيل، من خلال التعاون في مجال الفضاء، والمجلس الأعلى الفرنسي الإسرائيلي للدراسات العلمية والتكنولوجية، والزيارات العلمية المتبادلة بين البلدين، والمجموعات البحثية بينهما.

أولاً: التعاون الثقافي والعلمي والتقني

يقوم التعاون الثقافي والعلمي والتقني على اتفاق ثنائي أُبرم في عام 1959، وتُعدّ الموارد التي تمتلكها البعثة الدبلوماسية في (إسرائيل)، والمخصصة لهذا التعاون موارد لا يستهان بها بلغت قيمتها 1634 مليون يورو في عام 2017. ويتجلى هذا التعاون في المنظومة المكوّنة من المعهد الفرنسي في (إسرائيل) الذي يقع في تل أبيب والذي يملك فرعين في حيفا والناصرة، ومركز البحوث الفرنسية في علم الآثار والعلوم الإنسانية والاجتماعية في القدس، وأربع مدارس تابعة لوكالة التعليم الفرنسي في الخارج (وقّعت مدرسة واحدة اتفاقية مع الوكالة والمدارس الثلاث الأخرى هي مدارس شريكة للوكالة). (نايكيرك، 2018/3/15: موقع إلكتروني)

ووقعت في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 1992، اتفاقية للتعاون في مجال البحث والتطوير بين الطرفين، عززت من التوجه نحو المشاريع المشتركة، كما وقعت مذكرة تفاهم أخرى بهذا الخصوص بينهما في كانون الأول (أكتوبر) 2003، سعت إلى تطوير الانخراط في مشاريع علمية مشتركة. (أبو سيف، 2014: 149)

وتحتل فرنسا المرتبة الخامسة في قائمة شركاء (إسرائيل) فيما يخص التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، ويستند هذا التعاون إلى الشراكات الجامعية (لا سيّما المختبر المشترك بين المعهد الوطني للصحة والبحوث الطبية في مدينة نيس ومعهد التخنيون في حيفا)، وعمليات التبادل للباحثين الشباب. ويتولى المجلس الأعلى للبحث والتعاون العلمي والتكنولوجي، تحقيق الاتساق في هذا التعاون منذ عام 2003. وتعمل فرنسا أيضاً في إطار اتفاق عام 1959، على تنشيط الفرنكوفونية، علماً بأن الجالية الفرنكوفونية في (إسرائيل) تضم أكثر من خمسمائة ألف شخص، وعلى تحقيق التقارب بين المجتمعين المدنيين في البلدين، من خلال البرامج الثقافية المكثّفة والسياسة الإعلامية الزخمة. (https://www.diplomatie.gouv.fr)

وفي آذار (مارس) 2009 وقع الطرفان اتفاقاً حول التعاون في مجال المختبرات يعتبر امتداداً لاتفاق سابق بينهما عام 2004 حول الموضوع نفسه، وكان أن نتج عن الاتفاق الأول عقد أول مؤتمر ثنائي سنوي حول علم الأعصاب ما زال يعقد كل عام حتى الآن، ويقوم البلدان بتمويلٍ مشترك لمشاريع بحثية يقوم بها علماء وباحثون من المؤسسات الأكاديمية فيها بغية الاستخدامات التجارية، بالطبع ثمة الكثير من التعاون البحثي المشترك في تطوير معدات قتالية لا يتم ذكره في المصادر المختلفة إلاَّ مروراً. (أبو سيف، 2014: 150)

ويحظى البحث العلمي المشترك بشكل عام بتمويل يصل إلى ملايين الدولارات، حظي التبادل العلمي والتكنولوجي في عام 2007 بقيمة 3.5 مليون دولار، وثمة قرابة 6 مشاريع بحثية بين البلدين في قطاعات الطب والتصوير البيولوجي

والجينات الطبية والحساب والهندسة الزراعية والتنمية المستدامة في عام 2013، ونظم مكتب العلوم في السفارة الفرنسية بتل أبيب في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2010 "المؤتمر الفرنسي الإسرائيلي الأول حول الطاقة المتجددة" حضره وزيرا العلوم والتكنولوجيا والبنية التحتية، وخلال زيارة لوزير الصناعة والطاقة الفرنسي (لإسرائيل) في شباط (فبراير) 2011، وقع الطرفان اتفاقيتين: واحدة بعنوان "الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة"، والثانية لتحديد أطر الشراكة بين الجمعية الصناعية الفرنسية ونظيرتها الإسرائيلية، بهدف دعم وتطوير التعاون في مشاريع التطوير والاختراع، وعقد في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2011 "يوم الاختراع الإسرائيلي الفرنسي" في باريس الذي حضرته 350 شركة إسرائيلية وفرنسية، لبحث آفاق التعاون المشترك في مجالات الاختراع والتطوير. (أبو سيف، 2014: 150)

وأقيم موسم الملتقى الثقافي الفرنسي الإسرائيلي من حزيران (يونيو) ولغاية تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 بالتزامن في كلا البلدين، وسيركّز هذا الملتقى على الابتكار، وسيسعى إلى دعم جميع أوجه التعاون بين البلدين. ويتوجّه هذا الملتقى للشباب، ويرمي إلى إعداد عروض متعددة التخصصات ترتكز على الإبداع المعاصر والصناعات الثقافية والإبداعية (المسلسلات والأفلام السينمائية وغيرها)، والاقتصاد الرقمي (فرنتش تيك Frantic Tech، وستارت أب نايشن Start Up Nation)، والتعاون الجامعي، والفرنكوفونية والابتكار (على غرار ساتل المراقبة الفرنسي الإسرائيلي فينوس)، وستُنظّم زيارات رفيعة المستوى في البلدين لافتتاح الموسم واختتامه.

وتطوّرت عدّة مجالات تعاون أخرى منذ عام 2006، ولا سيّما التنمية المستدامة خاصةً عبر التعاون في مجال إدارة الموارد المائية، ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، والاتصالات، والنقل. ويضاف إلى هذه الأنشطة الحكومية أو الخاصة الفعاليات التي تقيمها مؤسسة فرنسا–إسرائيل منذ تشرين الثاني (نوفمبر)

2006، والفعاليات التي استهلتها في إطار التعاون اللامركزي، وتحتل فرنسا في هذا الصدد المرتبة الثانية عالمياً بعد ألمانيا، إذ تقيم 66 شراكة بين السلطات المحلية والإقليمية. (https://www.diplomatie.gouv.fr)

وتستقبل باريس العديد من الفنانين والكتاب والأكاديميين الإسرائيليين في نشاطات واحتفالات ومهرجانات عديدة، كما تدير المؤسسة الفرنسية في تل أبيب مجموعة من النشاطات الثقافية في (إسرائيل) بلغت تكلفتها عام 2012 قرابة 1.8 مليون يورو، كما تنشط في مجال التبادل الثقافي والنشاط المعرفي مجموعة من المؤسسات الفرنسية الأخرى مثل مركز الأبحاث الفرنسي، كما توجد في (إسرائيل) مدرستان ثانويتان فرنسيتان. (أبو سيف، 2014: 150)

ثانياً: التعاون في مجال الفضاء

يتعلق هذا المجال بالتعاون الإسرائيلي الفرنسي في الفضاء؛ ففي عام 1994 وقع البلدان اتفاقية تعاون في مشاريع الفضاء، وفي السنوات التالية تعاونوا في جملة أمور في مشاريع مشتركة مثل: الأقمار الصناعية "عاموس" (1–4)، و"فينوس"، كما أنهم يتعاونون في إطار وكالة الفضاء الأوروبية في مشاريع مثل "جاليلو". وقد أصبح هذا التعاون ممكناً على الرغم من المعوقات المذكورة أعلاه، وذلك بسبب التقدير المتبادل بين الدول لتكنولوجيا الفضاء، والقدرات العلمية المتقدمة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك: فإن الميزانيات الهائلة لمشاريع الفضاء لصالح التعاون بين الدول. وقد أدى الجانب العلمي المدني للنشاط في الفضاء، على الرغم من أن القدرات المدنية والعسكرية مترابطة، إلى تحييد المواقف العدائية الواسعة الانتشار داخل الرأي العام في فرنسا تجاه التعاون العسكري مع (إسرائيل). (نايكيرك، 2018/3/15: موقع إلكتروني)

إن الموقع الجغرافي (لإسرائيل) مع دول معادية إلى الشرق، أجبرها على إطلاق الأقمار الصناعية من الشرق إلى الغرب والتي هي في الاتجاه المعاكس

لدوران الأرض، وهذا يمنع (إسرائيل) من استخدام تأثير مقلاع الأرض للسرعة اللازمة لإطلاق الأقمار الصناعية في مدارها، ونجحت (إسرائيل) في التغلب على هذا العيب من خلال تطوير تقنيات التصغير، وبناء السواتل "الستالايت" الصغيرة. في المقابل: تخصصت فرنسا في الأقمار الصناعية الكبرى، ليتنافس كلا البلدين على المناقصات الفضائية العسكرية، فضلاً عن الخدمات المدنية التجارية المربحة بشكل كبير.

ثالثاً: المجلس الأعلى الفرنسي الإسرائيلي للدراسات العلمية والتكنولوجية

جاء في إطار الاتفاقية الإسرائيلية الفرنسية للتعاون العلمي بين وزارة العلوم والتكنولوجيا التابعة (لإسرائيل)، وكذلك وزارة أوروبا والشؤون الخارجية ووزارة التعليم العالي، قررت شركة الأبحاث والابتكار في فرنسا تقديم الدعم المالي لمشاريع شبكة الأبحاث التي نفذها باحثون من كلا البلدين. وهدف هذا البرنامج إلى دعم تطوير التعاون العلمي والتكنولوجي بين الباحثين الفرنسيين والإسرائيليين، وتعزيز الشراكة العلمية بين مجموعات البحث من كلا البلدين، من خلال إنشاء شبكات بحثية ثنائية، وتعزيز التعاون البحثي، وتشجيع تبادل المعرفة بين الإسرائيليين والخبراء الفرنسيين. كما واتخذ التعاون شكل التخطيط وإجراء البحوث المشتركة، بالإضافة إلى إجراء زيارات متبادلة بين المختبرات لغرض تسهيل البحث، حيث أوصى بتضمين تمويل إقامة الباحثين الشباب (طلاب الدكتوراه و / أو طلاب الدراسات العليا) –ولا سيما الإسرائيليون في المختبرات الفرنسية –كجزء من بحث المشروع المشترك (استضافة مدعومة من قبل الحزب الفرنسي). وقررت الأطراف في هذه الدعوة تمويل المقترحات البحثية المختارة أدناه لمدة سنتين، ومع ذلك: يجب الموافقة على التمويل على أساس سنوي، مع اعتماد التمويل للسنة الثانية التي يتم اعتمادها وفقاً لأحكام عقد البحث، وتعتزم الجهات الراعية للبرنامج دعم ما يقرب من 6 مشاريع مشتركة. (Ministry of Science & Technology, 2018)

ومع ذلك: تم تحديد العدد النهائي للمشاريع التي قامت برعايتها على أساس عوامل مثل التقييم العلمي واعتبارات الميزانية، ويجب التخطيط لمشاريع البحوث على أساس سنتين، كما وتم توقيع العقود وفقاً لذلك. وكان إجمالي تمويل المشروع الكلي لجميع المشاريع البحثية المعتمدة بموجب هذا الاستدعاء هو 480,000 يورو للجانب الفرنسي، و2,016,000 شيكل إسرائيلي جديد على مدى فترة سنتين. وسيبلغ تخصيص كل اقتراح بحثي معتمد من كل جانب 80,000 يورو للجانب الفرنسي، وما يصل إلى 336,000 شيكل للجانب الإسرائيلي في فترة المشروع البالغة سنتين. وتاريخ البدء المقرر للمشاريع المعتمدة كان خلال الفصل الأول من عام 2018، ويعتمد تمويل المشاريع المعتمدة على توفير الأموال على كل جانب.

وبشكل عام: فقد تم تخصيص التمويل للتكاليف المتعلقة بالطبيعة الثنائية للمشروع (نفقات سفر الباحثين، الاجتماعات العلمية ... الخ)، بالإضافة إلى تحمل التكاليف المتكبدة من المشروعات البحثية المعتمدة (المستهلكات، تكاليف النشر ... الخ). وأوصى بتخصيص تمويل لدعم تنقل الباحثين الشباب (الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة، ولا يزيد عن 7 سنوات بعد الدكتوراه)، بين المؤسسات المشاركة في المشروعات المعتمدة والمختبرات المشتركة. وبالنسبة للجانب الإسرائيلي تم استخدام أموال المشروع لتمويل المرتبات الشهرية لأعضاء الأبحاث المحتفظ بهم خصيصاً للمشروع، وهناك بنود محددة تتعلق بالاستخدام المسموح به لأموال المشروع موضحة في عقد البحث. (https://www.diplomatie.gouv.fr)

وبالنسبة للجانب الفرنسي، ينقسم استخدام أموال المشروع إلى:

- يمكن استخدام ما يصل إلى 20000 € / السنة من MENESR لتمويل المواد والرواتب.
- يمكن استخدام ما يصل إلى 20000 € / السنة من MAEDI لتمويل السفر (سفر الباحثين الفرنسيين إلى إسرائيل)، ونفقات الاستضافة (استضافة الباحثين

الإسرائيليين في فرنسا)؛ كجزء صغير يمكن استخدام هذه الميزانية أيضاً لشراء المواد الأساسية منخفضة التكلفة (500 €). (نايكيرك، 2018/3/15: موقع إلكتروني)

رابعاً: الزيارات المتبادلة

شجع العلماء المشاركون على التخطيط للزيارات الممتدة لمؤسسات نظرائهم، ما دامت الزيارات جزءاً لا يتجزأ من التعاون البحثي، وينبغي إدراج نفقات السفر الدولية ونفقات المعيشة للعلماء الزائرين في ميزانية المشروع. وينبغي إدراج تكاليف السفر الدولية في ميزانية جانب الزائرين، في حين ينبغي إدراج نفقات المعيشة داخل البلد في ميزانية الجانب المضيف، ويجب أن تتم الزيارات في فرنسا أو في (إسرائيل) فقط. وقد لا يتم تمويل الزيارات إلى بلدان العالم الثالث، من خلال أموال المشروع. وبالنسبة للجانب الفرنسي تم التشجيع بقوة على التنقل، حيث إن مقدار المال المخصص له كبير. ومن ثم ينصح بشكل كبير بالتخطيط لزيارات بحثية إسرائيلية طويلة الأجل (أكثر من شهر واحد)، كجزء من المشروع وتحديدها مسبقاً في الطلب. (الاقتصاد الإسرائيلي، وكالة وفا، موقع إلكتروني)

خامساً: ندوات الحالة "مجموعات بحثية"

من المقرر أن تعقد ندوة حول الوضع في القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) 2019، من أجل تقييم وتقديم / نتائج هذا البرنامج، وستعرض كل مجموعة بحثية إسرائيلية فرنسية نتائج أبحاثها، بما في ذلك مساهمة كل جانب في البحث، النتيجة الإجمالية والتعاون بين المجموعتين البحثيتين، وينبغي إدراج المصاريف المتعلقة بالسفر والإقامة للندوة في اقتراح المشروع. (Ministry of Science & Technology, 2018)

التعقيب:

يتضح لنا مما سبق: أن (إسرائيل) تعتبر أكبر شريك علمي لفرنسا في الشرق الأوسط، حيث توفر فرصاً ثرية للاستفادة من المختبرات ومعامل البحث والمعاهد والجامعات، ويتضح لنا: مدى اهتمام (إسرائيل) وفرنسا في نفس الوقت بعلاقات علمية قوية بين الطرفين، ويرجع ذلك إلى التطور والاهتمام الكبير التي تتمتع به (إسرائيل) في الجانب العلمي، وبالتالي: فاستمرار العلاقات بشكلها القوي بين الطرفين في المجالات المتعددة والمشاريع الكبرى والعملاقة عالمياً، يؤكد أن الرهان على فرنسا في الضغط على (إسرائيل) سياسياً لن يجدي نفعاً، ولن يؤثر إلى درجة الوصول إلى الحقوق الفلسطينية.

الخلاصة:

وفق ما ورد في الفصل، فإن الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين فرنسا و(إسرائيل) في كافة المجالات، وتبادل كل منهما المنافع في مجالات الاقتصاد والتدريبات العسكرية وغيرها، وتعاون الطرفين في تبادل الخبرات العلمية، حيث وقع الطرفان خلال الفترة ما بين 1995–2017 عشرات الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم لتعزيز المنافع والتعاون، وقد بدا واضحًا التعاون في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري والعسكري، والتي استفادت منه (إسرائيل) في نشر بضائعها ومنتجاتها على المستوى الدولي.

الفصل الخامس
أثر العلاقات الفرنسية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية

المبحث الأول: الموقف الفرنسي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية

المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبل العلاقات الفرنسية الإسرائيلية.

الفصل الخامس
أثر العلاقات الفرنسية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية

تمهيد:

عملت الدبلوماسية الفرنسية على محاولة تنشيط وتحريك عملية السلام، من خلال سياستها الجديدة القائمة على مشروع الشراكة المتوسطية، وخلال تعثر المفاوضات في عام 1996، ودأبت الدبلوماسية الفرنسية في الآونة الأخيرة على تأييد وتقديم مبادرات لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط في وقت يكون فيه أمل السلام والتسوية قد وصل أو يؤول إلى مرحلة الصفر.

وقد قدمت فرنسا العديد من المساعدات للسلطة الفلسطينية ولم يكن هذا الدعم وليد الصدفة؛ بل جاء وتعزز مع اتفاقيات السلام ودور أوروبا فيه منذ مفاوضات واشنطن في أواخر عام 1991، ووصولاً لاتفاق أوسلو، واتفاق باريس الاقتصادي. فقد تعهدت فرنسا بدعم المجتمع الفلسطيني، وبناء نظامه وقانونه، وبناء مؤسساته، وحتى المشاركة في دفع رواتب الموظفين وبناء الأجهزة الأمنية والمشاريع المدنية التي تؤسس لمفهوم المجتمع المدني.

وكان لفرنسا مواقف عديدة مؤخراً تجاه القضية الفلسطينية، تدعم باتجاه التوصل إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 عبر المفاوضات. فقد أصدرت فرنسا العديد من البيانات التي تندد بها استمرار الاستيطان في أراضي عام 1967، إضافة إلى الاعتراف بدولة فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، إضافة إلى موقفها الرافض لاعتبار القدس عاصمة لدولة (إسرائيل).

ومن هنا تم تقسيم الفصل الحالي إلى مبحثين كالتالي: المبحث الأول: الموقف الفرنسي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، والمبحث الثاني: سيناريوهات مستقبل العلاقات الفرنسية الإسرائيلية.

المبحث الأول
الموقف الفرنسي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية

مقدمة:

نشط دور فرنسا الدبلوماسي وتطورت مواقفها تجاه القضية الفلسطينية مع زيادة اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، واشتراكها مع باقي دول الاتحاد الأوروبي في الشراكة الأورو– متوسطية بسبب أهمية المنطقة، واعتبر نجاح العملية السلمية استقرارًا لمصالحها في المنطقة، ومن خلال المبحث الحالي سيتم تناول تطور الموقف الفرنسي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية منذ العام 1995 والتي بدأت بزيارة الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" للأراضي الفلسطينية، وموقفها من جدار الفصل العنصري، وموقفها من التوسع الاستيطاني، وحل الدولتين، والاتفاقيات والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وموقفها من انتفاضة الأقصى عام 2000، والمبادرة العربية للسلام عام 2002، ورد فعلها من نهاية مرحلة الرئيس ياسر عرفات عام 2004، والانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، بالإضافة إلى أهم المبادرات الفرنسية لعملية السلام،

أولاً: زيارة الرئيس جاك شيراك للأراضي الفلسطينية

في 20 تشرين الأول (أكتوبر) 1996، زار الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك" دمشق المحطة الأولى في جولته الشرق أوسطية، قادته على التوالي إلى (إسرائيل) والأراضي الفلسطينية والأردن ولبنان ومصر، ونادراً ما تم التحضير لزيارات رسمية لرئيسٍ فرنسي بدقة، كما جرى التحضير لهذه الجولة نظراً للأجواء المتوترة في هذه المنطقة من العالم، والكثير من الحساسية المتنوعة والمنتشرة هنا وهناك ومن

الواجب مراعاتها. هذه الجولة الهادفة التي تثبت عودة فرنسا إلى المنطقة، كانت تستجيب لطموح الرئيس الفرنسي "شيراك" من أجل إعادة الثقة للعلاقات مع (إسرائيل) من ناحية، وإطلاق سياسة فرنسا العربية والمتوسطية وفقاً للتوجهات الأساسية التي حددها خطابه في القاهرة في نيسان (أبريل) من العام ذاته من ناحية أخرى، وكانت طموحات من الصعب التوفيق بينها بكل تأكيد، ولكن تظهر بوضوح المهمة المحددة الموكلة إليه تجاه شعوب فرقتها عقود من الأحقاد والعنف، فإذا كانت فرنسا تتمتع برصيد لدى معظم الدول العربية، فإن علاقات الصداقة مع (إسرائيل) لم تكف عن التراجع. (مذكرات جاك شيراك، 2011/6/15: موقع إلكتروني)

وقد خطب الرئيس الفرنسي "شيراك" في المجلس التشريعي الفلسطيني، ويعد أول رئيس لدولة كبرى يخطب في هذا البرلمان، مؤكداً في خطابه على تمسك فرنسا بالخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، وعلى التعددية السياسية، واعتبار المجلس التشريعي ركناً أساسياً من أركان الدولة الفلسطينية، وإن أهم ما أكده الرئيس الفرنسي في خطابه قوله: "الفلسطينيون ضحايا تاريخ لم يكن تاريخهم"، وتأكيده حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الوطن الفلسطيني، ورفض سيادة (إسرائيل) على القدس، كما وأعلن دعمه الذي لا يقبل الشك لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. (البرغوثي، 1999: 133-135)

وعن القدس ذكر الرئيس "شيراك" أن الموقف الفرنسي أو الأوروبي لا يغير شيئاً في وضع القدس الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المطالب الفلسطينية، وهو يترجم عملياً بعدم الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة (لإسرائيل)، وعن الحادث الذي حدث معه أثناء زيارته للقدس في تشرين الأول (أكتوبر) 1996، قال "شيراك": كان لدى الإسرائيليين همّان أكيدان؛ **الهم الأول:** ويشكرون عليه، وهو متعلق بتأمين حمايتي من دون تمييز، وهم معتادون على ذلك وأصبح مزعجاً. **والهم الثاني:** وهو أكثر بغضاً وسرعان ما كان غير مقبول، وهو الحيلولة دون إيصالي بالسكان

الفلسطينيين إذا أمكنهم ذلك، الأمر الذي جعلني أغضب وأعبر بشكل تلقائي وعفوي عن هذا الغضب. ولم تكن هناك أي إرادة أو حسابات من وراء ذلك، وهذا شيء طبيعي لأن رد الفعل العفوي بشكل عام هو الأكثر صدقاً. (مذكرات جاك شيراك، 2011/6/15: موقع إلكتروني)

ثانياً: موقف فرنسا من جدار الفصل العنصري

بدأت حكومة "أرئيل شارون" بتاريخ 23 حزيران (يونيو) 2002، ببناء جدار الفصل العنصري الممتد على طول الخط الأخضر مع الضفة الغربية، بدعوى منع تسلل منفذي العمليات الفدائية إلى (إسرائيل)، ويبلغ طول جدار الضم والتوسع العنصري حوالي 770 كم، حيث تم بناء ما يقارب 406 كم منه، أي 52.7% من المسار الكامل للجدار، ويعزل الجدار ما مساحته 733 كم^2 من الأراضي في الضفة الغربية المحتلة. (وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)؛ http://wafainfo.ps/atemplate.aspx?id-4981)

ويمر الجدار عبر أراضٍ مأهولة وزراعية في الضفة الغربية، ويحول دون وصول الفلسطينيين إلى بعض الشوارع المحلية وبعض الحقول، وقامت السلطات الإسرائيلية بتأسيس شبكة من البوابات في الجدار ونظام تصاريح مرور للتحرك خلاله، والتهم الجدار حوالي 46% من مساحة الضفة الغربية البالغة خمسة آلاف وثمانمائة كيلو متراً مربعاً، هذا فضلاً من عزله مدينة القدس ديمغرافياً وجغرافياً عن مدن وقرى الضفة الغربية، كما أن النظامين التعليمي والصحي الفلسطينيين تأثرا أيضاً، حيث يعيق الجدار التنقل اليومي للموظفين والطلاب، ويحول دون وصولهم إلى وجهاتهم. (جدار الفصل العنصري، 2014/9/17: موسوعة الجزيرة)

ومن جانبه: عارض الاتحاد الأوروبي بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وانتقده في أكثر من مناسبة، ووافقت بعض دوله على إدانة (إسرائيل) على خلفية بنائها للجدار، حيث صوتت فرنسا وإسبانيا في مجلس الأمن لصالح قرار يدين

(إسرائيل) لبنائها الجدار، ويدعوها إلى وقف بنائه وإلغائه قرار البناء، في حين امتنعت عن التصويت ألمانيا وبريطانيا، ورأى الاتحاد أن بناء الجدار يقوض جهود إحلال السلام الدولية في المنطقة، ويجعل من المستحيل عملياً التوصل إلى حل للأزمة بإقامة دولتين مستقلتين، وأيد الاتحاد الأوروبي ومن ضمنه فرنسا قرار محكمة العدل الدولية سنة 2004، القاضي بعدم شرعية جدار الفصل العنصري، وحثت المفوضية الأوروبية الإسرائيليين على إزالته. (الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية، 2012: 19)

وأكد الرئيس الفرنسي الأسبق "شيراك" على أن الجدار الذي تبنيه (إسرائيل) في الضفة ليس مطابقاً للقانون الدولي، ومن شأن ذلك أن يفجر مزيداً من الغضب لدى الفلسطينيين، وقال أيضاً: "إن أحداً لا يستطيع أن يملي على إسرائيل القرارات التي يتعين عليها اتخاذها لحماية أمنها"، وقال: "إذا اعتبرت إسرائيل أن جداراً يمكن أن يكون فعالاً من الناحية التقنية، فإن من الضروري أن يكون مقبولاً على الصعيد الدولي". (شيراك: جدار الفصل ليس مطابقاً للقانون الدولي، 2004/2/23: موقع إلكتروني)

ثالثاً: موقف فرنسا من التوسع الاستيطاني

يمثل النشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين، أحد أخطر الممارسات التي تهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإلى مصادرة وتهويد الأرض وتفريغها من سكانها العرب، وإلى توطين أكبر عدد من المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية، لإخلال الميزان الديمغرافي لصالح التهويد في نهاية المطاف. وقد تم إخضاع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي لمنهاج تدريجي في عملية التوسع غير محدد برقعة واضحة. (المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية، 2014: 3)

وأعربت فرنسا عن قلقها من القرارات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في (تموز) يوليو 2015، لبناء مئات من الوحدات السكنية الجديدة في

مستوطنات الضفة الغربية المحتلة والقسم الشرقي من مدينة القدس، حيث أشارت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان لها، إلى موقف وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذين أكدوا أن العمليات الاستيطانية مخالفة للقانون الدولي، داعية سلطات الاحتلال لوضع حد للاستيطان الذي يغذي التوتر على الأرض، ويهدد بشدة حل الدولتين. (اليوم السابع، 2015/7/30: موقع إلكتروني)

وتوالت الإدانات الفرنسية بشأن الأنشطة الاستيطانية لـ(إسرائيل)، مؤكدة على أنها غير مشروعة وفقاً للقانون الدولي، كما أنها تهدد إمكانية حل الدولتين، حيث كانت فرنسا من بين دول الاتحاد الأوروبي التي اتخذت قراراً بمنع تمويل تلك الأنشطة. (http://www.alghad.tv)

رابعاً: موقف فرنسا من حل الدولتين

في اجتماعٍ للمجلس الأوروبي في برلين في 24–26 آذار (مارس) 1999، أكدت دول الاتحاد الأوروبي اقتناعها بأن إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية ومسالمة وقادرة على البقاء هو أفضل ضمان لأمن (إسرائيل)، ولقبول (إسرائيل) كشريك في المنطقة على قدم المساواة، وأكد المجلس الأوروبي على الحق الدائم ومن دون تقييد للفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وقد طلبت فرنسا من الرئيس الراحل "ياسر عرفات" أن يرجئ المجلس المركزي إعلان الدولة الفلسطينية في 13 أيلول (سبتمبر) 1999، بعد انقضاء الفترة الانتقالية على أمل أن يتم تحقق ذلك من خلال المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، ورغم اقتراب "شيراك" من سياسة التوازن لكن عهده الذي كان يتضمن التعايش بين اليمين واليسار شهد توترات في العلاقة بين فرنسا والعرب، ففي عهد حكومة "ليونال جوسبان" الذي جاءت زيارته للشرق الأوسط في عام 2000، وسط توتر في جنوب لبنان، وتعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتعرض "جوسبان" بسبب تصريحاته ضد مقاومة حزب الله في جنوب لبنان للهجوم بالحجارة من قبل طلبة غاضبين في جامعة بير زيت، رغم محاولته

بدون جدوى تهدئة الأوضاع بإدانته خلال الكلمة في الجامعة للهجمات الإسرائيلية ضد المدنيين في لبنان، وتكرار دعم فرنسا لإقامة دولة فلسطينية باعتبارها أمراً ضرورياً لإرساء السلام، مما اضطره إلى اختصار جولته، وإلغاء مؤتمر صحفي وزيارة لأحد المخيمات. (صافي، 2015م، موقف فرنسا من حل الدولتين، وكالة قدس نت للأنباء)

ويبدو أن التناقض في السياسات والتصريحات الفرنسية نابعة من أزمة التعايش بين اليمين واليسار في فترة "شيراك" الأولى (2000–2002)، حيث تسبب هذه الجولة (لجوسبان" في أزمة حقيقية بين قطبي التعايش في السياسة الفرنسية، حيث سارع الرئيس "شيراك" (اليمين التقليدي) إلى تحذير رئيس وزرائه "جوسبان" من مغبة التدخل في السياسة الخارجية الفرنسية التي تعد من سياسة رئيس الدولة، وأكد على أن مصداقية فرنسا ستكون عرضة للضرر إذا قوض الحياد التي تتبعه بمنطقة الشرق الأوسط، في إشارة إلى أن تصريحات جوسبان انحيازًا من جانبه (لإسرائيل). وبعد انتهاء التعايش بين اليسار واليمين عام 2002، وعودة اليمين إلى الحكم أكد رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك "دومنيك دو فيلبان" خلال جولته الشرق أوسطية عام 2002، على ضرورة استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بعد التوتر بسبب انتفاضة الأقصى، وبقدر ما يصر الموقف الفرنسي الرسمي على حق (إسرائيل) في البقاء ضمن حدود آمنة، فإنه يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة، وعلى عدم المس بالسلطة الفلسطينية. (الغمقي، 2015م، فرنسا وقضية فلسطين التحيز المكشوف يضر بالمصالح الاستراتيجية، موقع الكتروني)

وخلال فترة حكم "ساركوزي" واصلت فرنسا الدعوة إلى استئناف المفاوضات، ودعا إلى حل الدولتين، ووقف الاستيطان. وقد دعا "ساركوزي" في مؤتمر إعمار غزة في آذار (مارس) 2009 إلى الاعتراف (بإسرائيل)، والدخول في مفاوضات سياسية معها، وأن لا خيار أمام إنشاء الدولة الفلسطينية سوى ذلك، وخاطب الفلسطينيين

بالقول: "إن كنتم تريدون أن تكونوا محاورين شرعيين عليكم أن تقبلوا بأن لا طريق لإنشاء دولة فلسطينية، إلاَّ أن تمضوا بعزمٍ في البحث عن تسوية سياسية، وبالتالي: الحوار مع (إسرائيل)"، ولكن هل المشكلة في الجانب الفلسطيني أم الجانب الإسرائيلي فقد تنازل الجانب الفلسطيني عن تجميد الاستيطان، ومع ذلك لم تحقق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أي إنجاز عام 2012، وعندما استؤنفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ووضع لها إطار زمني لتسعة أشهر أبرز "ساركوزي" احتجاجه على استبعاد الاتحاد الأوروبي من الرعاية وتهميش دوره. وقد عارضت فرنسا طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين عام 2011، ولكن أيدت وصوتت لصالح صفة دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة.

(https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=103270)

وهنا: برز سعي فرنسا لإقامة الدولة الفلسطينية ولكن ضمن مباحثات سلام وليس حلاً أحادي الجانب، وأنها ترى أن القرارات الدولية يمكن أن تشكل مرجعية قوية سياسية وقانونية لمباحثات السلام، ولكن التحرك الفرنسي واجه تحفظات من جانب الولايات المتحدة.

ويعتبر الرئيس "فرانسوا هولاند" مؤيداً قوياً لـ(إسرائيل)، وتبنى الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني، وفي زيارته لمقر الرئيس الفلسطيني محمود عباس في رام الله في 18 تشرين ثاني (نوفمبر) 2013، شدد الرئيس الفرنسي على أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة يعقد مفاوضات السلام، ويجعل حل الدولتين صعب، وطالب بوقف كامل ونهائي لهذا الاستيطان، كما أكد على تأييده لرؤية حل الدولتين، وقال: "إن إقامة الدولة الفلسطينية هي الضمانة الفضلى لتوفير الأمن للإسرائيليين، وأن أفضل أمن لإسرائيل هو دولة فلسطينية ديمقراطية قابلة للحياة"، كما دعا إلى تقاسم القدس لتكون عاصمة للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية، ودعا الجانب الفلسطيني إلى تأجيل مناقشة قضية اللاجئين مقابل وقف الاستيطان،

وأن يكـون هنـاك حـل واقعـي لهـذه القضـية. (موقـف فرنسـي متقـدم مـن القضـية الفلسطينية)

(http://www.alquds.com/en/node/474454)

وشهدت فرنسا حراكاً ليس على المستوى الرسمي؛ بل المستوى الحزبي نهاية عـام 2014. فقد تـداولت الأنبـاء عـن حـراك برلمـاني ينشـط فيـه الحـزب الاشـتراكي الفرنسي الحاكم بأن تعترف فرنسا بدولة فلسطين، وذلك لدعم الوصول لتسوية نهائية للصـراع مـع (إسرائيل). وقـد تـم إعـداد مشـروع قـرار للتصـويت علـى قـرار تـدعو فيـه الجمعيـة الوطنيـة الفرنسـية (البرلمـان) الحكومـة الفرنسـية، إلـى جعـل الاعتـراف بدولـة فلسطين أداة للحصـول علـى تسـوية نهائيـة للصـراع، وأنـه يلاحظ التهديدات التـي تلقـي بثقلهـا علـى حـل الـدولتين، وخصوصـاً المواصـلة غيـر الشـرعية لسياسـة الاسـتيطان، الأمر الذي ينسف إمكانية العيش للدولة الفلسطينية المقبلة ذات السيادة.

(www.paltoday.ps/ar/post/220267)

وقـد أعلـن "لـوران فـابيوس" فـي منتصـف تشـرين الأول (أكتـوبر) 2014، أن فرنسـا سـتعترف بدولـة فلسـطين فـي الوقـت المناسـب علـى أن يكـون هـذا القـرار مفيـداً للسلام. وقد قال "فابيوس" أمام الجمعية الوطنية في 28 تشرين الثاني (نوفمبر): إن النتيجـة المنطقيـة لتمسكنا بحـل الـدولتين وبـدون أي غمـوض تتمثـل فـي أن الاعتـراف بدولـة فلسطين ليس معروفاً ولا محاباة؛ بل هو حق، وينبغي أن يأتي هذا الاعتراف في إطار تسوية شاملة ونهائية للصراع الذي يجري التفاوض عليه من قبل الطرفين، وبدعم من المجتمع الدولي وفقاً لجدول زمني. (صافي، 2015، دنيا الوطن، موقع إلكتروني)

وقد صـوت البرلمـان الفرنسـي فـي 2 كـانون الأول (ديسـمبر) 2014 بالأغلبيـة لصـالح الاعتـراف بدولـة فلسـطين، حيـث صـوت (339) عضـواً مـع الاعتـراف بدولـة فلسطين، مقابل (151) مع عدم الاعتراف، وامتناع (16) عضواً عن التصويت، وتم

التصويت بحضور (490) عضواً من مجمل الأعضاء وعددهم (506)، وهذا يشير إلى ازدياد شعبية القضية الفلسطينية في الأوساط الحزبية والبرلمانية، وإدراك الشعب الفرنسي بأحزابه ولا سيما الحزب الاشتراكي الذي كان له الدور الريادي في ذلك، هذا إضافة إلى نشاط مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات السياسية والأكاديمية وجمعيات التضامن مع الشعب الفلسطيني، ويأتي اعتراف البرلمان الفرنسي بالدولة بعد خطوة مماثلة وتحرك سابق في البرلمان البريطاني في تشرين الأول (أكتوبر) 2014. (صافي، 2015، دنيا الوطن، موقع الكتروني)

ويعد اعتراف الجمعية الوطنية على قرار الاعتراف بفلسطين غير ملزم للحكومة ولكن سيحمل دلالات رمزية كبيرة، لا سيما وأنه يأتي بعد موافقة مجلس العموم البريطاني على الاعتراف بدولة فلسطين. وفي 20 آذار (مارس) 2015، أكد الرئيس الفرنسي "هولاند" على أن فرنسا لا تزال تؤيد حل الدولتين في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ومستعدة للعب دور مفيد في عملية السلام، وقال في ختام القمة الأوروبية في بروكسل: "إن موقف فرنسا كان وسيكون على الدوام قائماً على حل الدولتين مع المبدأ الثالث بالنسبة لنا وهو أمن إسرائيل"، وأن فرنسا يمكن أن تضطلع بدور مفيد في هذه العملية، حيث يمكن أن تقوم بدور الوسيط بفضل علاقة الصداقة التي تربطها بالجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. (فرنسا: حل الدولتين هو الطريق الأمثل لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط، http://fpnp.net/pages/print/52740)

وقد أكدت القنصلية الفرنسية في 27 آذار (مارس) 2015، في بيان لها على تمسك باريس بحل الدولتين، وأن ذلك هو الطريق والحل الأمثل للصراع الدائر في الشرق الأوسط، وأن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط يتمثل فقط في إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة تعيش في سلام وأمن إلى جانب (إسرائيل)، وفي حدود آمنة ومعترف بها مع ضمان أمنها. وهذا يعني أن فرنسا لا تعترف بحدود عام

1967 كحدودٍ للدولة الفلسطينية، وإنما تترك مسألة الحدود للتفاوض بين الفلسطينيين و(إسرائيل). وقد أكد وزير الخارجية الفرنسية "فابيوس" في اليوم التالي على أنها تسعى مجدداً لإصدار قرار عن مجلس الأمن يحدد أطر اتفاق بين (إسرائيل) والفلسطينيين، وذلك بالرغم من معارضة (إسرائيل) وتحفظات الولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر: أن فرنسا قد اقترحت في كانون الأول (ديسمبر) 2014، نصاً يذكر بالمعايير الدولية لتسوية محتملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين تستند على حل الدولتين، ولاقى النص الفرنسي تحفظ الولايات المتحدة، وقال "فابيوس": "إنا كنا نريد أن نجعل حل بدولتين أمراً ممكناً، مع تجنب انهيار كامل لعملية السلام في اتجاه واحد". ولكن وزير الخارجية الفرنسي ربط الاعتراف بنضج ظروف التفاوض والتوافق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث قال: "إن ما يريده ليس اعترافاً رمزياً؛ بل حلاً فعالاً للصراع في الشرق الأدنى". (فرنسا: حل الدولتين هو الطريق الأمثل لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط، 2016/6/1م، موقع إلكتروني)

ومن الجدير بالذكر: أن إصرار فرنسا أن تكون الدولة الفلسطينية نتيجة التفاوض مع الجانب الإسرائيلي وليس نتيجة الشرعية، يجعل الموقف الفرنسي في دائرة الاتهام، بمعنى أنه يخشى أن تكون الرؤية الفرنسية مبنية في حل الدولتين على الرؤية الإسرائيلية الأمريكية التي ترى أن حل الدولتين، يقوم على تسوية قضايا الحل النهائي وليس حلها ضمن القرارات الدولية، ومقتضى العدالة بل بديلاً عن العدالة، فقيام دولة فلسطينية سوف يكون على جزء من الضفة الغربية قد يصل لـ 40%، وبالتالي: فإن الموقف الفرنسي من القول حدود معترف بها يعني أنها نتيجة تفاوض وليس تطبيقاً للقرارات الدولية على حدود عام 1967، وأي خلاف بين حدود الدولتين بما فيها الدولة الفلسطينية المؤقتة، سوف يكون خلاف بين دولتين وليس مسألة احتلال، ففرنسا تدعو لتجميد الاستيطان وليس إزالة كل المستوطنات، وتأجيل قضية اللاجئين يكون بإيجاد توطين لهم، ومن يعود فإنه يعود لأراضي الدولة الفلسطينية

وليس لأراضي عام 1948، وبذلك: ما يسمى دولة لا يغدو سوى نمط احتلالي عنصري جديد، فالوضع الذي سينشأ هو نظام أبارتهايد متنكر في زي دولتين، دولة إسرائيلية موسعة تحتوي على مناطق كبيرة متصلة من أراضي الضفة الغربية، يتجول فيها المستوطنون المختصون بامتيازات الأسياد الذين يعتبرون الأرض خاصتهم تاريخياً، ويتمتعون بحرية الحركة، والكانتونات المفتتة التي يحشر فيها الفلسطينيون المسماة دولة. (بشارة، 2006: 18-24)

وبالتالي: فإن فرنسا بإصرارها على التفاوض بدل تطبيق القرارات الدولية تضع نفسها مع الجانب الإسرائيلي المتنكر للحقوق الفلسطينية، ويرغب بتسوية القوة التي تنافي العدل، فالطرفين الفلسطيني والعربي يحاولان اللجوء للطرف الفرنسي كورقة ضغط على الصلف الأمريكي الإسرائيلي، وتحاول فرنسا لعب دور سياسي يضمن حضورها في المنطقة، ربما يتيح لها الفرصة للبروز كقطب أوروبي خارج الدائرة الأنجلو سكسونية، عبر محاولة اختراق الأحادية القطبية المفروضة على العالم، وتحرص فرنسا على الظهور بأنها تلعب دوراً متوازناً، وذلك من أجل الاحتفاظ بمصداقيتها لدى الطرفين العربي والإسرائيلي، وذلك منذ عهد مؤسس الجمهورية الفرنسية الحديثة "ديغول" الذي حاول رسم توجهاً فرنسياً رسمياً خاصاً في التعامل مع القضايا الخارجية، يتسم بنوعٍ من الاستقلالية عن القطبية الأمريكية الروسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت

(https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/06/22/370031.html)

خامساً: موقف فرنسا من الاتفاقيات والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية

لقد كان لفرنسا دوراً خلال المرحلة الانتقالية، حيث دعمت دوماً حقوق الفلسطينيين، وساهمت في أكثر من مناسبة تشجيع الأطراف على المضي قدماً في صنع السلام وفقاً للقرارات الدولية وبما يحقق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وباركت الاتفاقيات بين السلطة الفلسطينية و(إسرائيل).

اتفاق الخليل 15 كانون الثاني (يناير) 1997:

علقت فرنسا في بيان نشره وزير الخارجية آنذاك، أن الاتفاق يجب أن يشكل انطلاقة جديدة لمسار السلم من مكوناته جميعاً، وذكر بأن من الملائم الآن تطبيق أحكام الاتفاق الوسيط حول الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد هنأت فرنسا الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، وملك الأردن الراحل الملك حسين على إسهامهما الشخصي في نجاح المفاوضات. (خضر، 2003: 372-373)

مذكرة واي ريفر 1998:

على صعيد الجبهة الدبلوماسية كان ثمة هدوء مسطح، فالمبادرة الفرنسية المصرية في آيار (مايو) 1998 لعقد مؤتمر لمنقذي السلام، تلقاها المجلس الأوروبي في كارديف ببرود في حزيران (يونيو) 1998، وتأكد ذلك من أقوال الوزير النمساوي "شوسيل" رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي في حينه في 26 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه: لن تدعم أوروبا المبادرة الفرنسية المصرية قبل فشل المبادرة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي يجب أن يكتفي بالقيام بدور المحرك في الشرق الأوسط، وفي الأثناء كانت الولايات المتحدة منشغلة بما سمي بفضيحة "مونيكا غيت"، ورغم زيارة الموفد "دنيس روس" المتكررة إلى منطقة الشرق الأوسط، غير أن ذلك لم يسفر عن أي تحرك جدي في مسار السلام، وأن انفجار أعمال الإرهاب التي استهدفت السفارات الأمريكية في أفريقيا في آب (أغسطس) 1998، جاءت لتذكر الولايات المتحدة بمسؤوليتها في الشرق الأوسط. (خضر، 2003: 379-380)

ونتيجة للضغوط التي مارستها دول الاتحاد الأوروبي وفرنسا ومصر، ونتيجة للوضع الداخلي السيء في الولايات المتحدة التي هزت البيت الأبيض، ونتيجة للأعمال الإرهابية التي تعرضت لها سفارات الولايات المتحدة في نيروبي وفي دار السلام، والتجاوب مع ذلك كله لإخراج مسار السلام من وضعه الشاق، واستعادة

المبادرة الدبلوماسية، وطمأنة الدول العربية المعتدلة المتحالفة مع الولايات المتحدة، انطلقت المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي استمرت ما بين 15–23 تشرين الأول (أكتوبر) 1998، ووقعت مع الرئيس الفلسطيني الراحل عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو" في 23 تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه. وقد كان واضحاً غياب دور الاتحاد الأوروبي في المفاوضات في نص المذكرة، في حين ذكرت الولايات المتحدة (24) مرة، غير أن الرئيس الراحل عرفات كان حريصاً منذ 24 تشرين الأول (أكتوبر)، أي بعد توقيع الاتفاق بيومٍ واحدٍ أن يقدم عرضاً كاملاً مفصلاً لمفاوضات "واي بلانتيشن" إلى رؤساء الدول والحكومات الأوروبية المجتمعين في مدينة "بورتسشاش" النمساوية. (الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية، 2012: 17)

وأكدت مصر وفرنسا دعمهما للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الذي تم برعاية الولايات المتحدة، وتعهدت كل من مصر وفرنسا بالسير قدماً لتفعيل المبادرة المصرية الفرنسية لعقد مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام، وفقاً لمبادرة الرئيس المصري الأسبق مبارك ونظيره الفرنسي آنذاك "شيراك". وعلى صعيد المبادرة المصرية الفرنسية، بعث وزير خارجية مصر آنذاك عمرو موسى برسالة إلى وزير خارجية فرنسا "هوبير فيدرين" قبل اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل يوم 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998، لفت فيها إلى أهمية الدور الفرنسي في دعم عملية السلام. (القاهرة وفرنسا تدعمان اتفاق واي ريفر، 1998/11/7: موقع إلكتروني)

وخلال زيارة الرئيس عرفات إلى فرنسا، عبَّر الرئيس "شيراك" عن استعداد فرنسا وأوروبا للمساهمة في الدعم المادي الذي يحتاج إليه تطوير الدولة الفلسطينية، وصرح "شيراك" أن فرنسا تقدر حق التقدير اللفتة المتمثلة في كون فرنسا وجهة الرحلة الأولى التي يقوم بها عرفات من مطار غزة الدولي، معتبراً أنها لفتة صداقة تنزل في نفوسنا أجمل موقع، وقال حول القضايا الراهنة": "إن فرنسا تأسف بشدة لكون اتفاق أوسلو لم يكن موضع الاحترام والالتزام (أي الجانب الإسرائيلي، ولكن نظراً لما كانت

عليه الأوضاع فإن فرنسا تعد أن الوفد الفلسطيني وعرفات فاوضا على أكمل وجه في "واي ريفر"، ودافعا على أكمل وجه عن المصالح الفلسطينية، وأثنى وأيد "شيراك" السياسة الفلسطينية واصفاً إياها بأنها: "ذكية وذات مصداقية"، وقال البعض: لقد تحدث الرئيس عرفات مع الرئيس "شيراك" بارتياح وبمودة، راوياً ومطولاً مفاوضات "واي ريفر" وأجواءها، وتطور المناقشات خلالها، وأن الجانبين أبديا رغبة وحرصا على احترام الاتفاق الذي انبثق عنها وتطبيقه". (خوري، 1998/11/26: موقع إلكتروني)

مفاوضات قمة كامب ديفيد عام 2000:

جاءت الدعوة إلى مفاوضات قمة كامب ديفيد بعد أن انتهت مدة الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات، والمفروض أن تكون في 4 أيار (مايو) 1999، والتي لم يحصل بعد نهايتها الخوض في مفاوضات قضايا الحل النهائي التي من المفترض أن تساهم في الوصول إلى إعلان الدولة الفلسطينية.

وكانت أوروبا قد ساعدت على تأجيل إعلان الفلسطينيين الدولة الفلسطينية في الموعد المحدد، وذلك من خلال إعلان برلين للمجموعة الأوروبية في 26 آذار (مارس) 1999، الذي أكد مجدداً الحق الدائم ومن دون تقييد للفلسطينيين في تقرير مصيرهم الذي يتضمن خيار الدولة، وهو يرجو الإنجاز السريع لهذا الحق، ويدعو الفرقاء إلى بذل الجهود بحسن نية، لأجل حل يجري التفاوض عليه على أساس الاتفاقات المعقودة، من دون الإضرار بهذا الحق الذي لا يخضع لأي حق نقض، وأضاف الإعلان: إن الاتحاد الأوروبي يعلن استعداده للاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب. (خضر، 2003: 543)

وكان الرئيس عرفات قد قام بتحرك عربي ودولي في 29 تموز (يوليو) 2000، فاتجه إلى العاصمة الفرنسية (باريس) لشرح نتائج القمة للرئيس الفرنسي ورئيس الاتحاد الأوروبي "شيراك"، بالإضافة إلى توجيه مذكرة رسمية إلى جميع الدول العربية لشرح الموقف الفلسطيني، وفضح المحاولات الإسرائيلية التي تسعى لتحميل

الجانب الفلسطيني مسؤولية فشل القمة، وعدم التوصل إلى اتفاق، والتأكيد على التمسك الفلسطيني الثابت الدائم بالسلام كخيار استراتيجي على أساس القرارات الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام. (الهابط، 2010: 203).

سادساً: موقف فرنسا من انتفاضة الأقصى عام 2000

بدأت الانتفاضة بعد زيارة "أرئيل شارون" التي حذرت منها الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، من أن الزيارة من شأنها أن تؤدي إلى اندلاع اضطرابات، ولكن لم يستمع الساسة الإسرائيليين إلى تلك التحذيرات. وقد رتب الفلسطينيون مظاهرة غاضبة ضد الزيارة وانفلت الوضع سريعاً، وهنا: واصل رئيس الوزراء الإسرائيلي "أيهود باراك" خداعه للراي العام الإسرائيلي عبر تصوير الانتفاضة باعتبارها حرب إبادة فلسطينية ضد اليهود، ولكن حسب تقديرات أحد الكتاب الإسرائيليين "داني رابينوفيتش"، فإنها رد فعل على استنفاد مسيرة التسوية في التسعينيات أغراضها، دون أن تقرب الفلسطينيين من النتائج السياسية المرغوبة. (شعبان؛ وآخرون، 2004: 43)

وفي 24 تشرين الأول (أكتوبر) 2000، اجتمعت مختلف الأطراف في باريس، وكان قد مضى على الانتفاضة أسبوع، حيث جرت محاولات للتوصل إلى خطوات من شأنها إيقاف العنف، وخلال ذلك تم التوصل إلى عشر خطوات يجب اتخاذها وافق عليها الطرفان، ومثل ذلك اختراقاً كبيراً، وفيما عمد المبعوث الأمريكي "دنيس روس" إلى إيجاد الخطوات العشر ووضعها على الورق، غادر الرئيس عرفات لزيارة الرئيس الفرنسي "شيراك"، وبدأ كل شيء ينحرف عن مساره ثانية، إذ بحث الرئيس عرفات مع الرئيس "شيراك" أكثر النقط العشر إثارة للخلاف، وهو التحقيق في أسباب الانتفاضة، وفي الاجتماع وافق الطرفان على لجنة تحكيم برئاسة أمريكية يشارك فيها الأوروبيون، ولكن عرفات ضغط على "شيراك" من أجل تشكيل محكمة دولية، ثم أدانت فرنسا التصفيات التي تقوم بها (إسرائيل) من قتل الفلسطينيين

المعتمد، وفقاً لسياسة الاغتيالات التي انتهجتها لقمع انتفاضة الأقصى. (الهابط، 2010: 204)

ودعت عدة جمعيات وأحزاب سياسية فرنسية إلى التظاهر في 5 تموز (يوليو) 2001؛ وذلك احتجاجاً على زيارة "شارون" إلى باريس، وطالب المتظاهرون باتخاذ إجراءات ضده لضَلوعه في مجزرة صبرا وشاتيلا في بيروت عام 1982، وأيضًا المطالبة بتوفير وإنشاء قوة دولية لحماية الشعب الفلسطيني، وتفكيك المستوطنات اليهودية، واعتراف (إسرائيل) بقرارات الأمم المتحدة وتطبيقها خاصةً فيما يتعلق بحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، كما دعا المتظاهرون إلى وقف التعاون العسكري مع (إسرائيل)، وتعليق اتفاقية الشراكة بين (إسرائيل) والاتحاد الأوروبي، ورفع المتظاهرون شعار "شارون غير مرغوب فيه". (مظاهرات في باريس ضد زيارة شارون، 2001/7/4: موقع إلكتروني)

ودان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشدة في بيانين منفصلين في تموز (يوليو) 2001، قيام (إسرائيل) بهدم منازل الفلسطينيين، ومع دخول تطبيق وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفقاً للتفاهمات والاقتراحات التي وافقت عليها السلطة الفلسطينية في تقرير "ميتشل" وخطة "جورج تنت"، إلاَّ أن الفلسطينيين طالبوا بجدول زمني لتطبيق هذه التفاهمات، حسب قول وزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني آنذاك "نبيل شعث"، كما اعتبر وزير خارجية بلجيكا "لويس ميشال" أن المشكلة الفعلية في الشرق الأوسط تكمن في أن "شارون" يعطي نفسه حق التقرير وحده ما إذا كان وقف النار مطبقاً أو غير مطبق. وعلى صعيد آخر أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية "فرانسوا ريفاسوا"، أن وزير خارجية فرنسا "هوبير فيدرين" مقتنع أن يكون من الضروري وضع آلية مراقبة دولية لوقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. (عيسى، ما خفي في العلاقات الفرنسية الفلسطينية: موقع إلكتروني)

سابعاً: المبادرة العربية للسلام عام 2002

جاءت المبادرة العربية للسلام بعد شهور من أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، التي فتحت شهية الجيش الإسرائيلي ورئيس الوزراء الإسرائيلي "شارون" باستخدامٍ مفرطٍ لقوة السلاح ضد الشعب الفلسطيني، وجاءت أيضاً بعد ما يزيد عن عام من بدء انتفاضة الأقصى التي جاءت رداً على الإحباط، ووصول مسيرة التسوية إلى طريقٍ مسدود، وزيارة "شارون" للمسجد الأقصى الذي كان بمثابة الشرارة التي أشعلت النار في الهشيم، ضاربةً بعرض الحائط كل الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

رحبت فرنسا بخطة السلام التي تم إقرارها في قمة بيروت، وقالت: إن من شأن هذه المبادرة أن تزيد من فرص نجاح البحث عن حلٍ تفاوضي للصراع الإسرائيلي العربي وتشكل مساهمةً إيجابيةً، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية: إن البيان الذي تبنى اقتراح ولي العهد السعودي الأمير "عبد الله بن عبد العزيز" يعكس تماماً روحها، ويشكل مساهمةً إيجابيةً في الجهود المبذولة لإعادة الأمل في إحلال السلام، ويزيد من فرص نجاح البحث عن حلٍ تفاوضي، وأضاف: إن فرنسا تدعو الأطراف المعنية بالدرجة الأولى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى التوقف عند أهمية الآفاق السياسية التي تفتحها هذه المبادرة. (الجزيرة نت، 2002: موقع إلكتروني)

وكانت الانتخابات الرئاسية الفرنسية قد اقترب موعدها بعد إعلان المبادرة العربية للسلام في عام 2002، وكانت من ضمن اهتمام الساسة والقادة الإسرائيليين، فخلال هذه الفترة تنامى العداء للسامية الذي كثر الحديث عنه في المناسبات، وكان ذلك سبباً لزيادة التوتر في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية المتوترة أصلاً بسبب استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين، وإطلاق يد الجيش الإسرائيلي لتدمير السلطة الفلسطينية ومقراتها ومؤسساتها، وتنافس في هذه الانتخابات ثلاثة مرشحين هم: "جاك شيراك" الديغولي، والمرشح "ليونيل جوسبان" مرشح الحزب الاشتراكي، والمرشح "جان

ماري لوبان" اليميني المتطرف. وقد خسر "جوسبان" من الجولة الأولى، وجاء التصويت في الجولة الثانية لصالح "شيراك". (الشوبكي، 2002: 191)

وكانت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية حاضرةً في انتخابات الرئاسة الفرنسية في نيسان (أبريل) 2002، والتي كانت سبباً في هزيمة رئيس الوزراء الفرنسي "ليونيل جوسبان" في الدورة الأولى من الانتخابات، بسبب تصريحات له خلال زيارته (لإسرائيل) في 2 شباط (فبراير) 2002، حيث أدلى بتصريحات عنيفة ضد حزب الله متهماً مقاومة العرب (لإسرائيل) بالإرهاب، فتلقى على الفور سيلاً من الحجارة. وقد تناقل المشهد جميع وكالات الأنباء العربية والدولية، وجوبه بموجة استنكارات عارمة على امتداد العالم العربي. (ضاهر، 2002)

وكانت صورة الرئيس "شيراك" وهو يصرخ في وجه رجال الشرطة الإسرائيلية، ويهددهم بالعودة إلى بلاده إذا منعوه من جولته وسط القدس العربية ومصافحته للفلسطينيين، وصورة "جوسبان" وهو يركب سيارته بسرعة محاطة بالحرس هارباً من حجارة الفلسطينيين في جامعة بير زيت. وقد اختار الناخب العربي في فرنسا "شيراك"، وساهم الصوت العربي في إنجاحه في جولتين من الانتخابات ضد "جوسبان" مرشح الحزب الاشتراكي، ومرشح اليمين المتطرف "لوبين". وقد حظيت فرنسا في عهد "شيراك" بامتيازات كثيرة في الدول العربية، بسبب العلاقات القوية التي جمعته مع القادة العرب. (شنيورة، 2010: 21-22)

ثامناً: نهاية مرحلة الرئيس ياسر عرفات عام 2004

في 29 آذار (مارس) 2002، دخلت القوات الإسرائيلية إلى مقر الرئيس عرفات في المقاطعة برام الله، ومن تلك اللحظة ابتدأ الحصار عليه ولم يخرج منه إلاَّ إلى رحلةٍ قصيرةٍ بغرض العلاج في فرنسا. (كنفاني، 2007: 48)

وكرد فعلٍ على الضغوطات الدولية لكسر جمود الموقف الصعب، قدم الرئيس "بوش الابن" مقترحات بشأن حل دولتين منفصلتين: دولة فلسطينية بجانب دولة

(إسرائيل) في شهر حزيران (يونيو) 2002، وكانت هذه المرة الأولى التي يتحدث فيها رئيس أمريكي عن دولة فلسطين، ولكن الرئيس "بوش الابن" جعل تحقيق ذلك أقرب إلى المستحيل، حين قال: إنه لا يوجد شريك في القيادة الفلسطينية لصنع السلام، والسلام يتطلب وجود قيادة فلسطينية جديدة؛ وذلك لأن الرئيس عرفات كان مرفوضاً من قبل الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي "شارون"، باعتباره ليس شريكاً في المحادثات، وهو سبب عدم إحراز تقدم في مسيرة السلام. (كارتر، 2007: 151)

وعند الضغط على الرئيس عرفات باستحداث منصب رئيس وزراء وإعطائه صلاحيات واسعة من خلال (إسرائيل) وواشنطن، سمت ذلك إصلاحات في السلطة الفلسطينية هدفها سحب الصلاحيات من الرئيس عرفات وبقائه كرئيس بدون صلاحيات، وتم بالفعل استحداث منصب رئيس الوزراء وكان محمود عباس أول رئيس وزراء فلسطيني، وجاء تكليفه من الرئيس عرفات بعد أن تلقى عرفات عدة نصائح بشكل مباشر وغير مباشر من عدد من الدول العربية، ومن الولايات لمتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. (كنفاني، 2007: 476)

وسعت كل من الولايات المتحدة و(إسرائيل) لتجريد الرئيس عرفات من صلاحياته، حيث استحدثت منصب رئاسة الوزراء، كآلية لتقليص هذه الصلاحيات، وتقليص نفوذه في المؤسسات والأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهذا ما تم بالفعل عبر إجراء التعديلات في القانون الأساسي للسلطة، واستحداث مؤسسة رئاسة الوزراء، وتشكيل أول حكومة فلسطينية ترأسها محمود عباس التي منحها المجلس التشريعي الفلسطيني ثقته رسمياً في 29 (نيسان) أبريل 2003، بأغلبية (51) عضواً ومعارضة (18) عضواً، وامتناع (34) عضواً عن التصويت، وتكونت الحكومة الفلسطينية الجديدة من (26) وزيراً. (الوادية، 2009: 72)

وجاءت تلك المطالب بالإصلاح مع ضغوطات خارجية أيضاً تنادي بالشيء نفسه، لكن المطالب الخارجية التي وجهت مباشرة إلى السلطة الفلسطينية من خلال

الإدارة الأمريكية كان الهدف منها: إنهاء الانتفاضة، وتنحية القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس عرفات لاعتقادها بأنه لا يمكن الوصول إلى حل معه، خاصة وأنه رفض مقترحات الرئيس "بيل كلينتون" في قمة كامب ديفيد التي عدتها الإدارة الأمريكية فرصة تاريخية للفلسطينيين، وعرضاً سخياً لا يمكن تفويته بأي حال من الأحوال. (Bumiller & Sanger, 2002)

وعد وزير الخارجية الفرنسي "دومينيك دوفيلبان"، أن التركيز الأمريكي الإسرائيلي على شخص الرئيس عرفات منذ المطالبة بتغيير القيادة الفلسطينية أمر لا يبرره المنطق ولا المبادئ، فما من شيء ملحوظ عليه، وأن أي اتفاق يبرم بين الإسرائيليين والفلسطينيين من دون موافقته لن يتم، فكيف يمكن المطالبة بفلسطين ديمقراطية، ورفض الرئيس الذي انتخبه الشعب الفلسطيني، لذلك: فإن فرنسا وأوروبا وعلى غرارها الأسرة الدولية ترفضان التهديدات الموجهة للرئيس ياسر عرفات. (دوفيلبان، 2003: 69)

وتمسكت فرنسا بشرعية الرئيس عرفات مما عزز شرعيته على الساحة الدولية، حيث حاول الضغط الأمريكي والإسرائيلي أن يلغيها ويعزله، وقال الرئيس الفرنسي "شيراك" في مؤتمر صحفي عقده رئيس الحكومة الإسبانية "خوسيه ماريا أثنار" في إسبانيا في 11 آذار (مارس) 2003: "إن ياسر عرفات هو السلطة الشرعية، والممثل الشرعي للسلطة الفلسطينية"، وأضاف: "أعتقد أن الاتحاد الأوروبي يعد أيضاً أن العمل على إزاحته من الساحة السياسية سيكون خطأ جسيماً". (الطناني، مركز التخطيط الفلسطيني، 2006)

كما أعلن وزير الخارجية الفرنسي "دوفيلبان" في بيان له في 11 أيلول (سبتمبر) 2003، أن قرار الحكومة الأمنية الإسرائيلية إبعاد الرئيس عرفات يشكل لجوءً إلى تطرفٍ سيكون جسيماً، وطالب الوزير الفرنسي الحكومة الإسرائيلية بالتراجع عن قرارها، نظراً إلى مضاعفته التي ستتأثر بها الأراضي الفلسطينية و(إسرائيل)

والمنطقة برمتها وكذلك الساحة الدولية، وقال الرئيس "شيراك" في اجتماعٍ عقده مع زعماء يهود في نيويورك في 22 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه: "سترتكب إسرائيل خطأ إذا أبعدت عرفات، تستطيعون حبه أو عدم حبه، لكنه الشخص الوحيد الذي يستطيع إقناع الفلسطينيين بالموافقة على اتفاق مع إسرائيل". (الهابط، 2010: 211-213)

وخلال صيف عام 2004، وبناءً على طلب المسؤولين الفلسطينيين بعد التشاور مع الرئيس عرفات، قام وفد طبي مصري بزيارة مقر الرئيس، وأجرى له فحوصات محدودة لعدم توفر مستلزمات الفحص والتحاليل في مقره ولم يصدر تقريراً من الوفد حول صحة الرئيس، إلاَّ أنهم عبروا عن قلقهم على حالته الصحية، وقامت زوجة الرئيس عرفات "سهى عرفات"، بترتيب زيارة لوفد طبي تونسي إثر معرفتها بتردي حالته الصحية ولم يكن الأطباء التونسيون أكثر حظاً من أقرانهم المصريين. (كنفاني، 2007: 70)

وبذلك نصح أطباء الوفدين المصري والتونسي بسرعة سفر الرئيس عرفات للعلاج في الخارج، وبعد موافقة عرفات السفر للعلاج كان الاختيار فرنسا، واشترط أن يعود إلى الوطن بعد رحلة العلاج، وكان قد تلقى تأكيدات أمريكية وإسرائيلية بضمان عودته، ووصل الرئيس عرفات إلى فرنسا واستقر في مستشفى "بيرسي" العسكري بباريس، ثم ساءت حالته وبعد مضي 24 ساعة على دخوله المستشفى تم التأكيد أنه لا يمكن معالجته وأن حالته تزداد سوءاً. وقام الرئيس "شيراك" بزيارة الرئيس عرفات في المستشفى للاطمئنان على حالته الصحية، فاقترب أحد معاوني الرئيس الفلسطيني منه –وهو في حالة غياب عن الوعي –قائلاً: "يا أبا عمار لقد جاء الدكتور "شيراك" لزيارتك"، وتروي مفوضة فلسطين في فرنسا ليلى شهيد أن الرئيس عرفات ابتسم، لكنها لا تدري إن كانت هذه الابتسامة واعية أو لا. (الهابط، 2010: 218)

وفي صباح يوم الخميس 11 تشرين الثاني (نوفمبر) تم إعلان وفاة الرئيس عرفات بشكلٍ رسمي من مصادر في مستشفى "بيرسي" العسكري الفرنسي (كنفاني، 2007: 25)، وأقام "شيراك" احتفالاً في باريس لوداع جثمان الرئيس الفلسطيني يليق برؤساء الدول، حضره رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسيان، ثم وصل جثمان الرئيس عرفات إلى القاهرة مساءً في نفس يوم الوفاة على متن طائرة فرنسية خاصة. (شنيورة، 2010: 21)

وفي القاهرة أقيمت مراسم عسكرية لجنازة الرئيس عرفات بمشاركة وفود رسمية من (61) دولة، وبحضور حشدٍ من القادة والمسؤولين العرب والأجانب، ونقل جثمان الرئيس عرفات على متن طائرة عسكرية مصرية إلى مدينة العريش، ومنها نقل على متن مروحية عسكرية مصرية إلى مدينة رام الله، حيث كان في استقبال جثمانه نحو ربع مليون مواطن فلسطيني لوداعه، ووري جثمانه عصر يوم الجمعة في رام الله في مقر المقاطعة الذي حوصر فيها طويلاً، وسط حزنٍ شديد وألمٍ يعتصر كافة أبناء الشعب الفلسطيني وكافة محبي السلام في العالم. (مؤسسة ياسر عرفات: موقع إلكتروني)

تاسعاً: الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006

بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أجريت مطلع عام 2006، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة، تم فرض حصار إقليمي ودولي عليها بسبب رفضها الاعتراف (بإسرائيل) وبمقررات اللجنة الرباعية الدولية، ومع ذلك لم تتخل فرنسا عن دورها في لعب أي دور لدعم السلطة الفلسطينية، وقالت: إنها لم تقتنع في كل الأحوال بجدوى العقوبات بالرغم من التزامها بها، بقدر اقتناعها بضرورة مواصلة الاتصالات مع حركة حماس، وإجراء حوار معها، خاصةً وأنها جزء من نسيج المجتمع الفلسطيني، على أمل إعادة حماس إلى مواقف تسمح بتحقيق هدف إنشاء دولتين تتعايشان في سلام؛ فهي تحاول

الاعتماد على سياسة القوة الناعمة، وأن تكون أكثر استقلالية عن مواقف واشنطن إلى حدٍ ما، وهي تحاول دعم المواقف الأكثر اعتدالاً واستقلالاً. (المصري، 2007: 131)

عاشراً: المبادرات الفرنسية لعملية السلام

المبادرة الفرنسية الإيطالية الإسبانية للسلام عام 2006

في تشرين الثاني (نوفمبر) 2006، أعلنت فرنسا وإيطاليا وإسبانيا مبادرة للسلام تدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وتبادل الأسرى، وإرسال بعثة دولية إلى قطاع غزة، وتشكيل حكومة فلسطينية تحظى باعتراف دولي (مركز الزيتونة، 2010: 21). ورحبت الرئاسة الفلسطينية بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام لإحياء عملية السلام، وتطبيق خطة خارطة الطريق، خاصة أن عملية السلام تمر بمرحلة جمود، وسارعت (إسرائيل) إلى إعلان رفضها لهذه المبادرة. (أبو ردينة: الرئاسة الفلسطينية ترحب بالمبادرة الفرنسية، 2006/11/17: موقع إلكتروني)

المبادرة الفرنسية للسلام عام 2016:

طُرحت المبادرة الفرنسية للسلام من قبل وزير الخارجية الفرنسي السابق "لوران فابيوس" في حزيران (يونيو) 2015، وأعاد طرحها في كانون الثاني (يناير) 2016 (عيسى، 2016/5/7: موقع إلكتروني)، في ظل جمود المفاوضات الثنائية المباشرة، وتراجع حل الدولتين، وتصاعد المقاطعة الأوروبية (لإسرائيل)، وكجزء من السياسة الخارجية الفرنسية الباحثة عن دور أكبر في الشرق الأوسط على حساب الدور الأمريكي المتراجع، وفي إطار تنافسها مع ألمانيا لقيادة الاتحاد الأوروبي.

وتنص المبادرة الفرنسية على عقد مؤتمر دولي للسلام يتبعه مفاوضات ثنائية مباشرة بين طرفي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، برعاية مجموعة دعم دولية مكونة من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي، وهذا المؤتمر وما

يتبعه من مفاوضات يقوم على أساس حل الدولتين، وبناءً على القرارات الدولية، وتحديد سقف زمني للمفاوضات لا يزيد عن عامين تنتهي بدولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود حزيران (يونيو) 1967، والقدس عاصمة للدولتين (القططي، 2016/5/6: موقع إلكتروني)، وإذا فشلت المفاوضات فإن فرنسا ستعترف بالدولة الفلسطينية، وهو الأمر الذي تراجعت عنه بعد ذلك. (الصالحي، 2016/3/9: موقع إلكتروني)

الأهداف الحقيقية للمبادرة الفرنسية:

إن المبادرة عبارة عن صيغة فضفاضة تستهدف توفير الغطاء الدولي لاستئناف المفاوضات، في سياق محاولة غربية قامت بها فرنسا لأجل تحقيق جملة من الأهداف التي تصب كلها في خدمة (إسرائيل) على حساب الفلسطينيين وحقوقهم التاريخية في أرضهم ووطنهم، ويمكن تلخيص هذه الأهداف بالآتي:

1. احتواء حالة الغضب الفلسطينية من تصاعد الهجوم الاستيطاني الإسرائيلي والمصحوب بالقمع والإذلال اليومي على حواجز الاحتلال، وسياسات التمييز العنصري، وبالتالي: العمل على تنفيس حالة الاحتقان في الشارع الفلسطيني، والحيلولة دون انفجار الوضع في ظل تقارير عديدة باتت تتحدث عن احتمالات اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة، بدأت مؤشراتها تظهر من خلال المواجهات المستمرة في القدس المحتلة وقلنديا، وتزايد عمليات المقاومة الشعبية ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين.
2. الالتفاف على تنامي المقاطعة الأوروبية غير الرسمية لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس والجولان السوري واتساعها لتشمل الجامعات، الأمر الذي أقلق الحكومة الإسرائيلية.

3. إعادة تلميع صورة (إسرائيل) على الصعيد الدولي لإجهاض التقرير الدولي الصادر عن مجلس حقوق الإنسان والذي يتهم الجيش الإسرائيلي بارتكاب المجازر في قطاع غزة، خلال العدوان الإسرائيلي الأخير عام 2014.
4. توفير الظروف المواتية لمواصلة (إسرائيل) سياساتها في الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وفرض الأمر الواقع على الأرض في ظل المفاوضات التي ستجري من دون شروط مسبقة، والتوصل إلى اتفاق نهائي يحقق (لإسرائيل) مجمل أهدافها، ومعروفٌ أن (إسرائيل) قامت بأكبر عملية استيطان بعد احتلال فلسطين عام 1948، في ظل اتفاق أوسلو والمفاوضات التي استمرت لأكثر من عشرين عاماً، مما دفع بالمراقبين إلى وصف المفاوضات بالملهاة للجانب الفلسطيني.

(https://paltoday.ps/ar/post/241536)

موقف الاتحاد الأوروبي من المبادرة الفرنسية:

قرر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في 20 حزيران (يونيو) 2016، بالإجماع تبنيهم للمبادرة الفرنسية الخاصة بالسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وجاء في نص القرار الذي أصدره وزراء الخارجية في نهاية اجتماعهم الشهري في بروكسل: "يؤكد وزراء الخارجية مرة أخرى تبنيهم حل عادل وقابل للحياة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما نتعهد بالعمل على عقد مؤتمر دولي خاص بالصراع حتى نهاية العام الجاري (2016)"، وقالت مصادر إسرائيلية: إن (إسرائيل) بذلت جهوداً كبيرة لمنع صدور القرار الأوروبي، لكن جهودها باءت بالفشل الذريع وصدر القرار بالإجماع ودون استثناء. (وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يتبنون المبادرة الفرنسية، 2016/6/20: موقع إلكتروني)

ووعد وزراء الخارجية الأوروبية في ختام اجتماعهم الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بحوافز كبيرة جداً اقتصادية وسياسية وأمنية في حال التوصل إلى اتفاق نهائي. (الرئاسة ترحب وإسرائيل تدين القرار، 2016/6/21: موقع إلكتروني)

وجددت إسرائيل موقفها الرافض للمبادرة الفرنسية عقب تأييد وزراء الخارجية الأوروبيين لها، زاعمةً أن السلام بين (إسرائيل) والفلسطينيين لن يتحقق إلاَّ بمفاوضات مباشرة وبدون شروط مسبقة، وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً في 20 حزيران (يونيو) 2016، ادعت فيه أن مؤتمراً دولياً مثل الذي رحب به وزراء الخارجية للدول الأوروبية، يمكن الفلسطينيين من مواصلة الامتناع عن المحادثات المباشرة وعن التوصل إلى تسوية، ووصفت الوزارة القرار الأوروبي بـ "الخطوة المؤسفة التي تعيد الجهود الرامية لتحقيق السلام إلى الوراء". (المبادرة الفرنسية، 2016/6/22: موقع إلكتروني)

موقف الدول العربية من المبادرة:

عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً عاجلاً قبيل انطلاق فعاليات المبادرة الفرنسية، معلنين أن بلدانهم تدعم المبادرة الفرنسية الرامية لاستئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وطالبوا بوضع سقف زمني للمفاوضات، وأكدوا في بيانٍ صدر عقب اجتماعهم الطارئ بمقر الجامعة العربية في القاهرة، على مواصلة دعم الجهود الفرنسية والعربية والدولية الهادفة لتوسيع المشاركة الدولية لحل القضية الفلسطينية، ودعم المبادرة الفرنسية بدءاً بعقد اجتماع مجموعة الدعم في 3 حزيران (يونيو) 2016، والإسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام. ودعا الوزراء في بيانهم إلى إيجاد آلية متعددة الأطراف بهدف العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القسم الشرقي من مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967، ووضع جدول زمني للمفاوضات لتنفيذ ما يتفق

عليه ضمن إطار متابعة دولية جديدة. (ماذا تعرف عن المبادرة الفرنسية للسلام بين الفلسطينيين والاحتلال، 2016/6/1م، "قدس" موقع إلكتروني)

الموقف الفلسطيني من المبادرة:

التقى الرئيس محمود عباس بنظيره الفرنسي "فرانسوا هولاند" في باريس منتصف نيسان (أبريل) 2016 لدعم الجهود المبادرة، ورأى الرئيس عباس بأن المبادرة الفرنسية تقترح مبادئ لحل الصراع على غرار تثبيت حدود حزيران (يونيو) 1967، مع تبادل أراضٍ بين الطرفين، وجعل القدس عاصمة مشتركة بين الدولتين، إلى جانب تحديد جدول زمني لإنهاء الاحتلال، وعقد مؤتمر دولي للسلام.

أما على صعيد حركة حماس فقد اعتبرت أن المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تمثل "محاولة لإلهاء الشعب الفلسطيني"، حيث ذكرت في بيان لها أن المبادرة الفرنسية التي تجاوب معها الرئيس عباس، جاءت للالتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية خاصة حق العودة. (ماذا تعرف عن المبادرة الفرنسية للسلام بين الفلسطينيين والاحتلال، 2016/6/1م، "نون بوست" موقع إلكتروني)

الموقف الإسرائيلي من المبادرة:

أعلنت الحكومة الإسرائيلية رفضها المبادرة الفرنسية، وتمسكها بخيار المفاوضات الثنائية المباشرة مع الفلسطينيين دون شروط مسبقة، حيث رأى بعض المحللين أن الموقف الإسرائيلي الرافض للمبادرة ليس رفضاً نهائياً وقاطعاً لكنه رفض تكتيكي من أجل تحسين شروط التفاوض، بسبب أنهم على ثقة تامة أن هذه الجولة والمحاولة الفرنسية لن تنجح على الأرجح بسبب قرب رحيل الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" عن البيت الأبيض، وأن ثمة استراتيجية جديدة في هذا الصدد ستكون للرئيس الأمريكي المقبل، وهم يفضلون التعاطي معها مباشرة دون الدخول في هذه الجولة.

وكشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية النقاب عن خلافات غير مسبوقة بين فرنسا ودولة الاحتلال على خلفية هذه المبادرة الفرنسية، وأضافت الصحيفة أن المباحثات الاستراتيجية بين فرنسا و(إسرائيل) التي عقدت في القدس وشارك فيها دبلوماسيين من الجانبين، تحولت إلى صراع غير مسبوق حول مبادرة وزير الخارجية الفرنسي في مجلس الأمن، لوضع جدول زمني لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. (https://www.noonpost.org/content/12094)

المؤتمر الدولي للسلام عام 2017:

في 15 كانون الثاني (يناير) 2017، انطلقت أعمال مؤتمر باريس الدولي للسلام بمشاركة وزراء خارجية وممثلين عن سبعين دولة، بينها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى اللجنة الرباعية لسلام، لبحث آليات تنفيذ المرجعيات الدولية وإمكانية عقد المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بالتزامن مع بدء الجالية اليهودية في فرنسا تحركات لرفض انعقاد المؤتمر. (انطلاق مؤتمر باريس للسلام، 2017/1/15: موقع إلكتروني)

وقال وزير خارجية فرنسا "جان أيرولت" في كلمة افتتاح المؤتمر: إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية إعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى المفاوضات. (انطلاق مؤتمر باريس للتسوية، 2017/1/15: موقع إلكتروني)

واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو"، أن مؤتمر باريس يعيد عجلة السلام إلى الوراء، ووصفه بأنه عبارة عن خدعة فلسطينية برعاية فرنسية، تهدف إلى اعتماد مواقف أخرى معادية (لإسرائيل). (أهرين، 2017/1/12)

وكان بيان مؤتمر باريس حول السلام في الشرق الأوسط قد شدد على حل الدولتين، مع تأكيده على أن حدود عام 1967 تشكل الأساس لهذا الحل، وطالب الفلسطينيين والإسرائيليين بعدم اتخاذ أي خطواتٍ أحادية الجانب بخصوص القضايا الكبرى العالقة، وبينها القدس واللاجئين، ورحب البيان بالقرار الأممي برفض

الاستيطان قرار مجلس الأمن الدولي الذي صوتت عليه 14 دولة، وامتناع واحدة وهي الولايات المتحدة عن التصويت في 23 كانون الأول (ديسمبر) 2016، وبينما رحب الفلسطينيون بالبيان، قالت (إسرائيل) إنه يبعد فرص السلام. (موسوعة الجزيرة، 2017/1/16: موقع إلكتروني)

التعقيب:

بناءً على ما سبق، فإن المبادرة الفرنسية لم تر النور وتم تقديمها على خجل، وفشلت قبل ولادتها، وأن الشعب الفلسطيني يشعر بعدم الثقة من المواقف الأوروبية على الرغم من الدعم المالي الأوروبي المقدم للسلطة والشعب الفلسطينيين، خاصةً في ظل تبعية الموقف الأوروبي بمجمله للموقف الأمريكي المحابي لصالح الاحتلال الإسرائيلي، وعليه: فإن الاتحاد الأوروبي يكتفي بإدارة الأزمة، ولا يفضل الدخول المباشر باللعبة السياسية فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

المبحث الثاني

سيناريوهات مستقبل العلاقات الفرنسية الإسرائيلية

مقدمة:

ارتبطت العلاقات بين (إسرائيل) وفرنسا بالعديد من المجالات كما بينا خلال هذه الدراسة، وتحدد الكثير من القضايا طبيعة العلاقات بين الطرفين، وتعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي تؤثر على تلك العلاقات. وفي هذا الإطار سوف نتحدث عن ثلاث سيناريوهات محتملة لطبيعة العلاقات بين (إسرائيل) وفرنسا مستقبلاً.

السيناريو الأول: تحسن العلاقات وتطورها

ينطلق هذا السيناريو على أساس تحسن وتقارب في العلاقات بين (إسرائيل) وفرنسا، مبني على أساس المصالح المشتركة التي تربط الطرفين في العديد من المجالات وخاصةً العسكرية والاقتصادية والعلمية، حيث تهتم فرنسا بأمنها بشكل كبير وترى في (إسرائيل) الدولة الأكثر قدرة على إعانتها في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط المتوتر، وكما وضحنا خلال الدراسة: فإن العلاقات العسكرية والاقتصادية والعلمية مرتفعة جداً، فتعتبر فرنسا من أهم شركاء (إسرائيل) في المجال العسكري والاقتصادي، إضافة للمجال العلمي الذي تتميز به (إسرائيل) على مستوى عالمي.

كما أن فرنسا تؤكد باستمرار على أهمية العلاقات مع (إسرائيل)، وكانت ترد بإيجابية على طلبها بتطوير علاقاتها مع فرنسا، وتؤكد فرنسا على أن الهدف المشترك هو رفع مستوى العلاقات النابع من الروابط التقليدية، والقيم الثقافية والبشرية، والاقتصادية والأمنية، والمصالح المشتركة.

هذه مؤشرات تدلل على أن العلاقات بين الطرين سوف تتحسن وتزداد تطوراً، على الرغم من وجود بعض التوترات في الجانب السياسي فيما يتعلق بالقضية

الفلسطينية، مرتبط بالمواقف التي تتخذها فرنسا ضد الممارسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والتي تحول دون الوصول إلى تسوية سلمية.

كما أنه وحسب قول بعض الباحثين خلال جلسة طاولة مستديرة نظمها المجلس الفلسطيني للتمكين الوطني، مع مجموعة من الباحثين وممثلي المجتمع المدني، أن هناك تشابه عضوي بين فرنسا و(إسرائيل)، وهناك تأثير للنفوذ الصهيوني القوي داخل أروقة ومؤسسات اتخاذ القرار الفرنسي، وعلاوة على ذلك: فإن (إسرائيل) ليست معنية أن يكون لفرنسا دور سياسي خاص به تجاه القضية الفلسطينية، كما لا ترغب فرنسا ممارسة سياسة ضغط حقيقية تجاه (إسرائيل)، ويكتفي ببعض التحولات الإنسانية في مواقفها تجاه الشعب الفلسطيني. (لقاء لتقييم سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه فلسطين، 2017/9/21: موقع إلكتروني)

كما أن فرنسا ما زالت لا تجرؤ على اتخاذ سياسة مستقلة بشكلٍ كاملٍ تجاه العديد من القضايا وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ولا يتعدى السقف المسموح له من الولايات المتحدة، فهذه الأخيرة دولة ذات أهمية كبرى لفرنسا في العديد من المجالات والتي لا تريد فرنسا أن تخسرها أو يتم الضغط عليها من خلالها، وهي حليف استراتيجي لفرنسا، وباعتبار (إسرائيل) هي الدولة المدللة لدى الولايات المتحدة فلا تذهب فرنسا بعيداً نحو اتخاذ المواقف ضدها، فأي تطور في العلاقات بين فرنسا و(إسرائيل)، هو تحسن في العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. كما وتدرك فرنسا أنها لا تسعى الذهاب بعيداً في معاقبة فرنسا على سلوكها العنيف ضد الفلسطينيين، لإدراكها أن الانتقاد المفرط قد يحرمها من أي دورٍ مستقبلي في المنطقة.

السيناريو الثاني: توتر العلاقات

يقوم هذا السيناريو على أساس توتر العلاقات بين (إسرائيل) وفرنسا، حيث إن هناك العديد من الأمور التي تعزز هذا التوتر على الجانب السياسي، كالممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي، واستمرار الاستيطان وتسارعه بشكلٍ

كبيرٍ خاصةً في الآونة الأخيرة، وأيضاً قضية القدس التي اعتبرها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عاصمةً لإسرائيل مؤخراً، وهذه الإجراءات واستمرارها ضد الشعب الفلسطيني يقوض الجهود المبذولة لدفع عملية السلام للأمام، وتشكل خطراً من وجهة نظر فرنسا على إمكانية الوصول إلى حل الصراع عبر المفاوضات، وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967.

ولذلك: اتخذت فرنسا العديد من الإجراءات ضد (إسرائيل)، وكما بينا خلال الدراسة تجاه استمرار الاستيطان بإصدارها قراراً يمنع التعامل التجاري مع المستوطنات على أساس اتفاقية التجارة التفضيلية بين الطرفين، وقيامها بوسم منتجات تلك الشركات في أسواقها وتأييدها لحركة المقاطعة BDS. ومؤخراً وخلال العمل في هذه الدراسة، أدانت الخارجية الفرنسية القانون الذي صادق عليه الكنيست لكونه يتجاوز حداً جديداً وخطيراً، بحيث يتيح الاستيلاء على أراضي فلسطينية خاصة في الضفة الغربية المحتلة، كما دعت فرنسا الحكومة الإسرائيلية إلى الامتناع عن تطبيق القانون الذي من شأنه أن يزيد من التوتر، ويعرض للخطر احتمالات الحل السلمي. (حمدان، 2017/2/7: موقع إلكتروني)

كما وقررت فرنسا بالتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي تأجيل قمة الحوار الاستراتيجي مع (إسرائيل) والتي عقدت في 28 شباط (فبراير) 2017، بسبب قانون شرعنة البؤر الاستيطانية، التي تسمح بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، حيث أن اللقاء الذي تم تأجيله كان يهدف إلى تحسين العلاقات بين الجانبين بعد تدهورها في الآونة الأخيرة في أعقاب القرارات الدولية التي اتخذت ضد المستوطنات في المؤسسات الأممية والأوروبية. (وكالة الأناضول، 2012/2/7)

إضافة إلى اتخاذ فرنسا مواقف تدعم بها الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 فقد صوتت فرنسا لصالح فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، إضافة إلى استمرار البيانات المنتقدة للممارسات الإسرائيلية المستمرة التي

تعيق الوصول لحل الدولتين على حدود 1967. إضافة إلى ذلك: موقف فرنسا مؤخراً حول القرار الأمريكي بنقل سفارتها إلى القدس، واعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، حيث أعلن الرئيس الأمريكي "ترامب" في 6 كانون الأول (ديسمبر) 2017، أن القدس عاصمة لدولة (إسرائيل)، وأمر بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس على الفور. (قناة الأقصى الفضائية، 2017/12/6)

وحذرت فرنسا من هذه الخطوة وعبرت عن قلقها إزاء هذه الخطوة الأمريكية، حيث صوتت فرنسا لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 كانون الأول (ديسمبر) 2017، الذي دعا الولايات المتحدة من خلاله إلى سحب اعترافها بالقدس عاصمة (لإسرائيل)، والذي اعتبر تقدمًا يصب في مصلحة القضية الفلسطينية، ويعزز المواقف الفلسطينية دولياً.

وعليه نرى أن تمسك فرنسا بالقرارات الدولية بخصوص القدس على أساس حل الدولتين يبدو أنها محاولة لمنع انهيار العملية السلمية وانهيار السلطة الفلسطينية، أملًا في لجوء الطرفين إلى استئناف المفاوضات وحل الخلاف على طاولة المفاوضات، وكانت دول الاتحاد الأوروبي التي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 22 دولة وهي (فرنسا، إيطاليا، السويد، إسبانيا، بلجيكا، اليونان، البرتغال، النمسا، الدنمارك، المملكة المتحدة، فنلندا، قبرص، مالطا، إيرلندا، ليتوانيا، ألمانيا، سلوفينيا، سلوفاكيا، بلغاريا، هولندا، أستونيا)، وهذا التصويت لصالح القرار من قبل غالبية دول الاتحاد يعتبر تقدمًا يصب في مصلحة القضية الفلسطينية ويعزز المواقف الفلسطينية دوليًا، أما الدول الممتنعة عن التصويت 6 دول هي (كرواتيا، رومانيا، بولندا، هنغاريا، لاتفيا، جمهورية التشيك). (أخبار العربية، 2017/12/22).

وفرنسا تستخدم قراراتها الأخيرة للضغط على (إسرائيل)، سيما وأنها تؤمن بحل القضية على أساس حل الدولتين، فقد أنفقت مليارات اليوروهات لتحقيق ذلك، فهذه الإجراءات والمواقف الفرنسية أثارت ردود فعل قوية من قبل قادة (إسرائيل)، حيث

كانوا وما زالوا يدينون مواقف فرنسا تجاه القضية الفلسطينية، ويعتبرونها منحازة للجانب الفلسطيني، وقد اتهم قادة (إسرائيل) فرنسا بمعاداتها للسامية وانحيازها للجانب الفلسطيني.

وذلك الموقف الفرنسي ربما يتطور فيما بعد وتزداد حدته، وبالتالي: تزداد حدة التوتر والخلافات بين الجانبين. فقد تتجه فرنسا على سبيل المثال إلى الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين، وتحويل اعترافها بفلسطين من اعترافات رمزية إلى اعترافات رسمية، وهو ما تتخوف منه (إسرائيل).

السيناريو الثالث: بقاء العلاقات على ما هي عليه

هذا السيناريو مبني على أساس بقاء العلاقات بين (إسرائيل) وفرنسا على ما هي عليه الآن، حيث الاستمرار في المحافظة على العلاقات فيما بينهم، وخاصة على الجانب الاقتصادي والأمني، مع استمرار بعض التوتر في الجانب السياسي والذي لا يتعدى عن انتقاد فرنسا للممارسات الإسرائيلية، من خلال البيانات الصادرة عن مؤسسات والمسؤولين في فرنسا، ولن ترتقي هذه المواقف إلى اتخاذ إجراءات علنية وحقيقية على أرض الواقع تجبر بها (إسرائيل) للخضوع للقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، فموقف فرنسا لا يزال ضعيفاً ولن يرتقي لاتخاذ مواقف حاسمة ضد (إسرائيل).

فقد شكك المحللون في جدية فرنسا وقدرتها على اتخاذ قرارات مهمة في الملف الفلسطيني، حيث أنه لا يمكن وصف العلاقة بين فلسطين وفرنسا بالاستراتيجية، نظرًا إلى الانسجام والعلاقة القوية بين فرنسا و(إسرائيل)، حيث يصلان احيانًا إلى التغطية على الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بالإضافة إلى اتخاذ فرنسا مواقف إيجابية في الفترة الأخيرة، لكن سببها لا يعود إلى تغير سياستها، بل ربما إلى فظاعة الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين من جهة، ومن جهة أخرى

غضبها من (إسرائيل) التي أدارت ظهرها إلى المبادرات الفرنسية لإطلاق عملية السلام، مما أفشل جهودها في أن تكون لاعبًا سياسيًا في الملف الفلسطيني.

ولم تنجح فرنسا في تنفيذ بياناتها وسياساتها التي أصدرتها منذ انطلاق العملية السلمية، فلا الدولة الفلسطينية أقيمت، ولا توقف الاستيطان، ولا توقفت السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، بل على العكس تعايشت (إسرائيل) مع الانتقادات الفرنسية اللفظية، ولم تنجح فرنسا في الحصول على ثمن سياسي يلبي طموحاتها ويتناسب مع دعمها المالي لعملية السلام، وما زال دورها مقتصرًا على دور الممول التي تحاول شراء السلام عبر المساعدات المالية.

التعقيب:

يمكن القول: إنه من المتوقع لسيناريو بقاء العلاقات على ما هي عليه أن يستمر مستقبلاً، وما يدعم ذلك إضافة لما سبق هو تباين مواقف وآراء الرؤساء الفرنسيين تجاه أطراف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتبعية الفرنسية للسياسة الأمريكية، والخلاف بين الرؤساء الذين تعاقبوا على فرنسا حول السياسة المتبعة في المنطقة، والناجم عن آلية صنع القرار، وبالتالي: عدم اتخاذ قرارات موحدة اتجاه القضية الفلسطينية.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. تعتبر فرنسا أول من أسس لوضع حجر الأساس للدولة الصهيونية (إسرائيل) على أرض فلسطين، من خلال الوعود المتكررة التي أعطتها للصهاينة بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهي أول من دعمت مؤسساتها وطورتها فيما بعد.
2. عملت (إسرائيل) على الدخول في علاقات قوية مع فرنسا، والدخول في كل الاتفاقيات الاقتصادية التي أنشأتها فرنسا، إضافة إلى أن (إسرائيل) تعتبر دولة متقدمة في جميع المجالات، وهذا ما جعل فرنسا ترى في (إسرائيل) دولة أهمية كبرى في المنطقة، جعلها تعقد العديد من الاتفاقيات معها في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والعلمية، وتعتبر فرنسا أكبر سوق عسكري (لإسرائيل)، حيث إن دعمها العسكري (لإسرائيل) هو الأعلى والذي يبلغ 57%.
3. أن العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات التفضيلية بين (إسرائيل) وفرنسا في تطور مستمر، وبالتالي: هناك فصل في التعامل الاقتصادي والسياسي بين الطرفين، فعلى الرغم من الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والتي أثارت انتقادات المجتمع الدولي وفرنسا، لم تعلق فرنسا أي اتفاقيات اقتصادية مع (إسرائيل)، فالعلاقات الاقتصادية تبدو مستقلة إلى حد ما عن العلاقات السياسية المتوترة مع (إسرائيل).

4. عملت (إسرائيل)على إبعاد الدور الفرنسي عن أي عملية سلمية في الشرق الأوسط بسبب أزمة الثقة بين الطرفين، حيث ترى (إسرائيل) في فرنسا انحيازاً للجانب الفلسطيني، على الرغم من أن الأمر غير ذلك تماماً، إضافة إلى ذلك تعمل الولايات المتحدة على تحجيم دور فرنسا في جعلها ممولاً مالياً لما تقرره الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهو الدور المنحاز (لإسرائيل).
5. على الرغم من الجهد المبذول من قبل فرنسا ليكون لها دور فاعل ونشط في عملية السلام في الشرق الأوسط، إلاَّ أن دورها السياسي في عملية التسوية لا يزال محدوداً للغاية، ولا يتوافق مع الدعم الاقتصادي والمالي الذي تقدمه لطرفي الصراع.
6. إن التزام فرنسا بالقانون الدولي ومجلس الأمن وبقرارات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، وتعنت (إسرائيل) تجاهها يبقى نوعاً من التوتر السياسي بين الجنبين، إلاَّ أنه لا يرتقي إلى المقاطعة الحقيقية والمؤثرة على الجانب الإسرائيلي.
7. هناك نوع من التطور في الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية في الآونة الأخيرة، كالاعتراف بفلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، ولكن يبقى الخلاف بين الباحثين حول تطور هذه المواقف إلى إجراءات أكثر فاعلية على أرض الواقع، أو بقائها في دائرة البيانات والشجب والاستنكار فقط.
8. ربط فرنسا المساعدات الموجهة للسلطة والشعب الفلسطيني بمدى التزام السلطة الفلسطينية بمكافحة ما يسمى بالإرهاب، ويدخل في ذلك الفصائل الفلسطينية الموضوعة على قائمة الإرهاب في أوروبا، وبمدى التزام

السلطة بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي بغض النظر عن التزام الطرف الآخر.

9. التزام فرنسا بأمن (إسرائيل) وضمان المحافظة على نظامها واستقراره، وبأن يكون النظام السياسي المجاور لها نظاماً موالياً وليس مقاوماً.

ثانياً: التوصيات

كما توصي الدراسة بالتالي:

1. يتعين على الدبلوماسية الفلسطينية أن تحث فرنسا على تفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين لعام 1995، للضغط على (إسرائيل) ومنعها من استغلال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، لمصالحها الاستيطانية التوسعية والاقتصادية.
2. على الجانب الفلسطيني تشجيع فرنسا على مقاطعة منتجات المستوطنات كلياً، وعدم السماح لها بدخول أسواقها، وليس وضع علامات تمييز عليها فقط.
3. على الجانب الفلسطيني حث فرنسا لاتخاذ خطوات أكثر جراءة واستقلالية عن الولايات المتحدة ضد الاستيطان، والاحتلال الإسرائيلي، وممارساته ضد الفلسطينيين، وموائمة الأقوال بالأفعال، وعدم الاكتفاء ببيانات الشجب والاستنكار، وإلى اتخاذ تدابير فعالة لمحاسبة (إسرائيل)، من خلال فرض حظر كامل على جميع الأنشطة المالية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية المباشرة وغير المباشرة مع المستوطنات الإسرائيلية حتى تنصاع للقانون الدولي.
4. تقوية العلاقات مع فرنسا بكل الوسائل لإبراز معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال، والآثار المدمرة للاستيطان وللجدار العنصري الفاصل، والحصار على سكان قطاع غزة، حتى تساهم في توسيع الفجوة التي حدثت في الرأي

العام الفرنسي بعد العدوان الذي شنته (إسرائيل) خلال السنوات السابقة، مما قد يساهم في تقليص الانحياز الفرنسي (لإسرائيل).

5. العمل على استغلال جميع الخطوات الفرنسية الداعمة للقضية الفلسطينية؛ كالتصويت الرمزي للاعتراف بالدولة الفلسطينية على سبيل المثال، والعمل على تحويلها إلى اعترافات رسمية.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

- أبو نحل، أسامة وآخرون (2012م): **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (من النشأة إلى أوسلو) قراءة تحليلية**، دار الجندي للنشر والتوزيع، ط1، القدس.
- أحمد، عامر كامل؛ علي، آمنة محمد (2008): **الموقف الفرنسي من الاستراتيجية الأمريكية في العراق**، مجلة دراسات دولية، ع36، بغداد، جامعة بغداد.
- الأزعر، محمد خالد (1989): **الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية**، ط1، دار الجليل للنشر عمان.
- أيوب، سمير (1984): **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني في الجزء الأول**، بيروت.
- البرغوثي، مروان (1999): **العلاقات الفرنسية الفلسطينية 1967-1997**، ط1، أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي البيرة.
- بركات، نظام (2004): **قيام دولة إسرائيلية، المدخل للقضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط6، عمان.
- بركات، نظام (2010): **الموقف الإسرائيلي من الدور الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية**، مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- بشارة، عزمي (2006): **التداعيات على إسرائيل في الحرب الإسرائيلية على لبنان-التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والدولية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- جلال، يحيى (2001): **العالم العربي الحديث والمعاصر**، ج3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- الحاج، علي (2005): **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حداد، يوسف أيوب (2000): **هل لليهود حق ديني أو تاريخي في فلسطين**، ج1، ط1، بيسان للنشر، بيروت.
- الحسان، بوقنطار (1987): **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- حطيط، أمين (2010): **حرب لبنان الثانية: قراءات في هزيمة الكيان الأول**، مركز باحث للدراسات، بيروت.
- خضر، بشرة (2003): **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الخماش، رنا (2010): **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية 1996-2009**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
- الرفاعي، فؤاد بن سيد عبد الرحمن (1986): **النفوذ اليهودي في الأجهزة الإعلامية والمؤسسات الدولية**، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت.
- الرمضاني، مازن إسماعيل (1991): **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، دار الحكمة، بغداد.
- زايد، فهد خليل (2011): **الحروب والتسويات بين الماضي والحاضر دراسة تحليلية**، دار يافا العلمية، عمان.

- سالم، أمنية (2015): **دور الجيش في النظام السياسي الإسرائيلي**، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
- سوسة، أحمد (2003): **أبحاث في اليهودية والصهيونية**، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد.
- السيد، عاطف (2006): **عبد الناصر وأزمة الديمقراطية**، دار فلمنج، الإسكندرية.
- أبو سيف، عاطف (2011): **إسرائيل والاتحاد الأوروبي الشراكة الناعمة**، (مدار)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلي، رام الله.
- أبو سيف، عاطف (2014): **علاقات إسرائيل الدولية**، السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.
- شريتح، أسمهان (1998): **التنافس الأمريكي السوفياتي ومستقبل التسوية السياسية**، صامد الاقتصادي، السنة 22، العدد 119، عمان، دار الكرمل، كانون الثاني/ شباط/ آذار.
- الشريف، ماهر (2016): **فرنسا: نشوء حملة مقاطعة إسرائيل وتطورها**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- شعبان، أحمد بهاء الدين؛ وآخرون (2004): **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شكري، محمد عزيز (1973): **المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم**، دار الفكر، القاهرة.

- الشنواني، أميرة (1987): **السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شوا، إيمي (2011): **عصر الإمبراطورية**، ترجمة: منذر محمد صالح، ط1، العبيكان للنشر، الرياض.
- صالح، حسن عبد القادر (1990): **الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول، الدراسات الجغرافية.
- صبري، عبد الرحمن (د.ت): **علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي**، في كتاب الحركة الصهيونية والصراع العربي الإسرائيلي في مائة عام دروس الماضي وآفاق المستقبل، مجموعة باحثين، معهد دراسات الوحدة العربية.
- الطيار، خليل إبراهيم (1984): **علاقات إسرائيل الدولية**، سلسلة دراسات فلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد.
- عابد، خالد (1990): **التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- العربي، محمد عبد الله (1966): **دراسات في النظم الدستورية المعاصرة**، معهد الدراسات الإسلامية.
- أبو عرجة، تيسير (2010): **الإعلام العربي وسائله ورسائله وقضاياه**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان.
- أبو عرفة، عبد الرحمن (1989): **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الخليل.
- علوي، مصطفى (2015): **القطب المنفرد الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي**، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة.

- عمرتي، محمد؛ سفيري، عبد السلام (1999): **العلاقات الدولية**، ط1، دار النشر الجسور، جدة.
- العويسي، عبد الفتاح محمد (1412هـ (1992م)): **جذور القضية الفلسطينية 1799-1992**، ط2، دار الحسن للطباعة والنشر، الخليل.
- الغوري، إميل (1958): **صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق**، مطابع فتى العرب، دمشق.
- عيسى، صلاح (1990): **صك المؤامرة وعد بلفور 1917/11/2**، نسخة إلكترونية.
- قاسم، عبد الستار؛ الربايعة، غازي (1997): **الحرب العربية الإسرائيلية**، في كتاب المدخل إلى القضية الفلسطينية، جواد الحمد، محرر، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير، عمان.
- **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1948**، ترجمة: جورج طعمة، المجلد الأول، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974.
- قهوجي، حبيب نوفل (1978): **الصحافة والمجتمع الإسرائيلي**، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق.
- كمال، محمد مصطفى؛ نهرا، فؤاد (2001): **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- كنفاني، مروان (2007): **سنوات الأمل**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الكيالي، عبد الوهاب (1983): **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

- محافظة، علي (2008): **فرنسا والوحدة العربية 1945-2000**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد، عبد الفتاح (1999): **الدين والسياسة في إسرائيل**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- محمد، سمير إبراهيم (2009): **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا حالة القرن الأفريقي**، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- محمود، محمود توفيق (1991): **الأوضاع الجيوبولوتيكية للدول الفلسطينية، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- محمود، أحمد إبراهيم (2002): **المؤسسة العسكرية الإسرائيلية القدرات والأدوار الاستراتيجية العسكرية**، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة.
- مستعجل، صدقة يحيى (1983): **الإمكانات النووية للعرب وإسرائيل ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، جدة.
- **المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل**، إعداد وحدة السياسات والمشاريع، وزارة العمل، رام الله، 2014.
- المسيري، عبد الوهاب (1997): **الحركة الصهيونية ومشروعها السياسي**، في كتاب المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير، عمان.
- مصطفى، نادية محمود (1986): **أوروبا والوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- **الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية من 1947-2012**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.

- منسي، محمد صالح (1994): **فرنسا وإسرائيل**، جامعة الأزهر، القاهرة.
- الموسوعة العربية العالمية (1999): **مؤسسة أعمال**، الموسوعة للنشر والتوزيع، ط1، الرياض.
- الموعد، حمد (1991): **إسرائيل والمتغيرات الدولية**، ط1، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص.
- نافعة، حسن (2004): **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- النحال، محمد سلامة (1981): **سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية**، بيروت.
- النقيب، فضل (2011): **الاقتصاد الإسرائيلي، دليل إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- نوار، عبد العزيز (د.ت): **تاريخ العرب المعاصر**، مصر والعراق، دار النهضة العربية للنشر، بيروت.
- نوفل، أحمد سعيد (د.ت): **الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات**، جامعة اليرموك، عمان.
- نوفل، أحمد سعيد (1984): **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.
- نوفل، ممدوح (1996): **الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد–واشنطن"**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- الهابط، عوني (2010): **العلاقات الفرنسية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية في فترة ولاية شيراك**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث العربية، القاهرة.

- هيئة الموسوعة الفلسطينية (1990): **دراسات القضية الفلسطينية**، المجلد السادس، القسم الثاني، ط1، بيروت.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية (1984): المجلد الرابع، ط1، بيروت، دمشق.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية (د.ت): الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج2، ط1، دمشق.
- الهيئي، صبري فارس (2000): **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- هيكل، محمد حسنين (2001): **كلام في السياسة (العربي التائه 2001)**، ط2، الدار المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة.
- واصل، فريق عبد المنعم (2005): **الصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- الوحيدي، فتحي (2004): **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ج2، ط4، مطابع المقداد بقطاع غزة.

ثانياً: المراجع المترجمة

- بلطا، بول؛ ريللو، كلودين (د.ت): **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، ترجمة: كامل فارعور ونخلة فريفر، دار القدس بيروت.
- بيان المجلس الأوروبي (1980): **وثيقة البيان Consel European DesL 12L13 juin**.
- كارتر، جيمي (2007): **فلسطين السلام لا التمييز العنصري**، ترجمة: محمد محمود التوبة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.

ثالثاً: الرسائل العلمية غير المنشورة

- أحمد، نجود (1982): **الموقف الدولي إزاء أزمة الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- الحياوي، أزهر سعد الله (1989): **التقدم العلمي في الكيان الصهيوني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الأركان.
- زعرب، حازم محمد (2011): **مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاد الإقليمية والدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة.
- زغوني، رابح (2008): **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- الشوا، أسامة (2016): **الموقف الفرنسي تجاه السلطة الفلسطينية 1994–2006م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة.
- شنيورة، ماهر فتحي (2010): **الموقف الفرنسي من تطورات القضية الفلسطينية في عهد ساركوزي**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- عبد الغفار، نبيل (1983): **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه النزاع العربي الإسرائيلي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
- عزام، أحمد (2018): **العلاقة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي وأثرها على القضية الفلسطينية 1995–2016**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة.

- غنيم، حمدي قناص (1992): **الموساد في الاستراتيجية الإسرائيلية من عام 1948 حتى 1990**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
- فضل، عصام (2009): **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة 1991-2007**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- مسعد، نيفين عبد المنعم (1983): **الصهيونية والقوى الضاغطة في فرنسا**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
- المصري، صبح خميس (2007): **العلاقات الأمريكية الفرنسية (2001-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس.
- مصطفى، نادية محمود (1982): **سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط 1967-1977م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- مولاهم، مريم (2010): **السياسة المتوسطية الفرنسية "التطور-الأبعاد-الاستراتيجيات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- أبو نحل، أسامة (2000): **أحمد باشا الجزار: إدارته وعلاقاته السياسية والاقتصادية بالقوى الإقليمية والدولية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم.
- الوادية، أحمد جواد (2009): **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة.

رابعاً: الدوريات والصحف والندوات

- أحمد، سامي (2009): **موقف المجموعة الأوروبية من القضية الفلسطينية**، مجلة تسامح، ع26، مركز رام الله لدراسات وحقوق الإنسان، رام الله.
- تلحمي، داود (1972): **القوى السياسية الفرنسية والمسألة الفلسطينية**، مجلة شؤون فلسطينية، ع16، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
- "**القاهرة وفرنسا تدعمان اتفاق واي ريفر وتستعدان لعقد مؤتمر إنقاذ السلام**"، صحيفة الحياة الجديدة، العدد (13031)، 1998/11/7.
- "**خطاب ياسر عرفات أمام المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي**"، 1988/9/13، مجلة شؤون فلسطينية، 187، نيقوسيا، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.
- خوري، أرليت (1998/11/26): "**الرئيس الفلسطيني التقى مبارك وجوسبان: شيراك يعبر لعرفات عن استعداد فرنسا أوروبا للمساهمة في الدعم المادي لتطوير الدولة الفلسطينية**"، صحيفة الحياة، ع13050.
- دوفيلبان، دومينيك (2003): "**المجازفة نحو السلام في الشرق الأوسط**"، صحيفة الحياة، لندن، 2003/9/30.
- ربيع، عمرو هاشم (تموز/ يوليو 1988): **العلاقات الأمريكية الإسرائيلية 1981-1987**، شؤون فلسطينية، عدد 184.
- سيفير، دنيس (2010م): **فرنسا والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني**، مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، الجلسة الثانية، الورقة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

- الشوبكي، عمرو (2002): **الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2002: لماذا تقدم اليمين المتطرف**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع149، القاهرة.
- الطويل، يوسف العاصي (د.ت): **النظام السياسي الفرنسي من الثورة إلى الجمهورية الخامسة (1789-2007)**، ورقة بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة.
- عبد الجواد، جمال (أكتوبر 1982): **السياسة الأوروبية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان**، السياسة الدولية، العدد 70.
- عدوان، أكرم (2009): **الموقف الفرنسي من قضية الصراع العربي-الإسرائيلي 1947-1982**، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عرابيد، وليد رامز (2005): **نظرية تحليلية للعلاقات الفرنسية الأمريكية**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع54.
- كاظم، صفاء خليل (حزيران 2017): "**البرنامج النووي الإسرائيلي "الدوافع، الاتجاهات، المضامين والسيناريوهات المستقبلية**"، مجلة جامعة جيهات، أربيل العلمية، المجلد 1، العدد 1، بغداد.
- كرم، سمير (كانون الثاني/ يناير، شباط/ فبراير 1978): قضايا دولية (كامب ديفيد)، شؤون فلسطينية، عدد 74-75.
- مبيضين، مخلد (2007): **محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993**، المنارة، المجلد 13، العدد 4، عمان.
- محمد، وليد حسن (2011): **العلاقات الروسية الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام**، دراسات دولية، العدد 47، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

- مرهون، عبد الجليل (د.ت): **صعود اليمين المتطرف يدق أجراس الخطر في الجمهورية الديمقراطية**، جريدة الرياض، العدد 12403، السنة 38.
- معاذ، عامر محمد (2009): **السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية في ظل الهيمنة الأمريكية**، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ع10، جامعة بغداد، بغداد.
- النمس، جلنار (يناير/ كانون الثاني 1981): **السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي الإسرائيلي**، شؤون فلسطينية، عدد 110.
- نوفل، أحمد سعيد (2003): **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، دراسات شرق أوسطية، العدد 25، عمان.
- نوفل، أحمد سعيد (2007/6/19): **المصالح الفرنسية بين فلسطين وإسرائيل**، صحيفة الحياة، ع16146.

خامساً: المواقع الإلكترونية العربية

- "**الاتحاد الأوروبي: لن يتم نقل أي سفارة أوروبية إلى القدس**"، فلسطين الآن، 2017/12/7؛ https://paltimes.ps/post/180369
- "**الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط سياسة الغموض والتردد**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016/12/9؛ http://mcsr.net/news209
- أخبار العربية، 2017/12/22: **127 دولة دعمت القدس في الأمم المتحدة– بعد الفيتو الأمريكي– ترمب يهدد بوقف المساعدات عن الدول التي تصوت ضد قراره**، http://ara.tv/mvzbz
- "**الاقتصاد الإسرائيلي**"، وكالة وفا؛ http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=7810
- "**انطلاق مؤتمر باريس للسلام**"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2017/1/15؛ http://goo.gl/XN1y4k

- "**انطلاق مؤتمر باريس للتسوية دون حضور إسرائيل والسلطة**"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/1/15؛ http://goo.gl/3Pncea
- "**أهم بنود مؤتمر باريس للسلام بالشرق الأوسط**"، موسوعة الجزيرة، 2017/1/16م.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/1/16
- "**ترحيب أمريكي فرنسي بالمبادرة العربية وإسرائيل ترفضها**"، الجزيرة نت، 2002/3/28؛ http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/3/28/
- "**تعرف على اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي**"، موسوعة الجزيرة، 2017/3/14؛ http://goo.gl/ztl.9t7
- الجزيرة (2017م): **العدل الأوروبية تعيد حماس للقائمة الأوروبية**، 2017/7/26م.
https://www.aljazeera.net/news/international/2017/7/26
- "**جدول تفصيلي للمساعدات الأمريكية لإسرائيل من عام 2000–2009**"، المكتبة الافتراضية اليهودية السكان اليهود، (2016)؛
http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/USIsrael/U.S._Assistance_to_Israel1.html
- حمدان، هاشم (2017): "**الاتحاد الأوروبي يدعو إسرائيل إلى عدم إنفاذ قانون التسوية**"، موقع عرب 48، https://goo.gl/MsMdfQ
- "**ترامب يعلن رسميًا القدس المحتلة عاصمة للكيان الصهيوني**"، قناة الأقصى الفضائية، 2017/12/6؛
http://aqsatv.ps/post/15591/page/category/page/programs
- الدرويش، قصي صالح (2007): "**دبلوماسية فرنسا العربية بين شيراك وساركوزي**"، موقع إيلاف؛
http://elaph.com/Web/AkhbarLhasa/2007/7/25022.htm?sectionarchive=AkhbarKhasa

- "**الرئاسة ترحب وإسرائيل تدين القرار: وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يتبنون المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام**"، جريدة الأيام الإلكترونية، 2016/6/21؛
http://www.alayyam.ps/ar_page.php?id=1117b56ay2867662Y1117b56a
- رافائيل، أهرين (2017): "**نتنياهو يصف مؤتمر باريس بالخدعة: محاولة أخيرة للإمساك بالماضي**"، موقع تايمز أوف إسرائيل؛ https://goo.gl/g3izQb
- "**أبو ردينة: الرئاسة الفلسطينية ترحب بالمبادرة الفرنسية الإسبانية الإيطالية**"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2006/11/17؛
https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=168855&language=ar
- شراب، ناجي: "**إلاَّ القضاء**"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/4؛
https://www.palinfo.com/112419
- شلايل، عمر محمود (2005): "**المفاوضات السرية في أوسلو**"، 2005/11/16؛
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/11/31216.html
- "**شيراك: جدار الفصل ليس مطابقاً للقانون الدولي**"، الإسلام اليوم، 2004/2/23؛
http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-12-0143.htm
- صافي، خالد: "**موقف فرنسا من حل الدولتين**"، دنيا الوطن 2015/6/22؛
http://pulpit.alwatanvoce.com/articles/2015/06/22/370031.html
- صافي، خالد (2015م): **موقف فرنسا من حل الدولتين**، وكالة قدس نت للأنباء
http://www.qudsnet.com/news/View/310581
- الصالحي، عبد الإله: "**آيرولت يتراجع عن وعد الاعتراف بفلسطين**"، صحيفة العربي الجديد، باريس، 2016/3/9؛ https://goo.gl/qtKhbK

- ضاهر، مسعود: "**البعد العربي لهزيمة جوسبان في انتخابات الرئاسة الفرنسية**"، موقع العرب نيوز، 2002/4/26؛
http://alarabnews.com/alshaab/GIF/26-04-2002/a13.htm
- الطناني، معين: "**المواقف الدولية من قرار إسرائيل إبعاد الرئيس عرفات**"، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، 2006/1/16؛
http://www.oppc.pna.net/mag11-12/new_page_5.htm
- أبو عامر، عدنان: "**إسرائيل في حلف الناتو**"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2016/5/28؛ http://goo.gl/NUkTZZ
- "**العلاقات الفرنسية الإسرائيلية**"، الجزيرة نت، 2008/3/10؛
https://www.aljazeera.net/news/international/2008/3/10
- عيران، عوديد (آيار 2009): "**علاقات إسرائيل بالاتحاد الأوروبي خطوة إلى الأمام، واثنتان إلى الخلف**"، معهد أبحاث الأمن القومي، المجلد 12، العدد 1، نقلاً عن وكالة فلسطين اليوم؛ https://goog.gl/PSM86y
- عيسى، عبد الله: "**ما خفي في العلاقات الفرنسية الفلسطينية**"، موقع دنيا الوطن 2015/1/4؛
http://alwatanvoice.com/arabic/news.2015/01/04/642656.html
- الغمقي، محمد (2015م): **فرنسا وقضية فلسطين التحيز المكشوف يضر بالمصالح الاستراتيجية**، 2015/10/15م.
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis-opinions/palestine
- "**فرنسا تتخلى عن موقفها المتوازن**"، الأخبار، 2006/8/22؛
https://al-akhbar.com/Opinion/211766
- "**فرنسا: حل الدولتين هو الطريق الأمثل لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط**"
https://fateh-voice.net/post/38660

- "**فرنسا وإسرائيل العلاقات السياسية**"، موقع الدبلوماسية الفرنسية، 2017/5/3؛

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/israel/la-france-et-israel

- "**فرانسوا ميتران**"، موسوعة الجزيرة، 2014/12/4؛

htttp://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/1/%

- الفلالي، عبد الحكيم (د.ت): "**إلى أي حد يمكن أن نعتبر فرنسا قوة فلاحية وصناعية داخل بلدان الاتحاد الأوروبي؟**"، www.madariss.fr
- القططي، وليد: "**المبادرة الفرنسية للسلام إعادة إنتاج الفشل**"، وكالة معاً الإخبارية، 2016/5/6؛

https://www.maannews.net/Content/aspx?id=845533

- كيوان، مأمون: "**العلاقات الإسرائيلية الأوروبية: المسار العام ومستقبل العلاقات الخاصة**"، جريدة الخليج الإلكترونية، 2008/6/28؛

http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/966f72b7-44a6-4130-8ce8-1d62ebe93996

- "**لقاء لتقييم سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه فلسطين**"، وكالة الرأي الفلسطينية، 2017/9/21؛ http://alray.ps/ar/post/172502
- "**مؤسسة ياسر عرفات**"،

http://www.yasserarafat.ps/ya/life_details.php?start=28#p38

- "**ماذا تعرف عن المبادرة الفرنسية للسلام بين الفلسطينيين والاحتلال**"، 2016/6/1م.

https://qudsn.co/post/93532

- "**ماذا تعرف عن المبادرة الفرنسية للسلام بين الفلسطينيين والاحتلال**"، 2016/6/1م.

https://www.noonpost.com/content/12094

- "**مـا هـي أبـرز مراحـل العلاقـات الفرنسـية الإسـرائيلية؟**"، الميـادين نـت، 2013/11/17؛
http://www.almayadeen.net/news/564407
- "**المبادرة الفرنسية.. بين الرفض والتبني**"، الحياة الجديدة، 2016/6/22؛
http://www.alhaya.ps/ar_page.php?id=1732a46y24324678Y1732a46
- محمد، صالح محروس: "**فرنسا والتطبيع الإسرائيلي مع تشاد**"، الميادين نت، 2019/2/17؛ http://www.almayadeen.net/articles/opinion/935839
- "**مـذكرات جـاك شـيراك: جـولتي الشـرق أوسـطية هـدفها سـوريا وإسـرائيل**"، إيلاف، 2011/6/15؛
http://elaph.com/Web/NewsPapers/2011/6/662261.html#sthash.CSp1hN6a.dpuf
- "**مظـاهرات فـي بـاريس ضـد زيـارة شـارون ومطالـب بمحاكمتـه**"، الجزيرة نت، 2001/7/4؛
http://www.aljazeera.net/news/international/2001/7/4
- موسوعة الجزيرة (2014م): **جدار الفصل العنصري**
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/21
- الموسوي، هاشم (2016م): **أزمة في العلاقات بين فرنسا وإسرائيل بعد وضع باريس ملصقات على منتجات المستوطنات**، 2016/11/25،
https://arabic.rt.com/news/851469
- **موقع القنصلية الفرنسية في القدس** https://jerusalem.consulfrance.org

- نايكيرك، مارجور: "**لم آن الأوان لتعزيز التعاون الفرنسي الإسرائيلي**"، معهد واشنطن، 2018/3/15؛

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/why-it-is-time-for-a-stronger-french-israeli-connection

- نصر، هايل: "**الجمعية الوطنية الفرنسية (المجلس النيابي)**"، الحوار المتمدن، العدد 1944، 2007/6/12؛

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=99447&r=0

- النعامي، صالح محمد: "**ثقافة الحكم في إسرائيل: فساد وإجرام وشراء أصوات**"، الجزيرة نت، 2004/10/3؛

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/99940476-E5BB-424C-A390-D58E2AF453.htm

- نوفل، أحمد سعيد: "**النفوذ اليهودي في فرنسا**"، الجزيرة نت، 2007/6/7؛

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/6/7

- "**وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يتبنون المبادرة الفرنسية بالإجماع**"، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2016/6/20؛

https://paltoday.ps/ar/post/273404

- وكالة الأناضول، 2017/2/7: **قانون شرعنة الاستيطان يؤجل لقاء الاتحاد الأوروبي مع مسؤولين إسرائيليين**، موقع مصر العربية، https://goo.gl/sa6LTy

- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا):

http://wafainfo.ps/atemplate.aspx?id-4981

- "**اليوم السابع**"، 2017/7/30؛

https://www.youm7.com/story/2015/7/30/2285250

- https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=103270
- http://www.alquds.com/en/node/474454
- www.paltoday.ps/ar/post/220267

سادساً: المواقع الإلكترونية الأجنبية

- Bermant, Azriel (2012): Margaret Thatcher and Israel, Haaretz Newspaper; https://www.haaretz.com/1.5183893
- Du Plessix, Caroline du, (2011): The European Union and Israel A lasting and ambiguous "special" relationship; Publisher Center de recherché Francais de Jerusalem, https://bcrfj.revues.org/6675
- Europe's Challenges Open the Market for Israeli Defense Industry, IsraelDefense, 30/8/2017; https//www.israeldefense.co.il/en/node/30923
- Greene, Toby & Rynhold, Jonathan (2017): Where Israel and Europe Go From Here. Why Economic and Strategic Cooperation Have Never Been Better, FOREIGN AFFAIRS, https://www.foreignaffairs.com/articles/europe/2017-07-12/where-israel-and-europe-go-here
- Israeli Arms Industry Absolutely Dependent Systems, IAI Israel, Israeli arms company, Wanderingrvens blog, UAV 11/12/2010; https://wanderingraven.wordpress.com/2010/10/11
- Pardo, Sharon: What does Israel think about the European Union? European council on foreign, 18/10/2016; https//www.ecfr.eu/article/commentary_what_does_israel_think_about_the_european_union_7101
- http//:info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=7810
- http://www.sasapost.com/israeli-economy
- www.murtail.com
- www.palestineeconomy.ps
- www.disarmtheconflict.wordpress.com/israeli-arms/israeli-exports
- https://www.diplomatie.gouv.fr
- http://www.alghad.tv
- https://pulpit/alwatanvoice.com/articles/2015/06/22/370031.html
- https://paltoday.ps/ar/post/241536
- https://www.noonpost.org/content/12094
- www.startimes.com/?t=14934298

- www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html

سابعاً: المراجع الأجنبية

- Bernard, Philippe & Henri, Dubief (1988): The Decline of the Third Republic, 1914-1938 (The Cambridge History of Modern France).
- Echard, William E. (1985): Historical Dictionary of the French Second Empire, 1852-1870.
- Ministry of Science & Technology: (2018): Israeli- French High Council for Scientific & Technological Research Call for Proposals 2018, Research Program "Maimonide-Israel".
- Nathanson, Roby & Stetter, Stephan (2008): Renewing and middle east: Climate Changes in Security, Energy, and the New Challenges for EU-Israel Relations, Tel-Aviv- Brussels.
- Pardo, Sharon & Peters, Joel (2010): Uneasy Neighbors: Israel and the European Union. Lexington books.
- Pump, Dennis (2014): The European Union in Commercial Negotiations with Israel, The Influence of France and Germany within EU Foreign Economic Policy- making universiteit twente, Holland.
- United National Security Council, SIPV, 1997.